

كتاب الرسالة من تصانيف
الامام الشافعي رضي الله
عنه الوارده في علم
الحديث

ك
١

كتاب الرسالة من تصانيف

الامام الشافعي رضي الله

عنه الوارده في علم

الحديث

١



العام ويدخله الخاص فمستلزم على هذا بعض ما حوّل به فيه وعلمنا هذا
 يراد به الخاص وظاهره انوف في سياقنا انه يراد به غير ظاهره وكل هذا موجود
 عليه في اولها الكلام او وسطه او اخره وتبيند كالمشي من كلامها بين اخلافها
 فيه عن اوله وتعلم بالشيء نفسه بالمتي ومن الايضاح باللفظ كما تعرفت
 الاشارة ثم تكون هذا اخذها من اعلا كلامها لا تعداد اهل عليها به دون
 اهل جملتها وتبين الشيء الواحد بالاسماء الكثيرة وتبين بالاسم الواحد
 المعاني الكثيرة وكانت هذه الدجوه التي وصفت اجتمعت بها في معرفة اهل
 العلم منها به وانما اختلفت اسباب معرفتها معرفة واحدة عندها ومستكمل
 عند غيرها فمن جعل هذا من لسانها وبلسان نزل الكتاب وجات السنة
 فتكلف القول في علمها تكلف ما يحول بعضها ومن تكلف ما يحول وما لم
 يشته معرفة كانت موافقة للمصواب ان وافقه من حيث لا يدريه غير
 محوره والله اعلم وكان خطابه غير معد ولا دلفق فيها لا يحيط علمه
 بالتحقيق الخطا والمصواب فيه

باب بيان ما نزل من الكتاب عام يراد به العام ويدخل الخاص

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى خالق كل شيء وهو على كل شيء
 حكيم وقال تبارك وتعالى خلق السموات والارض وقال ويامن دابة
 في الارض الاعلى الله رزقها هذا عام لا خاص فيه قال الشافعي فكل شيء
 من سما وارض وزرع وشجر وغير ذلك فالد خلق وكل دابة فكل الله
 حل ثباته ورزقها ويعلم مستقرها ومستودعها وقال الله تعالى ما كان
 لاهل المدينة من حوصور من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا
 يرعدوا بانفسهم عن نفسهم هذا في معنى الآية قبلها وانما اراد به من اطاق
 الجهاد من الرجال وليس لاحد منهم ان يرغب بنفسه عن نفسه الذي صلى
 الله عليه وسلم اطاق الجهاد اوله بلفظه في هذه الآية لمخصوص والقوم
 وصلاح في معنى الآية قبلها وقال جل ثناؤه والمستضعفين من الرجال
 والنساء والولدان الذين يقولون ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم

التي هم

الظالم اهله الا ان قال الشافعي رضي الله عنه وهكذا قوله الله تعالى حتى اذا
 اتوا اهل قرية استطاعوا عليها فابوا ان يقبلوها وفي هذه الآية دلالة والله
 اعلم على انه لم يستطعوا كل اهل قرية فهي في معناها وفي القرية الظالم
 اهلها خصوص لان كل اهل القرية يعلم بان ظالمها ذلك ان يقبل المسلم ولكنهم
 كانوا فيها مشركين وكانوا فيها اقل قال الشافعي وفي القرآن نظاير لهذا
 يمكن ان شاء الله منها وفي السنة لم نظاير موضوعه في مواضعها
باب بيان ما نزل من الكتاب عام الظاهر وهو جميع العام والخاص

قال الشافعي رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى يا ايها الذين امنوا
 خذوا من ثمره ذكرا ونثرا وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند
 الله اتقاكم وقال تبارك وتعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين
 قبلكم لعلكم تتقون اياما معدودة وان فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن
 كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر وقال تبارك وتعالى السنه
 الصلوة كانت على المؤمنين كما ما موقونا قال الشافعي في كتاب الله ان
 في هاتين الايتين العموم والخصوص فاما العموم منها في قوله الله ان
 خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا فكل نفس
 خولقت بهذه في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقبله وبعده
 مخلوق ومن ذكر وانثى وكلا شعوبا وقبائل والخاص منها قول الله ان
 اكرمكم عند الله اتقاكم لان التقوى بما تكون على من عظمها وكان من
 اهله من الباقين من ولد آدم دون الخلقين من الدواب سواهم
 ودون المخلوقين على عقولهم منهم والاطفال الذين لم يبلغوا عقل
 التقوى منهم ولا يجوز ولا يجوز ان يوصف بالتقوى وخلافه الامم
 وعظمها فكان من اهله او خالفها فكان من غير اهله **قال الشافعي**
والكتاب يدل على ما وصفت وفي السنة دلالة عليه قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم رفع العلم عن ثلاثة النائم حتى يستيقظ والمصبي
حتى يبالغ والمجنون حتى يعقل قال الشافعي وهكذا التنزيل في المصوم

شفي

اهلها

والصلاة على الباقين العائدين دون من لم يبلغ ومن بلغ ممن غلب على عقله
دون الجحش في أيام حيرته
باب ما ترك منه الكتاب علم القاصدين إليه

قال الشافعي رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى الذين قال لهم
الناس إن الناس قد جموا لكم فأخضوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا
الله ونعم الوكيل **قال الشافعي** رضي الله عنه فإذا كان مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ناساً من جمع لهم من الأناس وكان الخبيرون لهم ناساً
غير من جمع لهم وغير من جمع لهم من جمع عليهم وكان الخبيرون لهم ناساً
فأدركهم في القرآن بينة بما وصفت من أنما جروهم بعض الناس
دون بعض والعلم بخط أن لم يجمع لهم لهم الناس كلهم ولم يحرم الناس
كلهم ولم يكونوا هم الناس كلهم **قال الشافعي** ولكنه لما كان اسم الناس
يقع على ثلاثة نفر على جميع الناس وعلى من بين جميعهم وثلاثة منهم كانت
صحة في لسان العرب أن يقال الذين قال لهم الناس وإنما الذين قالوا
ذلك لهم أربعة فترى أن الناس قد جموا لكم يكونون السبعة فيمن أحد
وأما هم جماعة غير كثير من الناس الجامعون منهم غير المجموع لهم والخبر
للمجموع لهم غير الخابرين والأكثرون من الناس في بلادهم غير الخابرين
ولا المجموع لهم ولا الخبيرين وقال الله تعالى يا أيها الناس ضرب مثل
فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجمعوا له
وإن يسألهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب
قال الشافعي فخرج اللفظ عام على الناس كلهم وبين عند العلم بالسان
العرب منهم أن أنما يريد به اللفظ العام الخبير بعض الناس دون
بعض لأن لا يخالف لهذا الأمن بدعوت دون الله الخابرين على عقولهم وغير
يتقربون علواً كبيراً ولا فيهم من المؤمنين المتقربين على عقولهم وغير
النافعين لا بدعواً لها **قال الشافعي** وهذه في معنى الآية قبلها
عند أهل العلم باللسان ولا قبلها كثرة الدلالات فيها **قال الشافعي**

قال

قال الله تبارك وتعالى ثم أفوضوا من حيث أفاض الناس فأعلم عبط إن شاء الله
إن الناس كلهم لم يحضروا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ورسوله الله صلى الله عليه وسلم المخاطب به أرباب معه ولكن صرح من كلامه
الذي أن يقال أفوضوا من حيث أفاض الناس يعني بعض الناس **قال**
الشافعي وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها وهي عند العرب رسول
والآية الأولى أوضع عند من يحمل لسان العرب من الشائبة والثانية أوضع
عند من الثالثة ولعين تختلف عند العلماء من العرب وصرح هذه الآيات
معاً لأن أهل البيان عندها كان من أكثر أنما يريد السامع فيهم قول القائل
أقل ما نفهمه كما في عنده **قال الشافعي** وقال الله تبارك وتعالى وقول
الناس والحجارة فدل كتاب الله على أن أنما أراد وقولها بعض الناس
لقول الله تبارك وتعالى إن الذين سمعتم لهم من الحسين أولئك
خبراً سيعدون

الفصل الذي بين ساقه معناه

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ويسلم عن القرية التي كانت
حاضرة البصرة بعد في السنة إذ تأتيهم حينئذ يوم تسميتهم شرعاً
ويوم لا يسبقون لأن تأتيهم كذلك بل هو مما نأى فيسبون **قال**
الشافعي فاستدل على أنه ذكر الأمر بمسألة من القرية التي كانت حاضرة
البصرة **قال** أو بعد وفي السنة التي آخر الآية دل على أن أنما أراد
أهل القرية لأن القرية لا تكون عمادية ولا ساقية بالعدوان في السبت
ولا غيره وأنما أراد بالعدوان أهل القرية الذين ابتلهم بما كانوا
يفسقون وقال تركتمهم من قرية كانت ظالمة وأنشأنا بعد هذا قوماً
آخرين فلما أحسوا بأنهم إذا هم منها يركضون **قال الشافعي**
وهذه الآية في مثل معنى الآية قبلها فذكر قصص القرية فلما ذكرنا ظالمه
بأن للسامع أن الظالم إنما هو أهلها دون من نزلها التي لا تظلم ولما ذكر
القوم المنشئين بعدها وذكر أحاسا سمع الناس عند التقم أحاط العلم

انه انما الحسن والباس من يعرف بالباس من الادميين
باب فيمن السلف الذي يدل لغفه على باخه دون ظاهره
قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى وهو يحيي قولي اخوة يوسف اليبس
وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للنفس حافظين وسئل القرني التي كنا
فيها والذين التي قبلنا فيها ولانا اصادقون **قال الشافعي** فيه هذه الامة
في مثل مدني الايات قبلها لا تختلف عندنا هل العلم باللسان انما
يأخذون اباهم مثل اهل القرية واهل العير لان القرية والعير لا يشان
عن صدقهم **باب** ما نزل عامدا سنة خاصة على انه يراى
الحسن **قال الشافعي** قال الله تبارك وتعالى ولا يؤبه لكل واحد
منكم بالسدين مما تركه الي قوله فان كان له اخوة فلاحه السدين وقال
ولكم نصف ما ترك ان ترككم فليس في الخلف مما تركتم فاما ان
للولدين والارواح ما سمي في الخلال وكان عام الخرج فدلته سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم على انه انما اراد بعض الوالد والارواح
دون بعض وذلك ان يكون من الوالد والولود والزوجين والارواح
كقول الراي منكم ما ملوكا ورافقا سلا وقال من بعد وصية يوصي بها او دين
فاما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الوصايا بالحق الثابت
لا يتبدل ولا هل الميراث الثقات وابان ان الدين قبل الوصايا والميراث
وان لا وصية ولا ميراث حتى يستوفي اهل الدين دينهم ولو اراد الامة
السنة ثم اجماع الناس لم يكن ميراث الا من بعد وصية او دين ولم تعد
الوصية ان تكون عبادة على الدين او تكون الدين سوا وقال الله
عز وجل اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
واستحيوا برؤسكم وارجلكم الي الكعبين فقصده جل ثناؤه قصده القديم
بالفعل كما قصده الوجه واليد من فكان ظاهر الآية انه لا يجزي في القديم
الاما يجزي في الوجوه والفعل والفعل من الرأس وكان عمل ان
يكون ولا يغسل القدمين ويستحي بعض المتوضئين دون بعض فلي

مسح

مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على الخفين وامر به من ادخل رجليه في
الخفين وهو كامل الطهارة دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على انه
انما اراد يغسل القدمين او مسحهما ببعض المتوضئين دون بعض **باب**
الشافعي وقال الله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما جزاء بما
كسبا نكرا لئلا يؤمن الله ورسوله رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا تقطع في سرقة
ولا كسر فدل ذلك على ان لا تقطع الا من سرق من حرز ومن سرق
مقطع الا من سرقه ربع دينار فصاعدا وقال الله جل ثناؤه الزانية
والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال عز الاما فاذا احصن
فان اتين بغا حشة فلعنن نصف ما علي المحسنات من العذاب
فدل القرآن على انه انما اراد بجلد المائة الاحرار دون الاماء فلما ارجم
رسول الله صلى الله عليه وسلم الشيب من الزناة ولم يجلد به دلت
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان المراد بجلد المائة
من الزناة المحارم البكرات وعلى ان المراد بالقطع في السرقة من سرق من
حرز وطقت سرقة ربع دينار دون غيرهما من الزمة اسم سرقة او زنا
قال الشافعي وقال الله جل ثناؤه واعلموا انما اغتيمت شي فان
لهم خمسه وللرسول ولذي القربى الاية فلما اعطي رسول الله صلى
الله عليه وسلم بني هاشم وبني المطلب سهم ذي القربى دلت سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان ذا القربى الذين جعل الله لهم
سهم من الخمس بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم وكل قد شئ
ذو قرابة وبنو عبد شمس بنو ابيهم بنو المطلب في القرابة وهم مع
بنو ام رباب فانفرد بعض بني ابيهم بنو المطلب بولاية بني هاشم وبنوهم
فلما لم يكن الاسم لمن انفرد بالولاية من بني المطلب دون من انصب
بولاية بني هاشم منهم دل ذلك على انه انما اعطوا خاصة دون
غيرهم لغزاة بنوهم النسب مع كونه منهم مما يحتج به في نصر النبي صلى
الله عليه وسلم بالشعب وقبله وبعده وما اراد الله جل ثناؤه بهم خاصة

يشيخ

خاصة في

ولقد ولدته بنوها ثم في قريش فما اعطى احد منهم يولادتهم من الحسن شيئا
وبنو نوفل محلا ومنهم في جزم النسب وان انقروا فانهم بنو عامر
قال الشافعي قال الله تعالى وعلوا اغانيتهم من شئ فان الله خسر
والرسول الاله **قال الشافعي** فلما اعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم
السلب للقاتل في الاقبال دلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
على ان الغنمة الخمسة في كتاب الله تعالى غير السلب مقتوما في الاقبال
دون الاسلاب الماخوذة في غير الاقبال وان الاسلاب الماخوذة في
الاقبال غنمة خمس مع ما سواها من الغنمة بالسنة **قال الشافعي**
ولولا الاستدلال بالسنة وحكمنا بالظاهر قطعنا كل من لم به امر رقة
وضرنا ما دية كل من زنا بكرا او ثيبا واعطينا سهم ذي القربى من بينه
وبين النبي صلى الله عليه وسلم قربة ثم قطع ذلك في طول اقد منه
الغرة لان له قيمه وشملج ارحام وخمسنا السلب من المقتم مع ما سواه من
الغنمة **باب** بيان ما فرض الله في كتابه من اتباع سنة
نبيه صلى الله عليه وسلم **قال الشافعي** وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
من بينه وفرضه وكتابه الموضوع الذي بان جل ثناؤه انه جعله علما له
بما افترض من طاعته وحرم من معصيته واما ما من فضيلته بما فرضت
من الايمان به فقال تبارك وتعالى فانما ابالله ورسوله ولا تقولوا
ثلاثة انتم واحبا اليكم انما الله واحد سبحانه ان يكون له ولد وقال جل
ثناؤه انما المؤمنون الذين امنوا باالله ورسوله واذا كانوا مع علي كرس
جا معكم يذهبوا حتى يستأذنوا فقولهم بما يؤمنون والذين امنوا باالله
تبع له الايمان بالله ثم برسوله معه ثلوا من عبده ولم يوجع برسوله
صلى الله عليه وسلم وهؤلاء اسن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في كل من اتخذه للامان **ابن** ملاك بن اسن عن هلال بن اسامة عن
عطاب بن يسار عن عشرين الحكم قال اتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجارية فقلت يا رسول الله علي رقبة فانا عتقتها فقال لها رسول الله صلى الله
عليه

عليه وسلم ابن الله فقالت في السماء فقال من انا قالت انت رسول الله
فصالحا عتقتها **قال الشافعي** وفرض الله على الناس اتباع رعيه
وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال في كتابه رشا وابتاع فيهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمهم الكتاب والحكمة ويذكركم انك
انت العزيز الحكيم وقال في الرسلنا فيكم رسولا منكم يتلو عليهم آياتنا
ويذكركم ويقيم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لي فسادا مبينا وقال
جل ثناؤه هو الذي بعث في الامم رسولا منهم يتلو عليهم آياته
ويزكهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لي فسادا مبين
وقال تبارك وتعالى واذكروا نعمة الله عليكم وما انزل عليكم من الكتاب
والحكمة يعظكم به وقال وانزل الله عليكم الكتاب والحكمة وعظكم بالمع
تكن تعلم وكان فضل الله عليكم عظيما وقال واذكروا ما بين يدي سيق
من آيات الله والحكمة **قال الشافعي** فذكر الله جل ثناؤه الكتاب وهو
القرآن وذكر الحكمة فسمعت من ارضي من اهل العلم بالقرآن يقول
الحكمة بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم **قال الشافعي** وهذا يشبه
ما قاله الله جل لان القرآن ذكر واتمته الحكمة وذكر الله جل ثناؤه
منه على خلقه يتعلمهم الكتاب والحكمة فلم يجز والله اعلم ان يقال ان
الحكمة هاهنا الا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انما مقررة
مع كتاب الله وان الله افترض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم اتباع امره
فلا يجوز ان يقال لقول الله افترض الا الكتاب الله ثم سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم وذلك لما وصفنا من ان الله جل ثناؤه جعل
الايمان برسوله صلى الله عليه وسلم مقرونا بالايمان به وسنة رسول
صلى الله عليه وسلم معنية فمن الله عز وجل معنى ما اراد دللا على خاصه
وعامة شرقة الحكمة بها يكسبه فأتبعها اياه ولم يجعل هذا الاجد من خلقه
غير رسول الله صلى الله عليه وسلم
باب فرض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم مقرونة بطاعة الله

ومذكورة وحدها قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى وما كان لؤمن ولا
مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعش
الله ورسوله فقد ضلّ هلا لا مينا وقال يا أيها الذين آمنوا طيعوا الله
وطيعوا الرسول واولي الأمر منكم فان تنازعتم في شئ فمنوه الى الله والرسول
سورة النساء آية ٥٩

باب ما أمر الله به من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم
قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى إن الذين يبايعونك إنما يبايعون
الله ورسوله فمما يبايعونك انك فاء مما يبايعونك على نفسه ومن أوفى بما
عهده عليه الله فسيؤتيه اجره عظيم قال الشافعي وقال من يطع الرسول
فقد أطاع الله فاعلمهم ان يعظموا رسوله صلى الله عليه وسلم ويعتبه
بما أمر الله به من طاعة رسوله صلى الله عليه وسلم

انما منه حكمه وما سبق في علمه جل شأوه من اعاده اياه بصحته وتوفيقه
وما شهد له به من هذا به واتباعه امر فاحكم فرضه بالزام خلقه طاعة رسول
صلى الله عليه وسلم واعلانهم ارباب طاعته لجميع اهل امة اعلمهم ان الغرض
عليهم اتباع امر وامر رسول صلى الله عليه وسلم وان طاعة رسول صلى الله
عليه وسلم طاعته ثم اعلمهم ان فرض علي رسول صلى الله عليه وسلم
اتباع امره جل شأوه

باب ان الله يخلف من فرضه على رسول اتباع امره
الله وما شهد له به من اتباع امره به ومن اعاده الله ما اقر به من اتمه
قال الشافعي قال الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم يا ايها النبي
اتق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين ان الله كان على علم حكيم واتبع
ما يوحى اليك من ربك ان الله كان بما تعملون خبير وقال اتبع ما اوحى
اليك من ربك لا اله الا هو واعرض عن المشركين وقال ثم جعلناك
على شريعة من الامر فاتبعها ولا تتبع الهواه الذين لا يعلمون **قال**
الشافعي قال صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم
في علمه من عصيته اياه من خلقه فقال يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك
من ربك وانك تعلم ان لا تقبل رساله الله والله يصحكم من الناس
قال الشافعي وشهد له جل شأوه واستمسك به امره به والهدى
في نفسه وقد ابد من اتبعه فقال وكذلك اوجبه الله وجها من امرنا
ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نتدبر به من شاء
من عباده وانما ذلك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في
السموات وما في الارض **وقال** ولو لا فضل الله عليك ورحمة له لم
طاعة منهم ان يضلوك وما يضلون الا انفسهم وما يضر ذلك من شيء
وانزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله
عليك عظيما **قال الشافعي** قال تعالى ان قد فرض الله على رسول الله عليه
وسلم اتباع امره وشهد له بالابلاغ عنه وشهد لنفسه ونحن نشهد به

تقربا

تقربا الى الله بالابلاغ وتوسلا اليه بنصرته كما قال **الشافعي** اخبرنا عبد الله
ابن محمد عن ابي جعفر عن محمد بن ابي عرو عن المطلب عن المطلب بن حنبل
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما تركت شيئا مما امرت الله به الا
وقد امرتكم به ولا تركت شيئا مما نهى الله عنه الا وقد نهيتكم عنه اعلم ان
الله سبق في علمه وحكم قضائه الذي لا يوجب فضله عليه ونعمته ان يرضه
ان يهواه به ان يضلوه واعلمنا انهم لا يضر من شيء وفي شهادته له
بابية يهدي الى صراط مستقيم صراط الله والهدى به بتأديته رسالته
واستماع امره ونهيا وصفت من فرضه طاعته وتأكده اياه في الذي الذي
ذكرت ما اقام الله الحجة منه بتسليم حكم رسول واتباع امره **قال**
الشافعي وما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما ليس لله فيه حكم
فيحكم الله ليستنه وكذلك اخبرنا الله في قوله وانك لتهدى الى صراط
مستقيم صراط الله **قال الشافعي** وقد سن رسول الله صلى الله عليه
وسلم مع كتاب الله وسن فيما ليس فيه بعينه نص كتاب الله وكل ما سن
فقد الرضا لله والتمتع وجعل في اتباعه طاعة وفي العتود عن اتباعه
معصية التي لا يبعد بها خلقا ولم يجعل لمن اتبع سنن نبيه صلى الله
عليه وسلم عذرا لم يوصف وما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الشافعي اخبرنا سعيد بن عيينة قال انبا ناسا لم يوافقوا رسول
محمد بن عبد الله مع عبد الله بن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع
صلى الله عليه وسلم قال لا تغفوا حكمة متكبها على ركبته ياتيه الامم
امرهم مما امرت به او نهيت عنه فيقول لا ادركها وجدنا في كتاب الله
استعناه قال سعيد بن جابر عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع عن ابي رافع
منه من سلا **قال الشافعي** ان ركبته السر **قال الشافعي** وسن رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع كتاب الله وحياته ان احدا من كتاب الله فاتباعه
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما انزل الله والاخر جمله بين رسول الله
صلى الله عليه وسلم نبيه عن الله في ما اراد بالجملة واوضح كيف فرضه

اغا ما اخصا وكيفية الازاد ياتي به العباد وكلاهما متبع فيه كتاب الله قال
الشافعي فاعلم من اهل العلم بما لنا في ارضنا النبي من ثلاثة وجوه واحد
منها علي وهر بن والوجهان يجهلان ويتفرعان اخدهما انزل الله فيه نص
كتاب فيمن رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل ما نصه الكتاب والآخر
ما انزل الله فيه جملة كتاب فيمن عن الله مع ما اراد وهذه ان الوجهان
الذي لم يكتفوا فيهما والوجه الثالث ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيما ليس فيه نص كتاب فيمن من قال جعل الله له ما اقرض من طاعة
وسبق في علم من نص فيمنه لرضاه ان ليس فيما ليس له فيه نص كتاب
وفهم من قال ليس سنة قط الاصل في الكتاب ان كانت سنة لتبين
عدد الصلاة وعملها في اصل جملة فرض الصلاة ولذلك ما سن فيه من
البيع وغيره من الشرايع لان الله قال لا انا افعلوا او لكم بينكم بالمال
وقال واحل الله البيع وحرم الربا فما احل وحرم فاما بين فيمن عن الله
كما جعل الصلاة ومنهم من قال بل جاء به رساله الله فالتفت سنة
بقرينة الله ومنهم من قال التي في روعه كل ما سن وسنة الحكم الذي
التي في روعه عن الله فكان من التي في روعه سنة عن الله غير وجه
اخر ناعد الفريز من محمد بن عوف بن ابي عمر مولى المطلب عن المطلب بن
حنظلة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما تركت شيئا مما امركم
الله به الا اولد امركم به ولا تركت شيئا مما نهى الله عنه الا اولد نهىكم عنه
الا ان الروح الامم قد اتى في روعه ان توفى نفس حتى تستوفي
رغبة ما جعلوا في المطلب قال الشافعي وكان ما اتى في روعه سنة وهي
الحكمة التي ذكر الله عز وجل وما به عليه كتاب الله فهو كتاب الله وكل حجة من
نعم الله جل ثناؤه كما اراد الله وكما جاء به النبي محمد النبي وسبق في رايها
في امور بعضها في بعض قال الشافعي ونسئل الله العصمة والتوفيق
فاني بعد ان قد بين الله انه فرض فيه طاعة رسول الله صلى الله عليه
وسلم ولم يجعل لاحد من خلقه عند التجاني امر غير من امر رسول الله

صلي

صلي الله عليه وسلم وان قد جعل الله بالناس كلام الحاجة اليه في روعه واولا
عليهم حجة مما دلهم عليه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما
ما اراد بقرينة في كتابه يعلم من عرفها ما وصفتنا ان سنة صلى الله عليه
وسلم اذ كانت سنة تبينة عن الله مع ما اراد الله من مفروضة فيها
فيه كتاب به يتلوه وفيها ليس فيه نص كتاب احدا وهي كذلك ان كانت
الاختلاف حكم الله ثم حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بل هو لازم لكل حال
قال الشافعي ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديثه في راي
الذي كتبنا قبل هذه قال الشافعي وسأذكر ما وصفتنا من السنة مع كتاب
الله والسنة فيما ليس فيه نص كتاب بعض ما يدل على جملة ما وصفتنا
منه ان شاء الله تعالى قال الشافعي فاول ما تبينه ابر من ذكر سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم مع ذكر كتاب الله ذكر الاستدلال بسنة شعر
علم الناس والمنسوخ من كتاب الله ثم ذكر الفرائض المخصوصة التي من
رسول الله صلى الله عليه وسلم معها ثم ذكر الفرائض الجمل التي ابان رسول
الله صلى الله عليه وسلم هذا العز وجل كيف هي وموافقتها ثم ذكر العلم
من امور الله التي اراد به العلم والعلم الذي اراد به الخاص ثم ذكر سنة
فيما ليس فيه نص كتاب

باب ابتداء الناسخ والمنسوخ

قال الشافعي ان الله جل ثناؤه خلق الخلق لما سبق في علمه مما اراد بخلقهم
وهم لا محقق حكم وهو سريع الحساب وانزل عليهم الكتاب تبينا لكل شيء
وهديا ورحمة وفرض فيه فرائض ابتداء واحل الناسخا رخصة بخلقهم والتوفيق
عنهم والتمسعة عليهم زيادة فيما ابتداء من نعمه وانما على الانبياء
اي ما انت عليهم حجة والى النية من عذر فيمن رخصه فيما اثنى وشيخ
فله الحق على نعمه قال الشافعي واما انهم انما نسخ ما نسخ من الكتاب
بالكتاب وان السنة لا نسخ للكتاب وانما هي تتبع للكتاب بمثل ما نزل به
نصا ومفسرة مع ما انزل الله جللا قال الله تعالى واذا نزل عليه سر

انا تابنا فقال الذين لا يبرحون لقاءنا انت بعثت غير هذا او بدله قل
 ما يكون لي ان ابدله من تلقا نفسي ان ابعث الاما بوجي الي ابي اخاف ان
 عصيت ربنا عذاب يوم عظيم **قال الشافعي** فاجاب الله تعالى انه فرض علي
 نبيه صلى الله عليه وسلم اتباع ما اوحى اليه ولم يجعل له شريكه من
 تلقا نفسه وفي قوله قل ما يكون لي ان ابدله من تلقا نفسي ما من
 ما وصفت من انه لا يسخ كتاب الله الا كما كان المسترعى يغير نفسه
 فهو المزيل المثلث لما يشاء منه جل ثناؤه ولا يكون ذلك لاحد من خلقه
 ولذا قال يجوز الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب **قال الشافعي**
 وقد قال بعض اهل العلم بهذه الآية والله اعلم ولا اقول ان الله جعل
 لرسوله ان يقول من تلقا نفسه بشيئ فغيره لم يغيره بكتابه والله اعلم
قال الشافعي وقد قيل في قول الله يجوز الله ما يشاء يجوز من يشاء
 ويثبت فرض ما يشاء **قال الشافعي** وهذا يشبه ما قيل والله اعلم وفي كتاب الله
 دلالة عليه **قال** الله عز وجل ما ننسخ من آية او ننسخها من كتابنا
 فاجبر الله ان ينسخ القرآن وتأخير نزوله لا يكون الا بقول مكية وقال وانزلنا
 آية مكان آية والله اعلم بما ينزل **قالوا** انما نمت مع **قال الشافعي**
 وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لان نسخها الا سنة اولو اوصت
 لرسوله صلى الله عليه وسلم فغير من فيه غير ما سن فيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ليس فيما احدث الله اليه حتى يبين لنا ما سن الله سنة تامة
 قبلها مما يخالفها وهذا احد كوفي سنة صلى الله عليه وسلم **قال**
الشافعي فان قال قائل فقد وجدنا الدلالة من القرآن على ان القرآن
 ينسخ القرآن لانه لا مثل للقرآن فاوجدنا ذلك في السنة **قال**
الشافعي فيها وصفت من فرض الله على الناس اتباع امر رسول الله
 عليه وسلم على ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قلنا عن
 الله فنسبها في كتاب الله استعابا ولا يجد خبر الزهري انه خلقه هذا بينا
 الا كتابه ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا كانت السنة كما وصفت

نسخها
 نفسه

الاشبه بها من قول خلق من خلق الله لم يزل ان نفسه الا مثلها ولا مثلها غير
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لان الله لم يجعل لادمي به ما جعل له
 بل فرض علي خلقه اتباعه فالمرام امره بالخلق كلامه لاتباعه ولا يكون للمتابع
 ان يخالف ما فرض عليه بل بعد موت وجب عليه اتباع سنة رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يكن له خلافا ولم يقع مقامه ان ينسخ شيئا منها
 فان قال افيجعل ان يكون لسنة ما يورث قد نسخت ولا تشر السنة التي
 نسختها فلا يحفل هذا وكيف يحفل ان يورث ما وضع فرضه ويتركه ما يلزم
 فرضه ولو جاز هذا اخرجت عامة السنن من ايدى الناس ما ان يقولوا
 لعلماء منسوخة وليس نفس نسخ فرض ابدل الا اشبه مكانه فرضه كما نسخت قبله
 ثبت المقدس ما ثبت مكانها الكعبة وكل منسوخ في كتاب الله وسنة رسول
 الله صلى الله عليه وسلم هكذا فان قال هل تنسخ السنة بالقرآن
 قيل لو نسختها السنة بالقرآن كانت للنبي صلى الله عليه وسلم فيه سنة
 بين ان سنته الاولى منسوخة ليست سنة الاخرى حتى تقوم الحجة على
 الناس بان الشئ قد نسخ **قال** فان قال الدليل على ما تقول فما
 وصفت من موضعها الزمان نعت الله معني ما اراد بفرضه خاصا
 وعاما ما وصفت في كتابي هذه او انه لا يقول ابد الشئ الا حكم الله ولو
 نسخ الله ما قال كل السنن رسول الله صلى الله عليه وسلم في نسخ سنة
 ولو جاز ان يقال قد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نسخ سنته
 بالقرآن ولا يورث رسول الله صلى الله عليه وسلم السنة الناسخة
 كما لا يقال فيها حرر رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيع وكلها
 قد جعل ان يكون حرر من يزل عليه واصل الله البيع وحرر الربا
 فمعين رجم من الزنا قد جاز ان يكون الرجم منسوخا يقول الله جل ثناؤه
 الزانية والزاني فاعلدوا كل واحد منهما ما تجد لهما وفي البيع على الخائن
 نسخت آية الكوفع المسح وجاز ان يقال لا ليدل على القطع عن سارق
 من غير حرر وسرقه اقل من ربع دينار لقول الله جل ثناؤه والسارق

والسارقة فاقطعوا ايديهما لان اسم السرقة يلزم من سرقة قليلا وكثير
ومن حرز وغيره حرز ويجاز كل حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يقال لعلم لم يقله اذ لم يجد نصا مثل التتريل وجازد السنف يهذي
الوجيز فترك كل سنة مما كنا به عمله تحمل سنته ان يوافقه وهي لا تكون
ابدا الا موافقة له واذا حمل للنظر فيما روي عنه خلافه للفظ في التتريل
اطرحه ان يكون في الله عنه اكثر مما في اللفظ في التتريل بوجه وان كانت
محملا ان يخالفه من وجه وكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم
تدل على خلاف هذه القول وموافقة ما قلنا وكتاب الله البينات الذي نشني
به من العلم وفيه دلالة على موضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
كتاب الله جل ثناؤه ودينه ولا يتابعه وتيامم بتسمية عن الله جل وعز
باب التناسخ والمنسوخ الذي يدل الكتاب على بعضه
والسنة على بعضه قال الشافعي مما نقل بعض من سمعته من اهل
العلم ان الله جل ثناؤه اترك فرضا في الصلاة قبل فرض الصلوات الخمس
فقال يا ايها الذين آمنوا اقموا الصلاة اذ اقموا الصلوة او انتم عليه
ورتل القرآن ترتيلا ثم نسخ هذه التي السورة بقية فقال ان ربي يعلم
انك تقوم اذ من ثلثي الليل ونصفه وثلاثة وثلثيها من الذين معك
والله يقدر الليل والنهار يعلم ان ان تحصى وقتا بعليكم فاقروا ما ينسرد
منه واقموا الصلاة ولا تؤاؤا الزكاة قال الشافعي ولما ذكر الله بعد امره
بقيام الليل نفسه الا قليلا والزكاة عليه فقال اذ من ثلثي الليل
ونصفه وثلاثة وثلثيها من الذين معك تخفف فقال علم ان سيكون منكم
مرضى واخرون يضربون في الارض يفتقون من فضل الاموال خروا
بقا ناثون في سبيل الله فاقروا ما ينسرد منه فكان ديننا في كتاب الله نسخ
قيام الليل ونصفه والنقصان من النصف والزكاة عليه يقول الله
فاقروا ما تنسرد منه **قال الشافعي** ثم اقبل قول الله اقموا الصلاة
منه يعني احدها ان يكون فرضا ثانيا لا الاول بل فرض غير والاخر

ان يكون فرضا منسوخا ازيل بغيره كما ازيل بدعيه وذلك لقول الله جل ثناؤه
ومن الليل فاسجد له او تسبدهم لك عسى ان ينفعك او تذكر الله جل ثناؤه
قوله ومن الليل فاسجد له او تسبدهم لك عسى ان ينفعك او تذكر الله جل ثناؤه
تيسر منه قال الشافعي وكان الواجب طلب الاستدلال بالسنة على احد
المعنيين فوجدنا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل على ان الواجب
من الصلوات الخمس فصرنا الى ان الواجب الخمس وانما سواها واجب
من صلاة قبلها منسوخ بها استدلالا بقول الله تعالى ان الله لا يهدي
الشقة لغيره لقيام الليل ونصفه وثلاثة وما تنسرد من صلاة واحدة تركه الله
بترجيدها يسره الله عليه من كتابه مصليا به وكيف ما اشرهوا احب اليها
قال الشافعي اخبرنا ما كان من ابنه من عمه ابي سهريل بن مالك عن ابيه
ان سمع طلحة بن عبد الله يقول جاء اعرابي من اهل نجد ناير الواسط
يسمى دوي صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا فاذا هو يسيل عن الاسلام
فقال النبي صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة فعلم هل
علي غير هذا قال لا ان تقوى قال وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم
صيام شهر رمضان فقال هل علي غير هذا قال لا ان تقوى فادعوا له
وهو يقول والله لا اري على هذا ولا اتفق منه فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اقم ان صدق **قال الشافعي** ورواه عن ابن الصامت عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال خمس صلوات كثر من الله علي خلقه فثبت
جايع لم يفتنع من شيء استخافا فاجتمع كان له عند الله عهد ان يله الجنة
باب فرض الصلوات التي دل عليها الكتاب ثم السنة على من
زول عنه بالهدى وعلى من لا يكتسب عليه صلاة ثم بالهصة قال الشافعي
قال الله تعالى ولا تقربوا الصلوات ولا تأكلوا مما رزقكم الله الا مما رزقكم
الفساد في المحض ولا تقربوا الصلوات حتى يظهرن فاذا نظرن فاذا نوهن من
حيث امركم الله قال الشافعي اقرض الله الطهارة على المصلي في الوضوء
والفصل من الخبايا فامكن لغير طهر صلاة ولما ذكر الله المحض فامد

ما عتزل الفساقه حتى يظهرن فاذا نظرن ان تن استدل لنا علي ان تظهرن
بالجاء بعد رواه الجيبي لان الخ في الحضر موجود في الى الاله فلا تكون
الحاضر طرارة الا بالما بعد رواه الخ في اذ كان موجود الا ان تملك
وتعالي انما ذكرنا الظهور بعد ان يظهرن وتظهر بعد رواه الجيبي في كتابهم
سنة رسول صلى الله عليه وسلم قال الشافعي اضر يا ما لك عن غير الله
اخذ الناس من ابيهم عن عاتقه وذكر ان احراما مع النبي صلى الله عليه وسلم
وانها كانت فامرهم ان يقتضوا ما يقتضي الخ في غير الله لا يخلو ما البيت
ولا تسمى حتى تظهر فاستدل الله على ان الله انما اراد بوجوب الصلاة
منه اذ اقرنا او يغتسل طهر واما الخ في فلا يظهر بوجوبها وكان الجيبي
شا حلق فيها ولم يحتل على بعضها فتكون عاصية به عن الله عز وجل
الصلاة اياهم خيضا فلم تكن عليه قضاء ما تركت منها في الويل الذي
يزول عنها فيه فرضا قال الشافعي وقتنا في الخ في عليه والغلو علي
فعله بالما رضى من امر الله الذي لا اجابة له فيه قضا علي الخ في ان
الصلاة عنه مرفوعة لانه لا يعقلها مادم في الحال التي لا يعقل فيها قال
الشافعي وكان طما في اهل العلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يامر
الخ في بضعها فصلا الصلاة وجامها انها امره بقطا الصوم ففرقنا بين الوضوء
استدلالا لا بما وصفه عن النبي اهل العلم وطهرهم وكان الصوم مقارنا
للصلاة في ان الله استأجره عن شهر رمضان وليس له تركه يوم لا يعقل فيه
صلاة السجدة وكان الصوم شهر من ثلثي شهر شهر وكان في احد عشر
شهر اظلمت فرض الصوم ولم تكن احسن الرجال مطعنا بالفضل
للصلاة خلسا من الصلاة قال الشافعي وقال الله حل ثناوه لا يردوا
الصلاة وانهم سكارى حتى يفعلوا لا يقر لون ولا جمل الا عاري سبيل
حتى يفسدوا قال الشافعي فقال بعض اهل العلم نزلت هذه الآية
فقل يرم الخمر قال الشافعي فدل القرآن والله اعلم علي ان الصلاة
للسكران حين يعلم ما يقول اذ ابد ان يتركه عن الصلاة وذكر معه الجيب

فلم

ما جعل اهل العلم ان الصلاة لم يجب حتى تظهر قال الشافعي وان كان نبي
السكران من الصلاة قبل تحريم الخمر وحين حرم الخمر ان يكون مباحا ما نه
عاصية من وجوب احد من اهل العلم في الخ لانه هو نبي والاحرام شرع
الخمر فان الشافعي والصلاة قول وعمل واسانك فان لم يفعل القول
والعمل والاسانك فلم يات بالصلاة الا امر ولا يجزي عنده اذ افاق
القضا قال الشافعي وبما قال المغلوب علي عقد باسر الله الذي لا اله الا
له فيه السكران لانه دخل نفسه في السكر فيكون علي السكران القضا
دون المغلوب علي عقوله بالما رضى الذي لم يحتل على نفسه ويكون عاصيا
ما احتل به قال الشافعي ووجوب الله حل ثناوه رسول صلى الله عليه وسلم
للصلاة في الصلاة الى بيت المقدس فكانت القصة التي لا يحل قيل
نسخها استقبال غيرها ثم نسخ الله حل ثناوه قبل بيت المقدس
ووجهه الى البيت الحرام فلا يحل لاحد استعمال بيت المقدس ابدا
المكتوبة ولا يحل له ان يستعمل غير البيت الحرام قال الشافعي وكل كان
حقا في وقته فكان التوجه اليه بيت المقدس اياهم وجوب الله عليه صلى الله
عليه وسلم حقا ثم نسخ وصار الحق في التوجه اليه البيت الحرام ابدا
لا يحل استعمال غيره في مكتوبة الا في بعض الخوف او اذ قل في سفد
استدلالا بالكتاب والسنة قال الشافعي وهكذا في السجدة وسع الله وسعني
سجدة تركه وجها كان حق في وقته وتركه كان حقا في وقته اذ نسخ
الله حل ثناوه فيكون سجد ذكره فرضه مطعنا باساع الفرض النسخ
له قال الله تبارك وتعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم قد نرى تقلب
وجهك في السماء فقلو لكم صلاة فبما رضاهما قول وجوبه سجد المسجدة
الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم سجدا قال الشافعي ان قال
قال فانزال الله علي الامم حولا قوله بعد قوله من قول الله تعالى
يسجدوا السجدة فقال الشافعي فدل القرآن والله اعلم علي ان الصلاة
للسكران حين يعلم ما يقول اذ ابد ان يتركه عن الصلاة وذكر معه الجيب

واحد زنا مالك بن انس عن عبد الله بن دينار عن بن عمر قال سمع الناس دعا
 في صلاة الصبح اذ جامع ات فقال ان النبي صلى الله عليه وسلم قد انزل
 عليه الليلة قرآن وقد امر ان يستقبل القبلة فاستقبلوها وكانت وجوههم الى
 الشام فاستدروا الى القبلة واجتمعوا على ان ينسحبوا عن حجة بن مسعدة عن
 مسعدة بن مسعدة انه كان يقول صلى الله عليه وسلم بعد قروية في ليلة
 ستة عشر شهرا نحو بيت المقدس ثم حولت القبلة قبل در شهر من قال
 الشافعي ولا استدلال بالكتاب في صلاة الخوف قول الله جل ثناؤه فان
 خفت من الاوركيا ناولمصلى المكتوبة ان يصلي ركعا الا في خوف ولم
 يذكر الله ان يتوجه للقبلة وروي ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلاة الخوف فقال في ركعتيه فان كان خوافا ركعتين فذلك صلوا ركعا او ركعتان
 مستتبان القبلة وغير مستتبان قال الشافعي وصلى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم النافلة فيما لم يعرف على راحته انما توجهت به حفظ ذلك عنه
 جابر بن عبد الله وان بن مالك وغيره وكان لا يصلي المكتوبة مسافرا الا
 بالارصاد متوجها للقبلة اخرنا بن ابي قريظة عن ابن ابي ذر عن عثمان
 بن عبد الله بن سراق عن جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي على راحته متوجها قبل المشرق في غزوة بني النضير قال
 الشافعي قال الله تبارك وتعالى يا ايها النبي هوذ الخوف من علي القتال
 ان يكن منكم عشرين او ثمانين او مائة فليصلوا وان يكن منكم مائة فليصلوا
 ا لعاصم بن الزبير عن ابي جهم فوجه لا يعرفون ثم امان في كبره انه وضع عن
 ان عمرو بن ابي اهد يقتال الاثنان فقال الاثنان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم
 مائة فان يكن منكم مائة فليصلوا ما تيسر من امان في كبره انه وضع عن
 يقولوا اللهم يا ذا النور والبرق الصابرين اخرجنا من ايماننا يا ذا النور
 عن محمد بن ابي رباح عن بن عباس ان قال لما نزلت هذه الآية ان يكون
 منكم عشرين او ثمانين فليصلوا ما تيسر من ايماننا ان لا يفر العشر وثمة
 لما نزلت الا ان لا يخفف الله عنكم وعلم ان فيكم مائة فان يكن

منكم مائة فليصلوا ما تيسر من ايماننا فكتب ان لا يفر الا من قال
 الشافعي وهذا كما قال بن عباس ان شاء الله وقد بين الله هذا في الآية
 وليست تحتاج الى تفسير **الشافعي** قال الله تعالى واللات يا ايها العاصم
 منكم فليصلوا ما تيسر من ايماننا فكتب ان لا يفر الا من قال
 حتى يروا هذين الموت او جعل الله لهم سبيلا واللات يا ايها العاصم منكم فليصلوا ما تيسر من ايماننا
 وانا يا اوصلي فاعلموا ان الله قال ان لا يفر الا من قال
 فسبح الله الحسن والاذن كما به فقال الرانية والزاني واجلدا لكل واحد
 منها مائة جلدة قال الشافعي فدلته السنة على ان جلدة المائة للزاني والكر
 قال الشافعي واما عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن يونس بن عبيد عن
 الحسن بن عبيد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر مائة وثمن وبغيره
 والفتب بالفتب جلدة مائة والرحم قال الشافعي اما الفتنة من اهل العلم عن
 يونس بن الحسن عن خطان الرقاشي عن عباد بن ابي الصامت عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان جلدة المائة ثابت على البكرين المحرمين ومنسوخ
 عن الثيبين وان الرحم ثابت على الثيبين المحرمين قال الشافعي اما
 وسفيان عن حميد بن عبد الله بن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الرجل في امره ورجل في امره عليك جلدة
 مائة وثمن قال الشافعي لان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر مائة وثمن وبغيره
 والفتب بالفتب جلدة مائة والرحم اول ما نزل في فتنة من الحبس والاداع
 الرانية في الرحم التي صلى الله عليه وسلم مر على امرئ يجده وامرأيا ان
 يغدو على امرأة الا لشيء فان اعترفت وجرمها على فتنة المحرم
 الزانية المحرمات الثيبين وثبتت الرحم عليها لان كل شيء بعد اول نواظر
 قال الشافعي ودل كتاب الله ثم سنة نبيه صلى الله عليه وسلم على ان
 الزانية المسلمون خارجة من هذا المعنى وقال الله تبارك وتعالى جل

ثاوي في الحركات فاذا احصى وان اتى بها حشدة فليزبن نصف ما على
المحصنة من العذاب والنصف لا يكون الا من الجمل الذي يتبعه من العذاب والارحم
الذي فيه قتل فلا يصف له ان الارحم قد يموت في اول حجر يرمي به فلا يزال
عليه ويرى بالغ واكثر فيزاد حتى يموت فلا يكون لهذا نصف محد واد ادا
والحد وهو قلة لا تلاق نفس ولا تلاق غير موث بعد ضربه آخر
تجدية تلج وكل هذا معروف ولا نصف للرحم معروف فان الشاهد في اماك
عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابي هريرة وعنه
زيد بن خالد الجهمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل عن الامة
اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت فاجلدوها ثم بيعوهن ولو محصنين
قال بن شهاب الا ادرى بعد البائنة والرابعة والاصغر الحمل وقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا زنت امة احكم فتبذرها فليحلف
ولم يقل يزوجها ولم يخلعها لمسلكون في ان الارحم علي يملكون في الرضا
قال الشافعي رحمه الله والاحصان الرضا اسلامها قال الشافعي وانما
قلنا اسلامها بالنسبة واجماع اهل العلم وقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم اذا زنت امة احكم فتبذرها فليحلفها ولم يقل محصنة
كانت او غير محصنة استدل الشافعي بان الاحصان هو الاسلام
دوم النكاح والحكمة والتحصن علي ان قول النبي في الاما فاذا احصى
فان ان بن يخلصه فليزبن نصف ما على المحصنة من العذاب
اذا اسلمت لانها تكون فاحصين بالنكاح ولا اذا اعتقت وان لم يحصن
فان الاما لا يكون موقع الاحصان على معاني مختلفة قيل نعم جاء
الاحصان ان يكون دون التحصين ما منع من تناول المحرم والاسلام
ما منع وكذلك الحرمة ما نعت وكذلك الزوج والاصابة ما منع وكذلك
الحبس في البيوت ما منع وكلام ما مع احصى قال الله جل ثناؤه وعلما
صنعة لموسى كرم الله وجهه ما سلك وقال لا يغفلوا عنكم جسد الانبياء
محصة يعني ممنوعة قال الشافعي واخر الكلام واوله يدلان علي ان

معني

مع الاحصان المذكور عما في موضع دون غيره لان الاحصان هاهنا الاسلام
دون النكاح والحرية والتحصين بالحبس والعنف وهذه الاسماء التي يحجبها
اسم الاحصان

باب الشافعي والمفسر الذي تله عليه السنة والاجماع قال
الشافعي قال الله جل ثناؤه كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان تتركوا
خير الوصية للوالدين والاقرنين بالمعروف حق علي المستقين وقال الله جل
ثناؤه والذين يتوفون منكم ويذرون ازوا وجو صية لارواحهم متاعا
اي المول غير اخراج فاء ان خرجت فلا جناح عليكم فيما قلتم في انفسكم
الاية قال الشافعي قال الله ميراث الوالدين ومن ورث بعدهما وميراث
من الاقربين وميراث الزوج من زوجته والارواح من زوجها قال

الله فحي وكانت الايات محتملتين لان ثبتت الوصية للوالدين
والاصحاب والوصية للزوجة والميراث مع الوصايا فنيا خذون بالميراث
والوصايا ومحتملة بان تكون الميراث تأسخه الوصايا قال الشافعي
فلما حكمت الايات ما وصفت كان علي اهل العلم طلب الدلالة من كتاب
المعز وجل مما يحده وصايا في كتاب الله طوبه في سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم فان وجدوه فاقبلوا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومن الله قبلوا بما افترضت من طاعته ووجدوا اهل الغنياء ومن
حفظنا عنه من اهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يخلطون في ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال عام العلق لا وصية لوارث ولا تقبل
مومن تكا مولا يرويه عن من حفظوا عنه من تقوا من اهل العلم
بالمغازي فكان هذا نقل علمة عن عامة وكان اقر في بعض الامور
من نقل واحد عن واحد له كذا وجدنا اهل العلم يجهلون قال
الشافعي ورويه بعض الشافعيين حديثا ليس مما يثبت اهل الحديث
فيه ان بعض رجاله يجهلون وروياه عن النبي صلى الله عليه وسلم
منقطع او لم قبلنا كما وصفت من نقل اهل العلم بالمغازي واجماع

العلمة عليه وإن كنا قد ذكرنا الحديث فيه وأعلمنا على حدِيث أهل القاري
عامة وأجملنا القاطع قال الشافعي أخبرنا سفيان بن عيينة عن سلمان
الأهولي عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث
قال ابن شاذان في راسته لما سمعنا وصفت من فعل عامة أهل القاري عن
التي صلى الله عليه وسلم على أنه لا وصية لوارثه على أن الموارث ما سمع
الوصية للوالدين وألزمهم الخبر للشافعي عن النبي صلى الله عليه وسلم
وأجماع العامة على القول به وإن الشافعي وكذا قال أكثر العامة إن
الوصية للآل قريبة منصوصة في ذلك وأما ما ذهب إليه لسان وأما
كانوا غير ذلك فليس بغير من أن يوصي إلا من طأوسا وقليل من
قالوا يستحب الوصية للوالدين ومثله للآل بغير الوارثين فمن أو
لغير قربة لم يجز قال الشافعي قلنا حلفت إلا به ما ذهب إليه طأوس
عد أن الوصية للآل ثمانية إذا لم تكن في حد أهل العلم بالمعاري إلا أن
التي صلى الله عليه وسلم قال لا وصية لوارث وجب على أهل العلم
عليه إلا أنه لم يعل خلافا قال طأوس في الآية وما وقعت حجة رسول
الله صلى الله عليه وسلم حكم في ستة ملوك كانوا أهل لاهل لم يعرفهم
فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أحرار واعتق
الشيخين وأرق أربعة قال الشافعي أخبرنا عبد الله بن عبد الوهاب الثقفي عن ابن
قلاية عن أبي المطلب عن عمار بن ابن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال الشافعي وكنت دولة السنة في حديث عمل بن الحصين بعثه
ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم أنزل عنهم في الحرم إذا مات
المحقق في الحرم وصية من ستة ملوك والذين اعتقهم رجل من العرب والفرس
أما عمل بن لاهل بعبه وبعبه من أنجو وأما النبي صلى الله عليه وسلم
لهم الوصية وإن ذلك على الوصية لو كانت تنطلي غير قربة مطلق
للعبيد المعرقين لأنهم ليسوا بقربة للمعق وإن ذلك على الوصية
لميت إلا في ثلثه ماله ودل على أن يراد ما ذكرنا في الوصية ودل على أن

الاستسقا

الاستسقا وأثبتت القسم والفرقة مطلق وصية الوالدين والأولاد
وثبت ميراثها ومن وصي له الميت من قربة وغيره جازية الوصية إذا لم
يكن وارثا وجب له الوارثين لقربته قال الشافعي في القاري تأسيخ
ومتنوخ غير هذا فخر في مواضع في كتاب أحكام القرآن وأما وصفت
منه بجلا يستدل به على ما كان في مثل معناها وأثبت أنها كقربة الأصل
كما شككت عنه وأسئل الله العظمة والتوفيق فإن الشافعي وأثبت ما كنت
منها علم القاري التي أنزلها الله مفسرات وخبرنا سفيان بن رسول الله صلى الله
عليه وسلم بها وفيه يعلم من علم هذا من علم الكتاب الموضع الذي وضع الله
به بقدر صلى الله عليه وسلم من كتابه ودينه وأهل دينه ويعلمون أن ابن
أمر طاعة الله وإن سنته تتبع كتاب الله في أنزل وأثبت أنها كقربة
الله وأما يعلم من فهم هذا الكتاب أن الدين يكون من وجوه لا من وجبه
وأما يجوز أن يراعى أهل العلم فيه مشبهة التبيان من تعبير علمه
مختلفة البيان

باب الفرائض التي أنزل الله عز وجل نصا قال الشافعي
قال الله جل ثناؤه والذين يورثون المحسنات ثم ثلثا ثلثا ربيعة شهيد
خالدهم ثمانين جلدية قال الشافعي والمحسنات هاهنا النوازل المحاريس
وهذا يدل على أن الإحصان اسم جامع لمعاني مختلفه وقال في لذي
يورثون أزواجهم ولم يكن لهم شهيد إلا إلا منهم فشرها دة حصرهم
أربع شها دان ماله من الضاد قية والخامسة إن لعنة الله عليهم
كانت من الكاذبين ويد وأخرى العدة إن إن شهيد أربع شها دان ماله
لن الكاذبين والخامسة أن لعنة الله عليهم إن كان من لها وثبت
قال الشافعي علم فرقة الله بين حكم الزوج والقاذ في سواء في أنما
سواء إلا أن يأتي ما ربيعة شهيد على ما قال وأخرى الزوج ما لاهل من
الحذر ذلك على أن قد خد المحسنات الذين ارتدوا بأجله فزعم الحاريس
البوايع غير الأرواح وفي هذا دليل على ما وصفت من إقرار عرب

الطلاق ثلاثا بعد زوج بالطلاق اذا كان مع الطلاق اصابه من الزوج

الحق اني اني سخر ربي به في كل شيء علم مشهرا

[illegible]

فأفزع علي بيده فغسل يده من مرق من مرقين ثم غسل يده واستشعر
ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل ملبس من مرقين ثم دلى الرقبتين
ثم مسح رأسه بيده فاقبل بها وأدبرها أعقد رأسه ثم ذهب إلى ما
تفاه فورد بها حتى رجع إلى المكان الذي بدأ منه ثم غسل رجليه قاله
الشافعي وكان ما ذكره فقال الله جل ثناؤه فاعلموا وجوهكم وأيديكم إلى
إلى الماء فاقبل ما وقع عليه اسم الغسل وذلك مرق واحد واحتمل أن مرقة
فمن رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مرة فوافق ذلك ظاهر
القرآن وهو أقبل ما وقع عليه اسم الغسل واحتمل أن مرقة من مرقين وثلاثا
فمن مرقة الأسد لما خلى أنه لو كانت مرقة واحدة لم يكن في وضوءه شيء ويصلي

وأيضا وفيه أحاديث لا في فضائل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم
التي ينبغي فيها إنباط ما ذكر من القول من قبله ولو ترك الحديث فيه
استغنى فيه الكتاب وحقق حكم الحديث فيه دل على إنباط الحديث كما أن الله
قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما حكاه الحديث فيه لأن أكثر ما قرأنا رسول الله

مجلسی

عليه السلام ثلاثاً فأراد أن الوضوء ثلاثاً أخيراً أنه واجب الإجماع
أقبل منه وذكرني أن من قوض وضوءه هذا وكان ثلاثاً من صلى ركعتين الإعراف
يؤله نفسه غفر له فأراد طلب الفضل في الزيادة وكانت الزيادة في صلاة

ان في رسول الله صلى الله عليه وسلم في الامم الموفين
 والكمين وكانت الامة حقة ان يكونوا مفسولين وان يكونوا مفسولا الما ولا
 ولا يكونوا مفسولين ولكلهم حكم الله ان هذا ايضا وشبهه الا ضرب
 بظاهر الامة ان يكونوا مفسولين قال **الشافعي** فقد رايته الحقة مع بيان
 القرآن وسوا البينات في هذا وفيما قبله ويستغافره وفيه بالقرآن عند

اهل العلم وتجتمعان عند غيرهم قال الشافعي رحمه الله وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة غسل الفرج والوضوء كوضوء الصلاة ثم الغسل كذلك احسن ان تفعل قال الشافعي وهو اعلم بما لحظت عنه من اهل العلم في ان يكتفي بما جاها بغسل وانما على الابواب وان احتاروا وغير ذلك لان الغرض الغسل فيه ولم يرد تجديده الوضوء قال الشافعي وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجب منه الوضوء وما الجنابة التي يجب بها الغسل ان لم يكن بعد ذلك من وضوء

في الآيات باب ما حاط في انقض السنين التي ولدت السنة علي
انه اذا لم يمتد الحاض قال الشافعي قال الله جل ثناؤه يستعقبونك
قل انه يقتضيكم في الكلاله ان من فكله ليس له ولد وله اخت فانه ينفق
ما تركه وهو غير ان لم يكن له ولد وقال للرحال نصيب مما تركه الاولاد
والاقربون واللسان نصيب مما تركه الاولاد والاقربون مما قبل منه واكثر
نصيب ما تركه وقال ولا يولد لكل واحد منهما السدس مما تركه ان كان له
ولد فان لم يكن له ولد وورثه نواه فلامه الثلث فان كان له اخوة فلامه
السدس وقال ولكم نصف ما تركه اولكم ان لم يكن لهم ولد وان كانت
لهم ولد فلكم الربع مما تركه من بعد وصية يوصي بها او دين وقاله
ولهم الربع مما تركه ان لم يكن لكم ولد وان كان لكم ولد فلهن الثلث

۱۰۰

تكرم من بعد وصية توصون بها أو دين مع أي الموارث تركها قال الشافعي
قد كنت السنة عليا قال الله تعالى من سب آل أبي لهب والذين
والولد والاقارب وأولاد أبي لهب وجميع من سب آل أبي لهب في كتابه
خاص من سبها وذلك أن جميع دين آل أبي لهب ولا تعلق له وتكون
من المسلمين ومن لم يقد من المسلمين بأن من له دينه وماله أو يكون
من المشركين فقد وارثا به الشريعة قال الشافعي المشرك لا يرث
النصراني من اليهودي واليهودي من النجوسي إلا الميراث ما لا يرث ولا يرث
وماله في قال الشافعي حرما سفيان بن سعيد بن ربيعة عن أبي هريرة عن علي بن
حسين عن عمار بن عبد الله عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم قال الشافعي وأن يكون الوارث
والمورث حرمت مع الإسلام فانه إذا سب سفيان بن عيينة
ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من طلع
عليه ولم يزل قال له للمسلم إلا أن يشترطه المتبايع قال الشافعي فلو كان ديننا
في سنة النبي صلى الله عليه وسلم إن الله لا يملك ما لا أولان ما ملك
أولادهم ولا يملك سبيهم وإن أسلموا أو كفروا أو كفروا لا لأنه مال الله

بالفعل قال الشافعي وما وصفت مدائن لا يرث المسلم إلا المسلم حرمة قال محمد
أما الاختلاف فيه بين أحد من أهل العلم حفظت عنه سبله وألا يورث
الشافعي رحمه الله نعم علي ما وصفت من هذا جهة يلزمهم فلا يشترطوا في شيء
من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن من سب رسول الله صلى الله عليه
وسلم إذا كانت هذه المصارف لله فرض منه ومن فذل علي أنه علي بعين
لزمه اسم ذلك القرض وإن بعض كانت فيما كان مثله من القرآن فهذا تركت
نجا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن ليس لله فيه حكم منصوص
هكذا وأولي أن لا يرث عالم في لزومها وإن يعلم أن أحكام الله شر أحكام رسول
الله صلى الله عليه وسلم لا تختلف وإنها لا تجري علي مثال واحد قال
الشافعي وكل الله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون بجارة
عن تواضع منكم وقيل ذلك لأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع
وحرم الربا قال الشافعي ونها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
تواضعها المتساعات في رتبته مثل الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ومثل
الذهب بالورق فقد لا يفرقة وما كان في معنى هذا مما ليس في
الشافعي من شرطه إلا اسم عمل الباطل لا الشريعة فذلك

[illegible][illegible]

جالساً فأتوا أنفسهم فمروا بهم قدام الشافعي واخبروه من سمع عبد الله بن عمر
 ابن حفص بن زكريا عن اخيه عبد الله بن عمر عن الشافعي من محمد بن صالح بن خوات
 ابن جبر عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثه بيزيد بن رومان قال الشافعي
 وفي هذا اطلاق على ما وصفت قبل هذا في هذا الكتاب من ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا سئى سنة فاحدث الله اليه في تلك السنة فاستخفا
 او خرج الى سقفة موحدة رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة تقوم
 الحجة على الناس بها حتى يكونوا انما صاروا من سنة التي بعد هذا
 قال الشافعي فاستخفى الله عز وجل تاخير الصلاة عن وقتها في الخوف
 الى ان يصلوها كما ترك الله جل ثناؤه رسول الله صلى الله عليه وسلم في تأخيرها
 وسلم في وقتها ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة في تأخيرها
 بزوج الله في كتابه ثم بيئته صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في وقتها كما وصفت قال الشافعي واخبرني مالك بن انس عن نافع عن
 عمارة عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر صلاة الخوف فقال ان كان
 خوفاً شديداً من ذلك صلوا رجلاً وركباً واستغفروا القيلة وغير
 مستغفراً قال الشافعي رحمه الله واخبرنا رجل عن بني ابي ديب عن
 الزهري عن سالم عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل بعداه
 ولم يسكت انه عند ابيه انه موقوف على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال الشافعي فقلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما وصفت
 من ان القيلة فيكون مكتوبة على مريض ابد الا في الموضع الذي لا يمكن فيه
 الصلاة اليه وذلك عند المسابقة والرب وما كان في المعنى الذي
 لا يمكن فيه الصلاة وثبتت السنة في هذا اسلا بركة الصلاة
 في وقتها كيف ما مكنته المصلي

باب في الزكاة قال الشافعي

قال الله تبارك وتعالى وقموا الصلاة فذكر الزكاة وقال والمقيم الصلاة
 والمؤتيه الزكاة وقال فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون
 الدين

الذين هم ساهون ولا يؤفون ويمنعون فقال بعض اهل العلم في الزكاة
 المبرومة قال الشافعي وقال الله جل ثناؤه فذكرتم اموالهم صدقة
 ظهرهم وتزكيتهم بها قال الشافعي وكان يخرج الاية ما يلي الاموال
 وكان يجعل ان يكون على بعض الاموال دون بعض فقلت السنة على ان
 الزكاة في بعض المال دون بعض فلما كان المال اصبها فامتهن لما شيه
 فاحذر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الابل والغنم والبقر والاربع
 باعنا ما لا خدعت البقر واهمة دون لما شيه سواها ثم اخذ منها بعدد
 مختلف كما قضى الله على لسانه وكان الناس ما شيه من خيل وحمير
 ونقال وغيرها فلم يأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم منها شيئاً ومن
 ان ليس في الخيل صدقة استدل لنا علي ان الصدقة في ارضه وارضها
 بالاحد منه دون غيره قال الشافعي وكان الناس ذرع وغراس واخذ رسول
 الله صلى الله عليه وسلم من النخل والعنب الزكاة بجزء من عشر
 ما اخطمها واخذ منها العشر اذا سقيا بها او عبي وبضع العشر
 اذا سقيا بعين وقد اخذ بعض اهل العلم من الزيتون قياساً على النخل
 والعنب قال الشافعي فلم يترك الناس غراس غير النخل والعنب والزيتون
 وكثير من الخور والاوراد التي وغيرها فلم يأتوا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم منه شيئاً ولم يأتوا لاحتشاه استدل لنا علي ان الله فرض الصدقة
 فيما كان من غراس في بعض الغراس دون بعض قال الشافعي وزرع
 الناس الحنطة والشعير والبر والاصفاق سواها فحفظنا عند رسول
 الله صلى الله عليه وسلم الاخذت الحنطة والاشعير والبر والاصفاق
 كان مسلم من الرخ والسمك والعدس والارز وكل ما ينبت الناس
 ويجعلونه قوتاً خبزاً وعصيدة وسوتاً وادماً مثل الخوص والبطيخ في
 تصاع جهراً وسرياً وادماً مما علمت قضى فيها ما على ما ثبت ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اخذ منه الصدقة وكان في معنى ما اخذ منه
 النبي صلى الله عليه وسلم لان الناس ينبتوه ليقنوا قوله قال الشافعي

فليس
 نص

وكان لنا من بيان غيره فلم يأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعده
رسول الله صلى الله عليه وسلم علمناه ولم يكن في معنى ما أخذ منه وذلك مثل
التفاد والاسيوش والكسرة وصا العصف وما اشبهه فلم يكن فيه ركعة
فذلك ما كان علي ان الزكاة في بعض الزرع دون بعض
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الورق صدق واحد المستوفى في الذهب
بعده صدقة ما احتجنا الذي صلى الله عليه وسلم لم يبلغه او اما قياسا على
ان الذهب والورق فقد الماس الذي اكثره وواحدة او ثمانية على ان
يتساوون به في البلدان قبل الاسلام وبعده في القياس ولما سب
تدبر من حاش وجد يدور صا فلم يأخذ منه رسول الله صلى الله
عليه وسلم ولا احد بعده تركناه انما عاينته ولم نجد له قياسا بالذهب
والورق الذين هما الذين عايناه في البلدان على غيرهما لانه في غيرهما
الزكاة فيه ويصح ان يشترط بالذهب والورق غيرهما من النعماني اجل
معلوم يوزن معلومة وكان الياقوت والبرجد اكثر ثمن من
الذهب والورق فلم يأخذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يأخذ من بعده علمناه وكان مال الخاصة وما لا يقوم به
عليه اخذ من سبب كل النسا لانه غير فذلك يوجب سببها
الذهب ثم كان ما فعلت العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
في زكاة النسا والمقدار اخذها في كل سنة مرة قال النبي وقال الله
جل ثناؤه واقر حقه يوم حصاره فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان يؤخذ ما فيه زكاة من ثمن الارض والغراس وغيره على حكم الله ثناؤه
يوم يحصد لوقت الحنظل في النسا وسن في الركا ارجس فذل على انه
يوم يؤخذ لا وقت له غيره واخذت سبعين من عينيه عن الزهر بن سفيان
المسيب واي سبحة بن عبد الرحمن عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وفي الركا الخمس النسا في اول الادلة السنة كالمس
ظاهرا لعل ان الاموال كلها سواء وان الزكاة في جميعها لا في بعضها دون بعض

قال

قال شافعي وفرض الله حل ثمنه الحج على من يجد السبل فذكر عن النبي صلى
الله عليه وسلم ان السبل للمركب والزاد واخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
بموافقة الحج وكيفية التلبية فيه وما سن وما يتبعه الحرام من لبس الثياب
والطيب والاعمال التي سواها من غيره وانزل الله الرمي والحلاق والظوف
وما سوى ذلك في النسا في طوان اكل لم يلم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ستمع كتاب الله الاما وصفتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فيمعها انزل الله حلة وانه انما استدركه ما وصفت من فرض الله
الاعمال وما حل وما يحرم وما يدخل به فيه ويخرج منه ومواقفته وما
سكت عنه سوى ذلك من اعمال ما قامت الحجة عليه بان سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذاتها من هذا المقام مع فرض الله في كتابه مرة او
اكثر فقامت كذلك ابداء ما سلك الله لا يخالف سنة ابداء كتاب الله وان سنة
وان لم يكن في كتاب الله لارعة ما وصفت من هذا مع ما ذكرت سواء
ما فرض الله من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم وان يجعل قول كل
احد فعله ابداء لكتاب الله ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وان يعلم ان عالما روي عنه قول الخالف فيه شافعي في رسول الله صلى
الله عليه وسلم سنة او علم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في النسا
وانتقل عن قوله ان سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سنا الله
وان لم يفعل كان غير موسع له فكيف والحج في مثل هذا انه قامة على
خلقهم في فرض من طاعة النبي صلى الله عليه وسلم واما بان من موضعه
الذي وضعه من وجبه ودينه واهل دينه قال الله تبارك وتعالى
وان الذين يتوفون منك ودينهم ودينهم وانفسهم ارجس
اشهر وعشوا وقالوا لملطقات بترص ان انفسهم ثلاثة فزوا
وقالوا لا ينسب من الحنظل من نسا ان انفسهم قد من ثلاثة
اشهر والاراء لم يحبس وان لا الاكل اظهر ان بعض حملته فقال
بعض اهل العلم قد اوجب الله على النسا في غيرها اربعة اشهر

وعشر اوردكم ان كل الحامل ان تضع حملها فاذا وجعت ان تكون حاملا مستوفي عمرها
سبع اشهرين معا لما احدث في كثير من وجع جملتها انت بها معا
وجه الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مسعدت الحرب وضعت
سعد رجا في رجا ما يام وقد حلت وروى في هذا علي ان العدة في الوفاة
وبعدتها في المطلق بـ ثمانية اشهر وما اورد من الاخير من النساء
الجلل اذ كان والعدة سواء ساقت قال الله تعالى حرمت عليكم امهاتكم
وبنائكم واخوانكم وعما لكم ووالا لانكم وسانا الاح وسانا الاحت وامهاتكم
الابن ارضعتكم واخوانكم من الرضاغة وامهاتكم وبنائكم وبناتكم
الذين في جوارحكم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن
فلا جناح عليكم في ذلك لاماكنكم الذين من امهاتكم فان جمعوا بينه وبين
الاخت سلفا لله كان عقوبه لهما جميعا وامهاتكم من النساء
ما ملكن ما يام بكم ان الله عليكم واكل لكم ما وراكم ان تعتقوا ما وراكم
الاية **سورة** واخبرنا في وجع الابهام فبين احداهما ان ما سمي الله
من النساء محرما محرما وانما سكت عنه خلال بالاعت عنه ونقول الله تعالى
واكل لكم ما وراكم ذلكم وكان بهذا المعنى هو انظر من الابهام وكان بيننا
في الابهام ان تحرم الجمع يعني غير محرم من الامهات فكان ما سمي الله خلا لا
خلال وما سمي من الامهات واما من غير محرم من الجمع يعني من الامهات
وكان في نفسه عن الجمع بينهما دليل على انه ما سمي الله من الامهات
منها يعني الا نفراد خلال في الاصل وما سمي الله من الامهات واما من
والعامة والخلالات محرمات في الاصل فكان معنى قوله واكل لكم ما وراكم
ذلكم من سمي الله في الاصل ومن هو في مثل حالها فالوصاع ان
تسكنوه بالوجه الذي اكل به الكراع في ذلك فان كل ما دل على هذه
تفسير بان النساء المحارمة لا تخل ان تسكن منها اكثر من اربع ولو سكن خمسة
فسكن النكاح ولا تخل منهن واحدة الا نكاح محرم وقد ثبت في المسنة
من الحلال زوجة وكذا لك ما وراكم يعني قوله الله جل ثناؤه واكل لكم
ما وراكم

١١

ما وراكم ذلكم بالوجه الذي اكل به النكاح وعلى الشرط الذي يحل به لا مطلقا
ويكون نكاح الرجل المرأة لا يحرم عليه نكاح غيرها لانه لا يملك حالها
انما امراته النفس بكل حال فتكون له العدة والحالة اذا حل بها في معنى ما اكل
بالوجه الذي اكلها به كما قيل له نكاح امرأة ما وراكم ما وراكم ما وراكم
مورثا من امرته هلكت **سورة** **سورة** وقال الله لنبيه صلى الله عليه
وسلم قل لا احد فيكم اوحي الي من ما على عام يطهره الا ان يكون ميتة او
وما سفقها او حكم خير بوقا منه رجس او فسق اهل لغير الله به قاله
سورة في فاحتمل الابهام فبين احداهما ان لا يحرم على طاعة الله
ما سئى الله تعالى وهذا المعنى الذي ادا وادى حلالا طاهر كان
الذي يستحق اليه ان لا يحرم غيره ما سمي الله محرما وانما كان ذلك الذي
يقول له انظر من المعنى واخرها واعلم بالذي لو اكلت الابهام معنى سواء
كان هو المعنى الذي يلزم اهل العلم القول به الا ان باق منه للنبي صلى
الله عليه وسلم دل على معنى غيره مما احتمل الابهام فيقول هذا معناه ان
الله جل ثناؤه قال **سورة** ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة
الا انه لا يرد ما وراكم واحد منهما ولا يقال بخاص في كتاب الله ولا سنة
تكون اريد به ذلك الخاص فاما ما لم تكن محتملة له فلا يقال فيها بما لا يتحقق
الابهام وقيل قوله الله جل ثناؤه قل لا احد فيكم اوحي الي من ما على طاعة
يطهره من شئ سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه دون غيره
ويحتمل ما كنتم قالوا وبهذا وبما بعد من استدلالا لانه عليه دون
غيره قال **سورة** في احرازها فبين من عينه عن من سمي الله في الاصل
الحوال من غير انية تعلية المحرمات ان النبي صلى الله عليه وسلم فهم على كل
كل دي تاب من السباع قاله شافعي واخرها ما كان من اسماء من اسماء
حكيم عن عبد الله بن سعد بن الجهم عن ابنه لغيره عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال اكل كل ذي ناب من السباع حرام قاله **سورة** في قوله الله
تبارك وتعالى والذين يوفون منكم ويؤدون ما وراكم ما وراكم

لهما كذا قال هل يسعونكم ان تدعون او ينعونكم او يفرقون وقال
 في جنتهم نذكرهم من نعمي ويخبرهم صلاتهم جماعة وصية علي من امتي
 منهم واذا ذكروا نعمتي الله عليكم اذكركم اعداء قال الف بيننا وبينكم فاصبحتم
 سبعة احوالنا وكنت علي شفا حجة من النار فانه قد كفرتكم منها كذا كانت
 بين الله لكم اياته لعلكم تتذكرون قال الشافعي فكانوا قبل انفاذه
 ابا عبد الله صلى الله عليه وسلم اهل كفر فتميزهم واجتمع عليهم محمد بن
 اعظم الاموي كلفوا بالله وبشايخه سالم بن اذن الله به تعالى عما يقولون
 علوا كبيرا الا انه غير سخي ذو عجز صمد كل شيء وخالفه من حين منته
 فكما وصف حاله حيا غاملا قاطبا مستوطنا من ادم من معصيته
 ومن مات فكما وصفه قوله وعمله ضار بالعباد الله فاما بالسف
 الكتاب اجله وحق قضاء الله باطوار ربه الذي اصطفاه بعد
 استعلاء معصيه التي لم يرد صريح اهل البيت سموا تدبر حجة كالمزكبي
 في سابق على عنده نزل قضاي يرفي القرون والخالية قضاه فانه
 تبارك وتعالى يقول كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين
 مبشرين ومنذرين وكان اخيرة المصطفى لوجه المصطفى لرسالة
 المفضل على جميع خلقه بغير رحمة وختم نبوته واعلم ما ارسل به من قبل
 قبله المرفوع ذكره مع ذكره في الاول والشافعي المشفق في الاضري
 افضل خلقه نفسا واحدهم لكل خلق رصيه في دين ودينا وخبرهم
 شيئا ودار الجاهل بعده ورسوله صلى الله عليه وسلم ورحم وكرم وعرفنا
 وخلقته في الخاصة والعامة النفع في الدين والدنيا به فقال
 لقد جاءكم رسول من انفسكم يعرفون عليه قاعهم هو بين عليكم بالمؤمنين
 روي رجم فان قولوا فعل حسين الله لا اله الا هو عليه توكلت وبقين
 رب العرش العظيم وقال لتندرام القوي ومن هو كذا وام القوي عليه
 ومن جفا قومه وقال والندرعشرين كذا الاقربين وقال والله لا تترك
 والقومك وسوق تسلون قال الشافعي احدا راسا فبيان بن عبيدة

عن

عن بن جنيح عن محمد بن جعفر في قوله والله لا تترك والقومك قال يقال من
 الرجل يقال من العرب يقال من بني العرب يقال من قريش
 قال الشافعي وما قال بما ههنا هذا بين في الآية مستغنى فيه
 بالتمثيل عن التفسير فخص جل ثناؤه قومه وعشيرته الاقربان
 في المداوة وهم الخلق بما بعدد وبلغ بالقران ذكر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ثم خص قومه بالمدارة اذ بعثه فقال والندرعشرين
 القران وزعم بعض اهل العلم بالقران ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال يا بني عبد مناف ان الله بعثني ان اندرعشرين في الاقربان
 وانتم عشرين في الاقربان قال الشافعي واخبرنا بن عبيدة بن جنيح
 عن محمد بن جنيح قوله ورفعتا لك ذكرك قال لا ذكر الا ذكره مني
 اسره ان لا اله الا الله واسره من محمد رسول الله قال الشافعي
 رضي الله عنه يعني والله اعلم ذكره عند الايمان بالله والاذا انت
 وعمل ذكره عند تلاوة الكتاب وعند العمل بالطاعة والوقوف عن
 المعصية فصلى الله علي نبينا محمد كلما ذكره اذكره وعمل عن
 ذكره القائلون صلى الله عليه في الاولين والاخرين افضل
 والعرفان في ما صلى علي احدث خلقه وزكاه وياكم بالصلاة
 عليه افضل ما ذكر احد من امته بصلاة عليه ورحمة الله وبركاته
 وجزاه الله عنا افضل ما جزى من رسلنا عن ارسى الله فانه انما
 بهمن لعلكم وجعلنا في خبرنا ما خرجت للناس دينا بين يديه
 الذي ارتضى واصطفى بدلا بكنه ومن انعم عليه من خلقه فلم
 تمس بنا نوره فلهوت ولا طمعت نلتا بها خطا وقد بعثنا مكره
 فيها وفي واحد من الاولين محمد صلى الله عليه وسلم سببا القاب
 التي خضعوا لها في ابي ارشد ههنا اذ ابعث عن لعلكم ومواد السوء
 في خلاف الرشد المنه للاسباب التي تورد لعلكم القائم بالنعمة
 في الارشاد والافراد فينا فصلى الله علي محمد وعلي آل محمد كما صلى

في

ورفع

متوالة

بأنفسهم أربعة أشهر وعشراً فأولاف بن جلفن والاحتجاج عليكم فيما فعلت
في أنفسكم بالعرف والنية وكذا الله إن علي المتوفي عرض عدي وانتهى إذا
بلعوا فافهم إن فعلت في أنفسكم بالعرف ولم يذكروا شيئاً يجتنبه في العدة
قال الشافعي وكان ظاهر الآية إن تمسكت العدة عن الإزواج فقط مع ما فيها
في معنى ما لاكتنا بمواكفة تفضل إن تمسكت عن الإزواج وإن كان يكون عليها في الإصاح
عن الإزواج أمساك عن غيره مما كان مباحاً لما قبل العدة من طيبات ورعية
فإنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم على العدة من الوفاة الإمسك عن
الطيب وغيره ونقض السنه والإمسك عن الإزواج والسكنى في بيت زوجها
بالكتاب ثم السنة قال الشافعي وأحقت السنة في هذا الموضع ما صححت
في غيره من أن تكون السنة بسبب عن الله عز وجل كيف أمسكها كما بينت
الصلاة والزكاة والحج وأعلم أنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بابي هو وابن سن في ما ليس فيه نص حكم الله عز وجل

باب العلل في الأحاديث

قال الشافعي قال في قابل فإنما نجد من الأحاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث في القرآن مثلها نصاً وأخرى مثلها في القرآن بحمل
وفي الأحاديث مثلها أكثر مما في القرآن وأخرى ليس منها شيء في القرآن
وأخرى متوالة وأخرى مختلفة وأخرى لا تعرف ولا تعرف ولا تعرف
مختلفة ليس جزء ولا جزء على نسخ ولا نسخ وأخرى ليس في القرآن رسول
الله صلى الله عليه وسلم فهي مفعولون فيها وطع على الاختيار لا على
التجديد لم نجد حكم تذهب إلى بعض المتقدمين من الأحاديث دون بعض
وحكم تذهبون على بعض حديثه ثم لا تختلف فيما سلك عليها ولا يكون بعضها
ولا لا يسمون عليه فما حكمكم في العباس ومنكم من يقولون بعد منكم من
يترك من حديث الشافعي وتأخذ بمثل الذي تركه أو أضعف استأد أمه
قال الشافعي فقلت كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم مع
كما قاله من سنة من موافقة كتاب الله في النص بمثل وفي الجمل

بالتبيين

للد
بعض

بالتبيين عن الله والتبيين يكون أكثر تفسيراً منه المجلد وما سن ما ليس به
نص كتاب في فرض الله طاعته عامة في أمر بعباده وأما الناسخ والنسخة
من حديثه فهي النسخ الله الحكم من كتابه بالحكم ولذلك غيره من كتابه ما
في أمر كذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تنسخ بسنة وذكر
لما كانت في كتابي قبل هذا من إرضاع ما وسن وأما المختلفة التي لا والله
عليها ما نسخ ولا إرضاع من نسخ فكل أمر موافق صحيح لا اختلاف فيه
ورسول الله صلى الله عليه وسلم عربي اللسان والدار فقد يقول القول
علما يريد به العام وما يريد به الخاص كما وصفت لك في كتاب الله تعالى
وسن رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل هذا ويسئل عن الشيء فيحكم
عليه قولاً لم يسله ويورد الخبر عنه الخبر مقتضاه والخبر فيما ياتي
ببعض معناه دون بعض ويجوز عنه الرجل الحديث قد أدرك جوابه
ولم يدرك المسئلة فبذلك علي حقيقة الجواب بمعرفة السبب الذي يخرج
علمه الجواب وليس في الشيء سنة وفيما يخالفه أحرك فلا يخلص بعض
السامعين بين اختلاف الحالين اللتين من يروا وبين سنة في نص
معناه فخطأ أحفظ آخر وسن في معنى مخالفته في معنى وبما معني
سنة غير هذا الاختلاف الحالين فيخطئ غيره تلك السنة فإذا لم يلاحظ
راه بعض السامعين اختلاف ما ليس منه شيء مختلف وليس بلطف محرم
عام جملة بتجديد شيء أو بتجليله وليس في عدي خلا أو حمل فيسلك
عليه أنه لم يرد بما حرم ما حل ولا بما حل ما حرم وكل هذا نظير فيما كنت
من جملة أحكام الله وليس السنة ثم نسخها بسنة ولكن بما ذهب
عليه الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض علم الناسخ
أو علم المنسوخ فخطأ أحد هذا دون الذي سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم وليس يذهب ذلك علي عامة من حجت أن يكون فيه من يورد
إذا طلب وكل ما كان كما وصفت أعضائي علي ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم
وفرق بين ما فرق بينه منه وكانت طاعته يستعجب علي ما سنه رسول الله

عليه وسلم واحد منه ولم يقل ما ذكرنا من كذا وكذا فيها فوق صدر رسول الله صلى
الله عليه وسلم رأيه وان كان يكون جملته من قوله اوارثنا ما شئنا من العمل وليس
فيه الاطاعة الله ما يتبعه وما لم يوجد الا الاختلاف فلا يجد وان يكون
لم يختلف من نفسه كما وصفت قبل هذا في بعض مختلفا وبغيب عنا من سبب
تسمية ما علمنا في غيرنا وروايت محدث ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم
شيئا مختلفا فكشفناه الا وجدناه له وجهات على ان لا تكون مختلفة وان
يكون داخل في الوجهة التي وصفت لك او تجد دلالة على الثابت منه
فون غير بنحو الحديث فلا يكون الحديثان الذين ان نسبنا الى الاختلاف
متكافئين فتصير الى الاثنى من الحديثين ان يكونا على الاثنى منسما
ولانه من كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم او الشواهد التي
وصفتها قبل هذا فتصير الى الذي هو أقوى والي ان ثبت بالدلائل
ولم نجد عنه حديثين مختلفين الا ولهما مخرج او على أحدهما دلالة بأحد ما وصفنا
اما مما فرقته كتاب الله وغيره من سنة او بعض الدلائل وما لا يثبت
صلى الله عليه وسلم هو على الحديث حتى يأتي دلالة عنه صلى الله عليه
وسلم على انه اراده غير القرآن من الشافعي واما القياس على سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فالصلوة وجهان ثم يتفرع في أحدهما
وجوه . وما هما شأن الله تعالى تعبد خلقه في كتابه وعلى لسان
نبيه صلى الله عليه وسلم بما سبق في قضايه ان يتعبد لهم به فكما شاء
لا يعقب حكمه فيما نعهدهم به مما لا يورث رسول الله صلى الله عليه وسلم
على المعنى الذي نعهدهم به او وجدوه في الخبر عنه ولم يزل شئني في
مثل المعنى الذي لم تعبد خلقه وجب على أهل العلم ان يسلكوا سبيل
السنة اذا كان في معناها وهذا الذي يتفرع عن آثارها والوجه
الباقي ان يكون لكل لغو ما يعينه فكل من الخلال بالجملة ويجوز
الشئ بعينه ولا يقيسون على الأقل الجمل لان الاكثر منه خلا
والقياس على الاكثر والي ان يقاس عليه من الأقل وكذا كره ان حرم

جملة واحدة واحل بعضها وكذا كره ان فرض شيئا وخص رسول الله صلى الله
عليه وسلم التحقيق في بعضه قال الشافعي واما القياس فاما اخذنا من السنة
بالكتاب والسنة والاقوال قال الشافعي واما ان يخالف حديثا لرسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يتبعه وان وجدنا لا يبرح حديثا لرسول الله
وليس ذلك لاجل واحد ولكن فيه جعل الرجل السنة فيكون له قول بخلافه لانه
يخلفه بما وقد يفعل المرء ويجلي في الشاغل قال الشافعي وقال
قابل فمثل لي كل صنف مما وصفت مما لا يجمع في فيه الاثنيان على ما سالت
عنه باسم ولا تكثر علي وانساء واجل بالناسخ والمنسوخ من سنة
النبي صلى الله عليه وسلم واذكر في شيا مما معه القرآن وان كنت بعض
ما ذكرت قال الشافعي فعلت كما كان اول ما فرض الله على رسول الله
صلى الله عليه وسلم في القبلة ان يستقبل بيت المقدس للصلاة
وكما كان بيت المقدس القبلة التي لا يحل لاحد ان يصلي الا اليها في الوقت
الذي يستقبل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما نسخ الله
القبلة بيت المقدس ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس الى الكعبة
كانت الكعبة القبلة التي لا يحل لمسلم ان يستقبل بالمكوفة في غير حال
من الخوف من رها ولا جلالا فاستقبل بيت المقدس ابدا وكل كان حقا
في وقت بيت المقدس من حين استقبل النبي صلى الله عليه وسلم
الى ان حوله عنه الحق في القبلة ثم البيت الحرام كحق في القبلة الى يوم
القيامة وهكذا كل منسوخ في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم
قال الشافعي وهذا مع ابائنا لكن الناسخ والمنسوخ من الكتاب
والسنة دليل على ان النبي صلى الله عليه وسلم اذا سمة قول الله
حل شأوه عزنا الى غيرهما من ارضه فيصير اليها الناس بعد ان يحول
عنه الى ما لا يذهب على عامرنا الناسخ فيمنع على المنسوخ وليس لا
يشبهه على احد بان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمين ويكون
في الكتاب شئ يراه بعض من جعل اللسان واليد مع اجمع التسمية

مع الكتاب واما انها معانية في الكتاب بنسخ السنة قال الشافعي فقال
 (يمكن ان تخلط السنة في هذا الكتاب فانه لا يدركه ان الله جل ثناؤه
 اقام علي خلقه الحج من وجوه اصلها في الكتاب كتاب ثم سنة نفسه
 صلى الله عليه وسلم بوضعي في كتابه انما جعلها يجوز ان يفسد رسول
 الله صلى الله عليه وسلم سنة لازمة فتتسخ ولا من في نسخها وانما
 يعرف الناس ما في الاخر من الامور والكتاب ما نسخ في كتاب الله انما عرف
 بدلالة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فان كانت السنة تدل
 على ما نسخ القرآن وتعرف بعينه وبين منسوخه لم تكن ان ينسخ السنة
 بقرآن الواحد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القرآن سنة تنسخ
 سنة الاولى لتذهب الشبهة عن مناها في عليه الحج بين خلقه قال
 اقرأت لو قال قابل حيث وجدت القرآن ظاهرا عما وجدته سنة تتحل
 ان تبين عن القرآن وتحمل ان يكون بخلاف ظاهره علمت ان السنة منسوخة
 بالقرآن قال الشافعي فقلت له لا يقول هذا عالم قال ولم قلت اذا كانت
 فرض الله علي سبعا ما انزل الله وشهد له بالجلدي وفرض علي
 الناس طاعته وكانا للمساكين وما معنا قبل هذا بخلاف للعلمين وان
 يكون كتاب الله يقرن عاما بواحد بالخاص وخاصة بواحد العام وعرضا
 جملة وبينه رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأقت السنة مع كتاب الله
 هذا المقام لم تكن السنة لغاها كتاب الله ولا تكن السنة الاثنا
 كتاب الله يحمل ثمره او مسنية معي ما اراد الله وهي بكل حال متبعة
 كتاب الله قال افتوروني في الحق مما قلت في القرآن فذكرت له بعض
 ما وصفت في كتاب السنة مع القرآن من ادائه جل ثناؤه ورضاه الصلاة
 والزكاة والحج في رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف الصلاة وعرضاها
 وموطأه وستأقوني ثم الزكاة من المال وما يستقل عنه من المال
 ويثبت عليه وفرضها وكيف عمل الحج وما يجنب فيه ويباح قال
 وذكر له قول الله جل ثناؤه والسارق والسرقة فانقطعوا ايديهم
 والزانية

والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما سئل العطف علي من بلغت سرقة ربع دينار فصاعدا والجلد علي
 الحور البكر من المائتين واربون الشيبان الحورين والمملوكين ولست سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم علي ان الله تعالى اراد بها الخاص من الزكاة
 والسارق واشتات فتخرج الكلام عاما في الظاهر وعلي السرقة والزكاة
 فقال هذا عهدي كما وصفت فتجدد علي من روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم ما جازم عني واخبرني عن كتاب الله فاعلمته فانقلته وما خالفه
 فلما اقبل قال الشافعي فقلت له ما روي هذا احد يثبت حديثي في شيء
 صغير ولا كبير فيقال لنا قد استحدثت من روي هذا في شيء وهذه ايضا
 رواية معتقدة عن رجل مجهول ونحن لا نعبد مثل هذه الرواية في شيء
 قال فعلى عن النبي صلى الله عليه وسلم رواية بما قلتم فقلت له نعم
 اخبرني اسفيان بن عيينة قال اخبرني سالم ابو النضر انه سيع عبد الله
 ابن ابي رافع يحدث عن ابي عثمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لا اقلع احدكم منكبا علي اركبته سنة الا من امرني بها او
 نعت عند فيقول لا ادرى ما وجد نامي كتاب الله استعانة قال
 الشافعي فقد ضيق رسول الله صلى الله عليه وسلم علي الناس
 يروون امرهم بعرض الله عليهم انما امر صلى الله عليه وسلم قال
 الشافعي فقال لي فاين لي حلالا اجمع كذا اهل العلم واكرههم علي ما هم
 سنة مع كتاب الله يحتمل ان يكون السنة مع الكتاب دليلا علي ان الكتاب
 خاص وان كان ظاهرا عاما فقلت له بعض ما سمعتي حكيت في كتابي
 هذا ان قال فاعلمته شأنا قلت قال الله حرمت عليكم امرنا ثم وينا قاتم
 الي قوله كتاب الله عليكم واحل لكم ما وراء ذلكم قال الشافعي وذكر الله
 منح حرمته قال واحل لكم ما وراء ذلكم فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا تجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وعمتها فاعلم بها لفسا
 ي اتباعه وكانت فيه دلالة لثبات دلالة علي ان سنة رسول الله صلى الله عليه

وسلم ان يكون نجا لئلا يهلك الله تعالى والكره ما بينة عامة وخاصة ودلالة على
انهم قبلوا فيه حين الواحد فلا يعلم احد ارادة من وجده يصح عن النبي
صلى الله عليه وسلم الا باهرة عن ان يجعل ان يكون هذا الحديث
عنده خلافا لشي من ظاهرا الكتاب فقلت لا ولا غيره قال في معنى قول
السعد بن جبر عريت عليكم ما كنتم فقد ذكرنا التبريم وادخل لكم ما ذكره
دكنم قلت ذكرتم من هو حرام بكل حال مثل الام والنسب والاخت
والهبة والحالة وبنات الاخ وبنات الاخت وذكرنا من حرم بكل حال
من النسب والصراع وذكرتم من اجمع بسنة وكانت اصل كل واحدة
سواء ما جازي لا نعد فقلت وادخل لكم ما وادلكم معنى بالحال التي
احلها الله الا ترى اني قوله وادخل لكم ما وادلكم معنى حاله لان
واحدة من النساء خلل بغير نكاح صحيح ولا انه يجوز نكاح حاصصة
على اربع ولا جمع بين اثنين ولا غير ذلك ما فهم عنه قال الشيخ
وذكرت له من الله تعالى في الوضوء وسبح النبي صلى الله عليه وسلم
على الخفيف وما صار اليه اكثر اهل العلم من قبول المسيح فقال (يخالف
المسيح شيئا من القرآن قلت لا يخالفه شيء بحال قال فما وجه قلت
له لما قال الله اذ قم اي الصلاة وادخلوا وادخلوا في الصلاة ودلت
السنن على ان كل من كان على طريقة ما لم يحدث دعاء الى الصلاة
لم يكن عليه هذا الغرض فكذلك دلت السنن على ان فرض غسل
القدمين (ما هو على) المتوضعين لا يخفى عليه لئلا يسهل ما كل الطريقة
وذكرت للتبريد من النبي صلى الله عليه وسلم كل ذي نية من السماع
ومدح الله جل ثناؤه قل لا اجد في ما وحي الي محمد قال وما معنى هذا
قلت معناه قل لا اجد في ما وحي الي محمد ما كنتم تاكلون الا ان يكون
مسية وما ذكره عنها فاما ما كنتم لم تعدوه من الطيبان فلم يجد
عليكم ما كنتم تستعملون (اما ما) الله ودلت السنن على انه اما لم
عليكم من ما كنتم تخر من يقول الله جل ثناؤه ويحل لهم الطيبات

وغيره

وغيره عليهم الكائنات الشافعي وكره له قوله الله جل ثناؤه وادخل الله البيع
وغيره الربا وقوله لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض
تمثل ثم حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع عاصمها الذي يورثه بالراهم
اي اهل حل وغيره ما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم
وليس هذا ولا غيره خلافا لكتاب الله قال السجدي معنى هذا اجمع منه
واختصني قال قلت لعل كان في كتاب الله دلالة على ان الله قد وضع
رسوله صلى الله عليه وسلم موضع الا لا عنه ورفض علي خلفه اتباع امره
فقال وادخل الله البيع وحرم الربا فانما يعني اهل الله البيع ان كان علي بن
ما زني الله عنه في كتابه او علي لسان نبيه صلى الله عليه وسلم وكذا كان
قوله وادخل لكم ما وادلكم بما احل به من النكاح ومكاتب العبيت في كتابه لا انه
اما به بكل وجه وهذا الكلام عري عن الشافعي وقلت له لو جاز ان يتركه
سنة ما ذهب اليه من جعل مكان السنن من الكتاب تركه ما وصفتنا
من المسح على الخفين وادخل كل ما زنه اسم بيع ولا حلال ان يجمع بين
الزوجة وعمة زوجها وادخل في ذي نية من السباع وغير ذلك ويجازات
يقال من النبي صلى الله عليه وسلم ان لا تقطع من لا تبلغ سرقته
ربيع ودينار وثلث التبريل ثم نزل عليه والسارق والسارقة فاقطعوا
اي يهرق من زنا اسم السرقة وقطع ويجاز ان يقال انما من النبي صلى الله
عليه وسلم الدرع على السبع حتى نزلت عليه الزانية والزاني فاجلدوا كل
واحدة منهما ما دخل من ثقله الذكر والشيء ولا نوجه وان يقال في النبوة
التي حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها ما قبل التبريل فليسا
نزلت وادخل الله البيع وحرم الربا كانت حلالا والربا ان يكون للرجل على
الرجل الدين يجعل فيقول اتقضي امر ترضي فبغير عنه ويزيد في ما له
واشياء لهذه الثمرة قال ابن عباس في هذا القول حبل من قاله
قال اهل السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حكمي وصفت ومن خالف
ما قلت فيه فقد جمع الجبل بالسنة والخطابي الكلام فيما يحول قل فاذا ذكر

وكفى الله المؤمنين القتال وكان الله جباراً قهاراً قال فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً فارقاً قام الظفر فصلاها فاحسن صلاتها كما كان يصليها في وقتها ثم أقام العصر فصلاها لكثرة ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك أيضاً قال وفي ذلك قبل أن ينزل الله في صلاة الخوف فوجأ بالركعة الأولى الشافعي فليحكي أبو سعيد بن صلاة الشافعي صلى الله عليه وسلم عاهم الخائف كانت قبل أن ينزل في صلاة الخوف فوجأ بالركعة الأولى الشافعي أنه لم يصل صلاة خوف إلا بعد هرا أو حصر هرا أبو سعيد وكفى ما خاف الصلوات حتى خرج وقتها ثم ما وكفى أن ذلك قبل نزول صلاة الخوف قال الشافعي فلا تؤخر صلاة الخوف بحال بل طعن الوقت إن كانت في حضرة أو وقت الجمع في السفر ولا غير ولكن تصلين كما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وألهم إحدى ركعتي صلاة الخوف أنت ما كانا خيرنا نحن يومئذ على صالح بن خواتم من صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ بالركعة الأولى صلاة الخوف إن طاعة صفت معه وطاعة وجأ ما بعد فصلين بالركعتين معركته ثم نزلت فأبما وأبما وأبما أنفسهم ثم انصرفوا فصلا وجأ ما بعد وجأ في الطائفة الأخرى فصلين يوم الركعة التي دعت من صلاته ثم نزلت جالساً وأبما أنفسهم ثم سلموا ثم قال الشافعي وأخبرني سمع عبد الله بن عمر بن حفص بن غوثة عن أبيه عبد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة بن خواتم خبر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال الشافعي وقد روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على غير ملكي ما كان وأبما أحدنا لم يسمع أنه كان أشبه بالركعة الأولى في مظاهرة العروء فقد كتبنا هذا بالاختلاف فيه وتبين الخوف في كتاب الصلاة وتركنا ذكر من خلفنا فيه وفي غيره من الأحاديث لأن ما حولنا فيه منها متفرقة في كتبه

باب وجب آخر من السنة المشتملة قال الشافعي قال الله جل

منافعه

ثناؤه واللاق يا من الفاضلة من ثنائكم فما ستشهدوا عليهم أربعة منكم فان شهدوا فما مسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت الآية والتي بعدها قال الشافعي فكان حد الزانية بهذه الآية الجبس والراي حين أنزل الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم حد الزنا فقال الزانية والراي وأجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال في الزانية مائة مائة جلدة وأبما في فاحشة فعلين نصف ما علي المحصنات من الزنا في فاحشة الجبس عند الزنا وثبت عليهم الحد ودول قوله الله عز وجل في الزانية فليهن نصف ما علي المحصنات من الزنا علي فوق بين حد المالك والحد الزنا وعلي أن نصف لا يكون إلا حد لحد الجلد بعدد ولا يكون من دم لأن الزنا إنما تعالينا النفس مائة جلدة لأنه قد يربو عليها بوجه واحدة وأبما فلا نصف على الأفعال بعدد ولا نصف للثنتين فتوتا بالزنا على نصف النفس قال الشافعي وتجعل قوله الله في سورة النور الآية والراي ناجلداً ولا واحد منهما مائة جلدة آية يكون علي جميع الزناة الاحرار وعلي بعضهم دون بعض ما سئل لنا بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم باني هو وامر علي بن محمد بالماينة جلدة قال الشافعي أخبرنا عبد الله بن أبي نعيم عن الحسن بن عبيدة بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حد واحد من حد الزنا رجل أو امرأة سبيلاً اليك بالكرجل مائة وتفرسها عا والشيء بالثيب جلدة مائة والزوج قال الشافعي قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلاً علي أن هذا أول ما حد به الزناة لأن الله تعالى قال حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً قال الشافعي ثم رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ما عدا ذلك بوجه وامرأة الأسير ولم يجلد هرا لست سنة النبي صلى الله عليه وسلم علي أن يجلد مشغوع عن الزانيين البعيين ولم يكن بين الاحرار والراي فرق إلا بالاحصاء بالكنح وخلافه الاحصاء به قال الشافعي وإذا كان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جعل الله لهن سبيلاً اليك بالكرجل

جلد بانه و تعريضه عام فني بعد دلائل علي انداول ما نسخ الحسن من الزنايين
و هذا بعد الجس وان كل جرحه الراسين فلا يكون الا بعد هذا اول حقه
الزنايين قال الشافعي اجبر ما ملكه عن بن شراب عن عبيد الله بن عبد
ابن عتبة عن ابي هريرة وعن زيد بن خالد الجهني انهما اخبراه ان رجلا من
انحصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقله اجد بها رسول الله
اقض نعمنا بك يا الله وقال الاخر وهو اقفوهما حل يا رسول الله فاقض
نعمنا بك يا الله فكذب لي بي ان اكلم قال ان ابني كان عسيفا
علي هذا فزاد ما امره فاخبرني ان علي ابي الرحم واخبرني بمهنة
شاة و جارية في مشاي سنان اهله العلم فاخبرني ان علي ابني جلد مائة
وتفريق عام وانما الرحم علي امراته فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
والذي نفسي بيده لا فاضن بينكما بكتاب الله اذ عقلت وجاريتك
ورد اليك وحل بانه مائة وغريمها واحد انبأ الاسلمني ان يا رسول الله
الاخريات اعترفت رجلا فاعترف فخرجها قال الشافعي اخبرنا ما ملك
انس عن رافع عن بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين
ربما قال الشافعي طغت جلد مائة والنبي علي التبريد الزنايين والرحم
علي التبيين الزنايين وان كانا من اريد بالجلد فقد نسخ الله عكس الجلد
مع الذم وان لم يكن اريد بالجلد واريد به انكركل فيها محالفا من
للتبيين ورحم الشافعي بعد ان يجلد عاروي رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الله وهذا الشبه معانيد واولها به عندنا والله اعلم
باب من يدينه من انما نسخ ما نسخ قبا الشافعي اخبرنا
ما ملك عن بن شريك عن ابن عباس عن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم
ركب فرسا فصر عنه فحس شقه الامن فصلي فصلا من الصلوات
وهو قائم وصلوا وركبوا فعدوا فلما انصرف قال انما جعل الامام
ليؤتم به فاذ صلي قائما فصلا قائما واذ ركع فركعوا واذ ارفع
نارفعوا واذ قال سمع الله من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد واذ صلي

هالسا

جالسا فصلا اجلسوا اجمعون اخبرنا ما ملك عن هشام بن عروة عن ابي
عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت صلي رسول الله صلى الله
عليه وسلم في بيته وهو شاك فصلي جالسا وصلي وراءه قائما ما شاكر
الهم ان اجلسوا فلما انصرف قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذ ركع فركعوا
واذ ارفع نارفعوا واذ صلي جالسا فصلا اجلسوا قال الشافعي وهذا
مثل حديث ابن عباس وان كان حديث ابن عباس مفسرا او منقح من تفسيره
واخبرنا ما ملك عن هشام بن عروة عن ابي عبد الله رسول الله صلى الله عليه
وسلم خرج في مرضه فانما راكع وهو قائم يصلي بالناس واستأخروا
بكره فاشاء له رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يركعوا فجلس رسول
الله صلى الله عليه وسلم الي جنبه ابي بكر فركعوا فركعوا يصلي بصلاة
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الناس يصليون بصلاة ابي بكر
وبه يلحق الشافعي قال الشافعي وذكر ابراهيم النخعي عن الاسود بن
بريد عن عبيد بن عنان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابي بكر
صلي حديث عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلي قائما وركعوا فركعوا
بصلية بصلاة النبي صلى الله عليه وسلم وهم وراءه قائما قال
الشافعي فاما كانت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم يومئذ
فيه قاعدا والناس خلفه قائما استدل الشافعي ان امره الاول الناس
بالجلوس في سقطته عن الفرس قبل مرضه الذي مات فيه فلا يصح
في مرضه الذي مات فيه فاعدا والناس خلفه قائما واستدل ان مجلس الناس
يجلسون الامام وكان في ذلك دليل على جازية السعة واجمع عليه
الناس من ان الصلاة قائما لا بالطاعة انصلي وقاعدا اذا لم يطق
وان ليس لا يطيق القيام صغيرا ان يصلي قائما فلا تنسبة النبي صلى الله
عليه وسلم ان صلي في مرضه فاعدا ومن خلفه قائما مع اننا ناسخه لنسبة
الاولي تبليها موافقة سنة في الصحيح والمرجع والجماع الناس ان يصلي
كل واحد ما فرضه كما يصلي المريض خلف الامام الصالح في قاعدا

والامام دائما وهكذا. انقول يعني الاسم جالسا ومن خلفه من الاصحاب فيلما
فيصلي كل واحد فرضه ولو لم يكن غيره كان حسنا وقد روى بعض الناس
تقال لا يؤمن احد بعد النبي صلى الله عليه وسلم جالسا واجتمع حديث رواه
مطفيعة بن حنبل عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث
لا يؤمن احد بعدني جالسا قال الشافعي ولهذا شيئا في السنة من
الناسخ والمنسوخ وفي هذا دلالة على ما كان في مثل معناه ان شاء الله
وله كذا على شياهي كتاب الله قد وضعنا بعضها في كتابها وهذا يعني
مرفوع في احكام القرآن والسنة في مواضعه في الشافعي رحمه الله
فقال فاذا ذكر من الاحاديث المختلفة التي لا دلالة فيها على ناسخ ولا منسوخ
والحجة فيها ذهبت اليه سواء دون ما ذكرته فقلت له قد ذكرنا قبل هذا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف يوم ذان الرقاع
نصف بطائفة طلعة وطائفة في غير صلاة ما ذال العذر فصلي بالذمت
معه ركعة وانما لا نفسهم ثم انصرفوا فوقعوا ما ذال العذر وجاءت
الطائفة الاخرى فصلي بهم الركعة التي بعث عليه شربها بالاساس
وانما لا نفسهم ثم سلم بهم وروي بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم
ان صلى صلاة الخوف خلاف هذه الصلاة في بعض ارجاء قال صلى
ركعة بطائفة وطائفة بينه وبينه العذر وجاءت الطائفة التي لم تسلم
معه صلى بهم الركعة التي بعث عليه من صلاة وسلم ثم انصرفوا فوقعوا
قال ان شاء الله وروي ابو عياض عن ابي زرارة ان النبي صلى الله عليه وسلم
صلى يوم غسسان وحاذ بنا الوليد بينه وبين القلعة نصف ما لسانه
شركهم وركعوا معاهم سجدة فسمي من معه طائفة وحرسته طائفة فلما قام
من السجدة وسجد له بن حرسوا ثم قوا في صلاته وقال جابر قريبا من
هذه المعنى قال الشافعي وقد روي ما لا يثبت مسئلة بخلافها كلها فقال
بن قائل فكيف صبر الى الاحد وضلالة النبي صلى الله عليه وسلم
يوم ذان الرقاع دون غير هذا قال الشافعي فقلت اما حديثنا في هذا

وجابر

وجابر في صلاة الخوف فذكر ذلك اقول ان كان مثل السبب الذي له صلى النبي
صلى الله عليه وسلم تلك الصلاة فقال وما هو قلت كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم في الف او ربع ماثة وكان خالد بن الوليد في ما يثبت
وكان معه معاذ بن جبل واسعد لا يطع فيه اقله من معه واكثره من مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الاكلب منه فامون علي بن جمل
عليه ولو حمل من بين يديه راه وقد حرسا من النبي صلى الله عليه وسلم
عن طرفة فاذا كانت هذه الحال يقبل العذر ويغيبه وان لا حائل وونه
يسيره كما وصفت اشرت بصلاة الخوف هكذا قال الشافعي فقال
قد روي ان الرواية في صلاة ذان الرقاع لا تختلف هذه الاختلاف
الحالين فكيف خالفت حديث بن عمر فقلت له رواه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم حوات بن جبير وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
معهما وحفظ عبد علي بن ابي طالب ان صلى الله عليه وسلم صلى صلاة
الخوف ليلة الهمز كحاروي صالح بن خوات عن النبي صلى الله عليه وسلم
وكان خوات متقدم العجبة والسنان قال فعل من حجة اكثر من تحتم صحتها
قلت نعم ما وصفت في من الشبهة عني كتاب الله قال فاس بواقف
في كتاب الله قلت قال الله حل شأوه واذا كنت فيهم فاقمت لهم
الصلاة فلتهم طائفتين منهم معك وليا جدوا لسلتهم فاداسجدوا وليكوا
سورائهم ولما كانت طائفة اخرى الى قوله وحذوا حذرهم وقال فاد
اطمأنتم فاقفوا الصلاة ابا الصلاة كانت عليا المؤمنين كما ياقفون
يعني والله اعلم فاقفوا الصلاة لما كنتم مسلمون في غير الخوف قال
الشافعي فلما فرق الله حل شأوه بين الصلاة في الخوف وفي الايام حياطة
داهله ربيعا بينا ان منهم عذره فترفعنا حديث حوات بن جبير اروي
بالبحر في الخبر رسوا وحيروا ان سلكوا الطائفتان منه وذكر ان الطائفة
التي صلى مع الاحاد والاحمر وسنة بطائفة في غير صلاة والخارج ان
كان في غير صلاة فان متفرعات في الصلاة فاما وقاعدوا وسجوا

بيننا وبين الاوثان ان جعل عليه وسكنا ان خاف محلة من عدوه ومقامه
ان اسكنه فرجة غير يحول بينه وبين هذا في الصلاة ويجعل الامام الصلاة
يمن معهما اذا خاف حلة العدو ويكلام المجلس قال الشافعي وكان الحق
الطائفتين معاسوا فكانت الطائفتان في حديث خوان بن جبير سواء
تخرس كل واحدة من الطائفتين الاخرى والكراسة خارجة من الصلاة
فكانوا الطائفة الاولى قد اعطيت الطائفة التي حوسبوا مثل الذي
اخذت منها تخرسها خليفة من الصلاة فكانت بعدا عن الطائفة
وكانت الحديث الذي يخالف حديث خوان علي خلاف المحدث تخرس
الطائفة الاولى في ركعة ثم تنصرف الى ركعة قبل تكمل الصلاة فتخرس
ثم تصلي الطائفة الثانية بخروجه بطائفة ثم تقصصان جميعا الا ان
لها ان لم يخرج من الصلاة الا الايام وهو وحده لا يقتضي شيئا وكانت
هذه خلافا للمحدث والعروة في المكيدة وقد اخبرنا الله ان فرق بين صلاة
الحرف وغيره فانظر الى الامل وشبه الامام بالضم عدوهم عزق ولم تأخذ
الطائفة الاولى من الاخرة مثل ما اخذت منها ووجدت الله بها ترك
وتعالي ذكر صلاة الامام والطائفتين معا ولم يذكر علي الايام ولا علي
واحدة من الطائفتين فصفا قول ذلك علي في حال الامام ومن خلفه
في انهم يخرجون من الصلاة لانها عليهم سواء قال الشافعي فقال
مهل الحديث الذي وهكذا حديث خوان وخلاف الحديث الذي اخبرنا الله
قال الشافعي فقال في الحديث الذي تركت وجهه غير ما وصفت
فكانت ثم يحتمل ان يكون لما جاء ان تصلي صلاة الحرف على خلاف الصلاة
في غير الحرف حارسهم ان يصلوا هكذا كيف ما تيسر لهم بعد رجالهم
وحالات العدو وان اكلوا العدو فقتلتهم ملائمتهم وكانوا يحرمه عنهم

باب وجه اخر من الاحتلاف

قاله الشافعي فقال في قابل قد اختلف في التشهد فروي من مسعود
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يعلمهم التشهد كما يعلمهم
السورة

السورة من القرآن فقال في مسته ثلاث كلمات التحيات لله يا اي التشهد
اخذت قلت اخبرنا مالك بن انس عن بن شهاب عن عروة بن الزبير
عن عبد الرحمن بن عبد القاري انه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يقول علي المنبر وهو يعلم الناس التشهد يقول قوال التحيات لله
الركيات لك الحمد الطمينة لله الصلوات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة
الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسله قال الشافعي فكان هذا الذي
عليه من سقنا بالعلم من قريبا بينا صفا لا يتر سمعناه باسنا وه سمعنا
ما جاء الفعل يسمع اسنادا في التشهد بخلافه ولا يوافقنا عندنا
منه وان كان غيرنا باسنا وان الذي يذهب العلم ان عمر لا يعلم الناس علي
المسلمين ظهورا بينا اجماعا رسول الله صلى الله عليه وسلم الاعلم
ما علمهم النبي صلى الله عليه وسلم فلما انتهى اليه من حديث اصحابها
حديث يشهد عن النبي صلى الله عليه وسلم صراخا لله وكانوا يبن
قال وما هو قلت اجابوا الله وهو يحيى بن حسان عن النبي بن
عن ابي الزبير انك عن سعد بن جبير وطاوس عن بن عباس انه قال
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة
من القرآن فكان يقول التحيات لله الصلوات الطمينة لله
سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته سلاما علينا وعلى عباد الله
الصالحين تشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله
قال الشافعي فان قال قائل فانما روي الرواية اختلفت في معنى النبي صلى
الله عليه وسلم فروي من مسعود خلاف هذا او ابو موسى خلاف هذا
وما روي خلاف هذا وكل هذا خلاف بعضنا في شيء من لفظه ثم
علم عمر خلاف هذا في بعض لفظه ولو كان له شهادته وانك
تشهد من عمر ليس فيها شيء الا في لفظه شيء غير ما في لفظ صاحبه وقد
يزيد بعضهم الشيء علي بعض قال الشافعي فقلت له الامر في هذا بين

قال فابنه لي قلت كل كلام اريد به تعظيم الله جل شأؤه فعلموه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلعلمه جعل يعلمه الرجل فيدعيه والاخر
فيحفظه وما اخذ حفظا كثيرا يحسن فيه منه اشارة المعنى لم يكن فيه
زيادة ولا نقص ولا اختلاف في شيء من كلامه يعجل المعنى ولا يسهل
اشارته ففعل النبي صلى الله عليه وسلم اجاز لكل امرئ منهم كما حفظ
اذا كان لا يعنى فيه يعجل شيئا عن حكمه ولعل من اختلفت روايته واختلف
تشريده انما هو سوا فيه فقالوا علي ما حفظوا وعلي ما حصرهم فاجاز
لهم قالوا اخبرنا ما كان يدعى اجازة ما وصفت فقلت نعم قالوا وما هو
قلت اخبرنا ما كان يدعى اجازة ما وصفت فقلت نعم قالوا وما هو
عن عبد الرحمن بن عبد القاري قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه
يقول سمعت بعضا من حكماء حرام يقرأ سورة الفرقان على غير
ما قرأها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول فيها فذكر ان اجماع
عليه ثم امرته حتى انصرف ثم لم يشبهه بردا ثم ثبت به الي النبي صلى الله
عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان
على غير ما قرأ فيها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما يقرأ الفرقان التي سمعت بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
هكذا ازلت ثم قال اني اقول فغير ان فقال هؤلاء امرت ان هذه الايات
انزل على سبعة احرف فافروا ما قبل منه قال الشافعي فادرك الله
جل شأؤه ولا فتنه فخلق الله اربعة اعراف سبعة احرف معرفة منه بان الحرف
قد ينزل لكل لهم قرآنه وان اختلف تعظيم فيه ما لم يكن في اختلافهم
اشارته معني كان ما سوي كتاب الله اولى ان يجوز فيه اختلاف اللفظ
ما لم يخل معناه وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يخل معناه
وقد قال بعد الشافعي فقلت انما سمعت اوصاف رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاجتمعوا في المعنى واختلفوا في اللفظ فقلت لبعضهم
دككت فقال لا بأس ما لم يخل المعنى قال الشافعي فقال ما في التشديد

التعظيم لله واي الارواح ان يكون كل هذا فيه واسعا وان لا يكون الاختلاف فيه
الا من حيث ذكرت ومثل هذا انما قلت يمكن في صلاة الخوف ادراجا لكل
الامثلة علي اي الوجه وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان جزاءه اذا خالف
الله جل شأؤه شيئا وسبها ما سواها من الصلوات ولكن كيف سرت الي
اختياره فدينا بن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم في التشديد وروى
غيره فقلت لما دار بينه واسعا وسمعت عن بن عباس صحابا كان عندي اجمع
واكثر احتياط في غيره فاخذت به غير معتد لمن اخذه بغيره مما مضى عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم

ما خلا في الرواية علي وجه غير الذي قبله قال الشافعي
اخبرنا عن ابي الحسن عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا متلا محمل
ولا تشفوا بفضة علي بعض ولا تباعوا الورق بالورق الا متلا محمل ولا
تشفوا بفضة علي بعض ولا تباعوا شيئا غائبا بغيره قال الشافعي
اخبرنا ما كنت عن موسى بن ابي عمير عن سعيد بن يسار عن ابي هريرة
رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيح الله
بالدراهم والدراهم بالدرهم الا فضل بينهما واخبرنا ما كان عن حميد بن قيس
عن مجاهد عن بن عمر انه قال لا يبيح الله الدراهم بالدراهم والدراهم
بالدرهم الا فضل بينهما اعمد نحنا صلى الله عليه وسلم في الدراهم والدراهم
قال الشافعي وروى عثمان بن عفان وعبد الله بن ابي اسامة عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم النبي عن الزيادة في الدرهم بالذهب بدار
بيد قال الشافعي فاخذ ما رويته الا احدث وقال يمثل بها الا انما روي
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كل لغتين بالملدان قال
الشافعي واخبرنا سليمان بن عيسى عن ابي سعيد عن رسول الله بن ابي
يقول سمعت بن عباس يقول ابيع بدينار من رطلان النبي صلى الله
عليه وسلم قال انما الدراهم في الغيبة قال الشافعي فاخذ بهذا ابن عباس

عليه السلام والى اهل البيت عليه السلام كتابه فقال والله كتابه
عن اهل البيت الباطل من بين يديه لا من خلفه ثم قيل من حكم محمد
فمنهم من الكفر والهي في العيا واليهدي وبني فيه ما اهل منا
ما لم يستع على خلقه وما هم لما هو اعلم به من حظه في الكفر عنه
في الاخرة والاولى وابني طاعته باب تعبدكم بقول وعمل وامسك
عن محرم مما هو صوابا ثابته علي ملاعته من الخلود في جنته
والجاة من عقبة ما عظمت به نعمته جل شأوه واعلمهم ما اوجب
عليهم اهل بيته من خلاف ما اوجب لاهل طاعته وعظم بالانبا
ثم عين كتاب قبله من كتاب اكثر منهم اموالا واولاد او طول اعمارا
واحدانا ثابرا فاستحقوا الجلا فيهم في حياة دنياهم فاذا قدم عند
نزل قضاه ما ياءهم دون آما لهم ودرت بهم عقوبة عند
ان انقضا آجالهم ليعتبروا في انفع الاوان وينفهموا بحليته
من التمدن وينتبهوا قبل رب الغلظة ويعلموا قبل انقطاع المدة
في حين لا يعقبه من بعد الا توجد فدية وتجند كل نفس ما علمت من خير
محفضر او ما علمت من سوء قبل ان يبينها ويخبر احد بعيله وكل
ما اترك الله جل شأوه في كتابه رحمة ودية على من علمه وجهه من جهله
لا يعلم من جهله ولا يعلم من علمه والنا من في العلم طمعا في معرفته
العلم بعد درجته في العلم به خوف على طلبة العلم بالعلم غايته جهدهم
في الاستسكان ومن علمه والصبر على كل عارض دون طلبة واخلاص
النية لله في استدرار علمه نصبا واستسكانا والارعية الى الله في القو
عليه فانه لا يدرك حير البعوضة فان من ادرك علمه كلام الله عز وجل
في كتابه نصبا واستسكانا لا وقع الله للقول والكل بما علم منه وان
بالفضيلة في دينه ودينه واستغنى عنه الرب ونور في قلبه الحكمة
واستوجبه في الدين موضع الامامة فنسب الله اليه المبدأ لئلا ينعمه
قبل استحقاقها المديهما عليهما مع تقصير في الانبياء علي ما اوجب

به

به من شكره به بما علمنا في خير امت اخبرجت للناس انهم يزعمون اني انا
ثم يسمونه نبيه صلى الله عليه وسلم قولا وعلا نوذي به عنا حقه ويوجبنا
نا قلته من يذو قال الشافعي رضي الله عنه فليست تنزل باحد من اهل
ومن الله نازلة الاولى كتاب الله جل شأوه الدليل على سبيل الهدى
فما قال الله تبارك وتعالى كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من
الظلمات الى النور يا ذن ربه في صراط القربى الجيد وقال وانزلنا
اليك الذكر لتبين للناس ما نزل اليهم ولعلهم يتقون وقال
ونزلنا عليك الكتاب تباركنا انك شئ وهدى ورحمة ونبيه للمسلمين
وقال وكذلك اوحينا اليك روحا من آوينا ما كبرت تدري ما الكتاب ولا
الايمان ولكن جعلناه قولا نهدى به من نشاء من عبادنا وانك لتهدي
الي صراط مستقيم صراط الله الاية

باب كيف البيان

قال الشافعي رضي الله عنه والبيان اسم جامع لسان مجمعة الاصول
مستشعبة القروع فاذا ما في تلك الالها في الجمعية المستشعبة انما بيان
لمن هو عليه بها ما نزل القرآن ليس له متفارقة الاستواء عند ولان
كان بعضها اشد تكد من بيان من بعض وتختلف عند من يجمل
لسان الرب قال الشافعي في جماع ما بان الله خلقه في كتابه به
تعد به كما مضى من حكمه جل شأوه ومن وجوه فهم ما ابا ان خلقه
نصا مثل جمل فل يصد في ان علمه صلاة وزكاة وحج وصوما وانه
حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ونهى الزنا والخمر وكل الميتة
والهلم والحكم الخنزير ومن لهم كيف فرض الوصية وغير ذلك مما بين
نصا ومنه ما احكم فرضه بكتاب ومن كيف هو على لسان نبيه صلى
الله عليه وسلم مثل عدد الصلاة والزكاة وفقرها وغير ذلك من
قوله الله التي اتول في كتابه ومنه ما سبى رسول الله صلى الله
عليه وسلم مما ليس لله عز وجل فيه نص حكم وقد فرض الله عز

ونحن اصحابه الكمين وغيرهم فقالوا في ان هذا الحديث مخالف
للحديث قبله قلت قد يحمل خلافا وسواء قلنا قد يكون اسلمة
ابن زيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن الصنفين المختلفين
مثل الذي يصح بالورقة والآخر بالخط او اختلفت جهته مضافا بزيادة
فقال انما الرأى بالنسبة ان يكون المسلمة سبعة بهذا وادركه الجواب
في روى الجواب ولم يحفظ المسلمة او شكك لانه ليس في حديثه ما يفي بهذا
عن حديث اسلمة فاخبروا فقروا لهذا قال الشافعي فقال في ولم قلت
يعمل خلافا قلت لان من عباس الذي رواه كان يذهب فيه عن هذه
المدح من يقول الارباقي بيع بعد اسما الرأى بالنسبة قال الشافعي
قال فما الحجة ان كانت الاحاديث قبله مخالفة في شركة التي يعرفه قلنا لكل
واحد من روى خلافا سامة وان لم يكن اشهر بالحفظ للرواية من اسامة
وجعل الله تليسه به بتصريحه عن حفظه وعثمان وعبدوه من الصامة نقدا
بالسنن والصحبة من اسامة وابوه صبرة اسن واحفظ من روى الحديث
ثم دفعه روى ما كان حديثا لشين اولى الظاهر باسم الحفظ ولم يفتي
عنه القاطن من حديث واحد كان حديث الاكبر الذي هو شرط ان يكون
الا حقا وروي بالحفظ من حديث من هو احاد منه وكان حديث حمسة
او لى ان يصح اليه عنه فاسم حديث واحد

تاسم وجد اخر ما يروي ما رواه ليس عمدا بالمحلف قال الشافعي
احد روى عنه عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمد بن
لمعة عن رافع بن خديج ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اسفرط
بهذا الخبر وان ذلك اعظم اللاجر واعظم الوجوه من اخبر من عنبه
عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت كن نساة من المؤمنين
يعلمن مع النبي صلى الله عليه وسلم الصحيح ثم ينصرون وهن متلفعات
بمروطهن ما يعرفن احد من الناس قال الشافعي روى ذكر تليسه التي روى
الله عليه وسلم بالغير سهل من سعد وزيد بن ثابت من اصحاب رسول الله

صلى الله عليه وسلم

صلى الله عليه وسلم شيئا بعينه حديثه عابشة ١٠٠٠ قال في قابل نحن
نروي ان يسوقا الخبر اعتمادا على حديث رافع بن خديج ومنهم من الفضل وذلك
وانت ترى ان كانا نأخذوا الا حلف الحديث ان يأخذ واحدنا ونحن نأخذ
هذا الخبر فالحديث شيئا بعينه في الشافعي فقلت لان كان هذا الحديث
عابشة فكان الذي يروىنا وياك ان تصير الى حديث عابشة وانه لان
اصل ما سفي نحن وانتم عليه ان الاحاديث اذا اختلفت ان تذهب الي
واحد منها دون غيره الا سبب ذلك ان الذي ذهبنا اليه ان يثبت
الذي تركناه في وما ذكره السبب قلت ان يكون احد الحديثين اشبه
بكتاب الله فاد اسبب كتاب الله كان فتد الحجة قال هكذا يقول قلت
فان لم يكن فيه نص كتاب الله كان الاولاهما بالاولى ثبت منهما وذلك ان
يكون من رواه اعرف استادا واشهر بالعلم واحفظ له او يكون روى الحديث
الذي ذهبنا اليه من وجهين او اكثر والذي تركنا من وجه يكون الاكثر
اولى بالحفظ من الاقل او يكون الذي ذهبنا اليه اسبب بكتاب الله واشبه
بما سواه من سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم واولى بالعرف اهل
العلم او اصح في القياس او الذي عليه الاكثر من اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال وهكذا تقول ويقول اهل العلم ثبت حديث عابشة
اشبه بكتاب الله لان الله عز وجل يقول حافظوا على الصلوات والصلوة
الاولى فاذا دخل الوقت فاولى المصلين بالتحافظه المقدم للصلوة
وهو ايضا شهر وحالا فانقضاء وحفظ ومع حديث عابشة ثلاثة
كلام يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل معنى حديث عابشة
وردد من ثابت وسهل بن سعد والعدد الاكبر اولى بالحفظ من الاقل
وهذا الاشبه بسنن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث رافع بن خديج
قال روى سهل بن قيس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اولا الوقت
وضلوا بالصلاة فغفوا الله وهو لا يفرق على رسول الله صلى الله عليه وسلم
الا حلف الامتناع معوفه بتعيينه وثبوته والفق سعد تعبدنا

حاشية
لم يذكر الثالث
في ان لا سمع الحديث
قولته هذا
السنة عليه

خبر
مألف

يكون الفضل في غيرها اول يوم ترك ذلك الفجر التي وسع في خلافتها ما
وما تريد بهذا قلنا ان لم يترك الوقت الاول وكان جائزا ان يصلي فيه
وفي غيره قبله والفضل في التقديم والتأخير قصير وسوس وقد ابا في رسول الله
صلي الله عليه وسلم مثل ما قلنا وسيد ان الاعمال الفضل فقال الصلاة في
اول وقتها وهو لا يدع موضع الفضل ولا يراهم الناس الا وهو الذي لا يحمله
عالم ان تقدم الصلاة في اول وقتها اول ما بالناس لما يرضى للمدعي من
الاستقلال والسيطرة والعلل وهذا اسمع في كتاب الله قلنا قال الله
جل شانه حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ومن قدم الصلاة في اول
وقتها كان اولي بالحق فظهر عليها من اخرها على اول الوقت وقد ابا الناس
فيما وجب عليهم وفيما يطوعوا به ويؤبرون بتجمل ادراكك لما يرضى للمدعي من
من الاستقلال والسيطرة والعلل التي لا تجملها العقل وان تقدم صلاة
الفجر في اول وقتها عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابي مسعود وابي موسى
الا شعري وانس بن مالك وغيرهم رضي الله عنهم من حيث قال الله في
فقال فان ابا بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم دخلوا في الصلاة فجلسوا
وخرجوا منها مسرعين طالما انما انما قال الله في حيث قلت له قد ابا في
القرآن واوجزوها والوقت في الدخول لا يخرج من وجع الصلاة وكلهم دخل
مجلسا وخرج رسول الله صلي الله عليه وسلم على ما نعت الذي هو اولي
بكن ان يصلي اليه مما نعت عن رسول الله صلي الله عليه وسلم وطالعتهم
فقلت يدخل الداخل فيجلسوا ويخرج مسرعين ويخرجوا انما انما في العشر
في الدخول وما احتج بمن يطول الفرة في الاحاديث عن بعضهم انه
خرج منها مجلسا قال الشافعي فقال اشهد خبر رافع بن خليف خبر
عائشة فقلت له لا قال فابي حوجه يوا فقده فقلت له ان رسول
الله صلي الله عليه وسلم لما خرجنا الى ابي علي تقدم بالصلاة واخبر
بالفضل فوا اقول ان يكون من الراعي من يقدمها قبل الفجر الاخر
فقال استقر في الفجر يعني حتى يبين النبي الاخر معترضا قال

افيجعل معني غير ذلك قلت نعم يحتمل ما قلت وما بين ما قلنا قلت وكل
معني يقع عليه اسم الاستفارة قال ما جعل معنائكم اولى من معنائنا قلت
لما وجعتك لك من الدليل وان النبي صلي الله عليه وسلم قال ما اجازت
ما الذي كان في السراجات فلا يجلي شيئا ولا يحرمه واما الخبر المرفوع
فيحل الصلاة وعمر الطعام علي من الا اداء الصوم

باب وجه آخر مما يبعد مختلفا

في الثاني اخرجنا سفيان عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن ابي
ابرهيم عن ابي بصير عن ابي النبي صلي الله عليه وسلم قال لا تستقبلوا القبلة
ولا تستدبروها بقايط او برك ولكن مشقوا واعزوا قال ابراهيم
فقد منا الشارح فوجدنا مواحيض قد سمعت فيخرجون ويستغفرون الله
ما كان عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن محمد بن
ابن حبان عن عبد الله بن محمد انه كان يقول ان الناس يقولون انما قدمت
علي حاجتك فلا تستقبل القبلة ولا البيت المقدس فقال عبد الله لقد
ارفعت علي طهرت طهرنا انما رسول الله صلي الله عليه وسلم
علي المدعي مستقبلا بيت المقدس لحاجته قال الشافعي اذن رسول
الله صلي الله عليه وسلم من كان بين ظهرانيه وهم عرب لا معسلات
لهم ولا ركهم في سائرهم داخل اديهم معسبات احادهم انما كانوا
يذهبون لحاجتهم في العجوة فاسمهم ان لا يستقبلوا القبلة ولا تستدبروها
للسعة للصلاة والحجة المؤنة عليهم لسة مذهبهم عن ان تستقبل القبلة
او تستدبروها حاجة الانسان من غا ططاول ولم يكن لهم مرفق في استقبال
القبلة ولا استدبارها وسع عليهم من توفي ذلك وكثيرا ما يكون
الذي يصون في تلك الحال في غيرهم عن مصلي ترمي عورتهم مقبلين
ومدبرين اذ استقبلوا القبلة فامر ابا نذر بقتله الله واستقر
العورات من مصلي ان يصلي حيث يراههم وهذا المعنى اسمه معانيه
والله اعلم وقد يحتمل ان يكون بها امران يستقبلوا ما جعل قبلة

في صحراء القاطر او بول لئلا يتخطوا ويبال في القلب فيكون قدوة بذلك او
من وراءها فيكون من وراءها ادي الصلابة قال الشافعي فسمع ابو الوهب
ما حكى عن النبي صلى الله عليه وسلم حجة فقال به على المذهب في الصحراء
والمنازل ولم يفرق في المذهب بين المنازل والنبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
بعضهما في بعض الحالات مستقلة العقلة او مستند بها والى يكون
فيها المذاحة كما حجة مستند فقال بالحديث حجة كما سمعته حجة وذلك
يذهبني لمن سمع الحديث ان يقول له على عمومه وحملته حتى يجد دلالة فوق
بها فيه قال الشافعي ولما حكى بن عمر انه راى النبي صلى الله عليه وسلم
مستقلا بين المقدس كما حجة من احدية العقلة والاد استقله عند
الكعبة انكر على من يغفل الاستئذان العقلة ولا تستدبرها كما حجة وراى
ان لا يغفل احد ان من امره رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يسمع غير ما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحراء
ففرق بين الصحراء والمنازل فيقول بالنبي في الصحراء وبالرخصة
في المنازل فيكون قد قلنا ما سمع وراى وقد قاله في رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ما فرقه بينه وعلى احوال حال الصحراء والمنازل
قال الشافعي وفي هذه آيات ان كل من سمع من رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا قلته عنه وقال به وان لم يعرف حيث يفرق لم يفرق فيما لا
يؤثر في الادلة لانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقره فيمنه
اشباه كثيرة في الحديث القتيبي بما ذكره من ما لم يذكره

باب وجد آخر من الاختلاف

قال الشافعي اخبرنا بن عيسى عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله
عن بن عباس قال اخبرني الصديق بن حاتم انه سمع النبي صلى الله
عليه وسلم يسئل عن اهل الدار من المشركين فيعتون فخصان من
نسأ بهن ودارهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو منهم وراى
عروبة دينار عن الزهري هو من ابايرهم اخبرنا بن عيسى عن الزهري

عن

عن بن كعب بن مالك عن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم لما بعث الي بن
ابن الحقيق زهري عن قتل النساء والاولاد قال الشافعي فكان سفيان
ذهب الي ان قوله النبي صلى الله عليه وسلم هو منهم اياهم يقتلهم وان
حديث بن ابي الحقيق ما سأل له قال وكان الزهري اذا حدث عن الصديق
ابن حاتم في عمرة النبي صلى الله عليه وسلم وان كان في عمرة الا اني فقد
قبل امر بن ابي الحقيق قتلها وقيل به مستند وان كان في عمرة الاخرة فهو
بعد امر بن ابي الحقيق غير شك والله اعلم قال الشافعي ولم تعلمه صلى
الله عليه وسلم حصن في قتل النساء والاولاد ان يفرق بينه وبين
والله اعلم عن قتل النساء والاولاد ان يفرق بينه وبين قتلهم
مخير من قتلهم منهم ومعنى قوله هو منهم انهم يجهون فخصان
ان ليس لهم حكم الايمان الذي يمنح به الذم بل حال ولا حكم دار الايمان
الذي يمنح به الفاقة على الاذواذ اياح رسول الله صلى الله عليه وسلم
البيات والفاقة على الدار فاذا على بن المصطلق عارضه قال اعلم عبيد الله
البيان والافار اذا خلا بالاحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يمنح احد بيتا واغارت ان يصيب النساء والاولاد فيستقل المأثر
فيه والكنافة والعقل والفرق ومن من اسأله ان يفرق بين بيت ومغير
وليس لهم حجة الاسلام ولا يكون قتلهم عامه فهو منهم من عارفا به
واما زهري عن قتل الولدان لا يفرق بينه وبين قتل النساء
لانه لا معنى فيه لقتل البنات والاولاد ان يقولون فيكون قتل الاولاد
ليس الله تعالى قال الشافعي فانه قال قائل فانه هذا غير وقيل فيه
ما اكفاه العالم به من غير فان قال اقتدر ما شئت به غيره ويشبهه من
كتاب الله تعالى قلت نعم قال الله له شافعي وما كان كل من ان يقتل
موسلا الا خطأ ومن قتل مؤمنا خطأ فخره رقتة مؤمنة ودية مسلمة الي
اهله الا ان يهد قوا لم يكن كان من قومه وكم وهو مؤمن فخره رقتة
مؤمنة وان كان من قومه يهدق بينهم ميقات دية مسلمة الي اهله

اخبر الزهري
الشافعي

رقية مؤمنة قال الشافعي ما وجب الله تعقل الموت خطأ لا بد وتعذر رقية
 وفي قتل دين الميت في الدنيا وغير رقية إذا كان معاً ممنوعاً بالدين بالإيمان
 والعهد والدار معاً وكان الموت في الدار غير المحنوعة وهو ممنوع بالإيمان
 فحلفت فيه الكفارة باتلافه ولم يجعل فيه الدية وهو ممنوع بالدين بالإيمان
 فلم يكن لو كان والنفس من المستكرهين لا ممنوعين ولا ذم يكن فيه
 عقل ولا قود ولا دية ولا شران شاء الله وكافرة قال الشافعي
 قتال فادكر وجوهها من الأحاديث المختلفة عند بعض الناس أيضاً
 فقلت أحدها ما لك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد
 الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب
 على كل محتلم أخيراً سفيان عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جاء متم الجمعة فليغتسل
 قال الشافعي وكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل يوم
 الجمعة واجباً فلا يجزئ الصلاة إلا الغسل كما لا يجزئ
 في غيرها إلا الغسل غير الغسل ويحتمل أنه واجب في الاحتياط وذكره الاختلاف
 والاختلاف أخيراً ما لك عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال
 دخل رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم المسجد يوم الجمعة
 ومعه من الخطبة بضعين الله عنه يغيب فقال لمرأته سل عنه هذا فقال
 يا أم المؤمنين انصت من السوق فسمعت النذر يراودن علي ابن
 قيساً فقال عمر والوضوء أيضاً وقد غلبت إن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كان يأمور بالغسل وأحياناً الشدة عن مهران بن راشد عن الزهري
 عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن رجل من أصحاب
 النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي فليما حفظه
 رضي الله عنه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كان يأمر
 بالغسل وعلم أن عثمان قد علم من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالغسل ثم ذكره عمر لعثمان أن أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل وعلم

عثمان

عثمان ذلك فلو ذهب على متوجه أن عثمان نسي فقد ذكره محمد بن العلاء
 بنسبته أنه لم يذكر عثمان الصلاة ترك الغسل والماء ما هو غير المروج
 للغسل ول ذلك علي أيضاً قد علم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالغسل
 على الاختيار لا على الإلزام فغيره لأن علمه يكن ليخرج أمر بالغسل ولا
 عثمان إذ علمنا أنه ذكر ترك الغسل وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
 بالغسل والأول الغسل كما وصفنا على الاختيار قال الشافعي وروى الزهري
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ يوم الجمعة فبها ونسيه
 ومن اغتسل قال الغسل أفضل أخيراً سفيان بن عيينة عن يحيى بن
 سعيد عن عروة بنت عبد الرحمن عن عائشة قالت كان الناس على
 أنفسهم فكلوا يروون بها ما تم فقبل لهم لولا غتسلتم
 الشافعي عن يحيى بن عبد الله عن أبيه عن جابر بن عبد الله عن أبيه
 أخيراً ما لك عن أبي محمد بن يحيى عن حبان عن الأعمش عن أبي هريرة
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يغتسل أحدكم
 على خطبة أخيه وأخيراً ما لك عن تابع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يغتسل أحدكم على خطبة أخيه قال الشافعي فلو لم يأت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لعلنا أن نهي عن أن يغتسل أحدكم
 على خطبة أخيه علي معنى ومن معنى كان الظاهر أن حراماً لا يغتسل
 المرء على خطبة غيره من حين يجتهد في الخطبة إلى أن يدعو قال
 الشافعي وكان قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يغتسل أحدكم على خطبة
 أخيه يعني أن يكون جوارحه أراد من معنى في الحديث ولم يسمع من هذه
 السجدة في عمله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا فأجابهم
 دون بعض أو شك في بعضه وشكاً عما شك فيه منه فكون النبي صلى
 الله عليه وسلم سئل عن رجل خطب امرأة فزنيته وأدت من نكاحه
 فخطبها زوجها منه فزنيته عن الأول الذي أذنت في نكاحها
 عن خطبة المرأة إذا كانت بهذه الحال وقد يكون أن يوجع عن أذنت

مسألة
المتابعة

فأراد حد ولا يتكلمها من رجعت له فيكون هذا فسادا عليها وعلى خطايا الذي
أدركه في انحاء فان قال قائل لم يصوت إن تقول ان النبي صلى الله
عليه وسلم إن خطيب الرجل على خطبة أخيه علي معني دون معني قلت
في الدلالة عنه فان قال قائل في نبي قيل له ان شأ الله تعالى أخبرت
سالك عن عبد الله بن زيد مولي الاسود بن سعيان عن أبي سفيان عبد
الرحمن بن قاطبة بن ثعلبة بن زهير طلقها فامرها رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان تعتد في بيت بن امرئ القوم وقال اذا دخلت فادسي قالت
فلما دخلت ذكرت له ان معاوية بن أبي سفيان وامامهم خطبا في فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اما ابو جهل فلا يضع عصاه عن عاتقه
واما معاوية فضع يده لولا انك ان اسماء بن زيد قالت فكرهته
فقال انك هي اسماء فتكلمت جعل الله فيه حبرا كثيرا فغلبت به قد
التمس في قولها قلنا وولدت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في خطبة فاطمة علي اسماء بعد اعلامها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان معاوية وامامهم خطبا علي امر بن احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم
يعلم انهما لا يجتمعان الا في خطبة واحدة بعد صلاة الاخرى في المنبر
ولم يقل لهما مكان لواحد ان خطيبك حتى يركب الاخر خطبته وخطبها
علي اسماء بعد خطبته فان استد لنا علي انهما لم يرض ولو رضى واحد
منهما امر به ان يترجم عن رضى وان اخذوا رضاءه عن خطبتهما انما كان
اخذوا رضاءا لم ياذن فيه ولعلها استشارة له ولا يكون لهما ان تستشير
وقد اذنت لهما علي خطبها علي اسماء استد لنا علي ان الخطبة التي
خطبها فيها غير الخطبة التي هي عن خطبته فاذن ولم يكن مخالفا لغيره
خطبته حتى يجلي بعضها وهو بعض الا اذا ادت للولي ان يزوجه
فكان له وجرها ان يزوجه الولي ان يلزمه التزوج وكان عليه ان يلزمه
وجلت له فانما قيل ذلك فخالفها واحدة وليس الولي ان يزوجه حتى ياذن
فكونوا وغيركم وما سئل قال قال فانها رآه على لغة الخطبة
غير

صحيح

غير رآه فكذلك هي لو خطبت فتحت الخاطب وترغبت عنه ثم عاد عليها
بالخطبة فلم تشبه ولم تظهر ترغيبا لم تترك فكلت حالها التي تركت فيها
فما شدد على لغة الخطبة التي تشبه فيها وكانت في هذه الحال اقرب الي
الرجعي ثم تستقل حالها قبل الركوب التي استازل بعضها فذكر الي
الركوب من بعض ولا يتصل فيه معني بحال والله اعلم الا ما وصفت
من انه يهي عن الخطبة بعد اذنها للولي بالتزويج حتى يبيع امر الولي
جائزا فاما لم يميز امال الولي فاولا حالها واخرها سواء والله اعلم
باب النبي عن معني او معني معني قلنا قال الشافعي في خبر ما
ما كنت عن تا في عن بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا الا
بيع الخيار وخبرنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن
ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع الرجل عن
بيع اخيه قال الشافعي وهذا معني يبيع ابن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا ان يفسد عن انه يبيع الرجل
علي بيع اخيه انما هو اذا ابتاعا قبل ان يتفرقا من مقامهما الذي يتبايعا
فيه وذلك انهما لا يكونان يتبايعان حتى يفسد البيع معا فلو كانت
البيع اذا فسد لم يملك واحد منهما ماض البايع ان يبيعه رجل سلعة
كسلعته او غيرها وقد تم بيعه لسلعته ولكنه لا يملك ان يبيعها لركاب
الرجل لو اشترى من رجل ثوبا بفسدة وذا ثياب فباعه فاعلاه مثله
بفسدة وذا ثيابا ربه ان يفسد البيع اذا كان له الخيار قبل ان يفسد ثوبه
ولعله يفسد ثم لا يملك البيع بفسدة وحين يبيعه الاخر فيكون الاخر قد
افسد علي البايع وعلي المشتري او علي أحدهما فهذا الوجه الذي عن ان
يبيع الرجل علي بيع اخيه لا وجه له غير ذلك الا ان يبيعه ثوبا
بفسدة وذا ثيابا بفسدة البيع قبل ان يتفرقا من مقامهما ذلك ثم يبيعه
اخر حرامه بفسدة قبل البيع الاول لانه قد لم يفسد ثوبه وذا ثياب

لا يستطيع فتحها وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
لا يسوم احدكم علي سوم اخيه فان كانت ثابته فليست اخف من ثابته
مثل لا يجلب احدكم علي خفيته اخيه لا يسوم علي سومه اذا وضع
البيع واذا كان بيعا قبل البيع حتى لو لم يبع لزمه وان كان يبيع ما دل
علي ذلك فيل فان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع فحين يريه
وتبع من يريه سوم رجل علي سوم اخيه وتكن البايع لم يضمن السوم
الاول حتى طلب الزيادة

باب الذي عن معنى يشبه الذي قبله في شيء وبما روي في شيء غيره
قال الشافعي اخبرنا مالك عن محمد بن يحيى بن حبان عن الاعرج عن
ابن عمر انه يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن الصلاة بعد
العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
اخبرنا مالك عن نافع عن بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال لا يجلب احدكم صلاة عند طلوع الشمس ولا عند غروبها اخبرنا مالك
عن فريدين بن اسلم عن عطاء بن يسار عن عبيد الله الصائحي ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال ان الشمس تطلع ومعاقر البشطات
فاذا ارتفعت فارزها اذا استوت فارزها فاذا زالت فارزها ثم اذا
دنت للرب فارزها فاذا غربت فارزها وبه روي رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن الصلاة في تلك الساعات قال الشافعي فاحتمل الرب
من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الساعات
معنيين احدهما هو عدم ان يكون الصلوات كلها واجبة الذي
نسب فيهم عنه وما لم يبرح من الوجوه منها محرم في هذه الساعات
لا يكون لاحد ان يصلي فيها ولو لم يكن له ثبوت ذلك عنه ما لم يمت الصلاة
كما يكون من قدم صلاة قبل دخول وقتها لم يجز يمتها واحتمل ان
يكون الزاوية بعض الصلوات دون بعض فوجدنا الصلاة تتفرق بوجهين
احدهما ما وجب منها ما يمكن للمسلم تركه في وقت ولو تركه كان عليه قضاءه

والآخر

والاخر ما تجزى الي الله حل شأوه بالصلاة فيه وقد كان المسلم تركه
ولا قضاء له عليه وجود الواجب بها في وقت الصلوة في السفر اذا
كان له ركعة فصلي المكتوبة بالارض لا يجزئ غيرها والساكن لا يسافر
من حيا حيث شأه ويتفرق في الحضر والسفر ولا يكون ان اطاق
القيام ان يصلي واحسان الصلاة قاعدا ويكون ذلك في الصلاة
في ما لا يصلح العمل المكتفين وجب علي اهل العلم ان لا يجلبوها
علي خاص دون عام الدلالة من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
او اجماع علماء المسلمين الذين لا يمكن ان يجعوا علي خلاف سنة له
وبذلك اخرج هذا من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وهو علي الظاهر من العارضي تأني الدلالة عنه كما وصفت
او اجماع المسلمين علي ان باطن دون ظاهر وخاص دون عام
في كل منهما فان عليه الدلالة عند وقوعه في الامرين معا قال
ابن سعيد وعن الاعرج محمد بن ثوبان عن ابي هريرة ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع
الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان
تغرب الشمس فقد ادرك العصر والشافعي قال في العلم يجب ان
المصلي ركعة من الصبح قبل طلوع الشمس والمصلي ركعة من
العصر قبل غروب الشمس فقد صليا معا في وقتين يجعلان حكمهما
وقتين وذلك انهما صليا بعد الصبح والعصر مع بزوغ الشمس
وبغيرهما وهذه اربعة اوقات منها عن الصلاة فيها في الشافعي
جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم المصلي في هذه الاوقات
مدر كركعة الصلاة والصبح والعصر مستدللان علي ان تركه عن الصلاة
في هذه الاوقات عن النوافل التي لا تتركه وذلك انه لا يكون ان
يجعل المصلي ركعة الصلاة في وقت تركه عن الصلاة في
احد ما مال عن بن شهاب عن بن المسيب ان رسول الله صلى

ابن عيسى عن البرقي عن سالم عن ابي عبد الله بن ثابت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرايا قال الشافعي وكان بيع الرطب بالتمر من بيعه وفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اذا اشترى منه لانه ينفق اذا بيب وقد روي عن الثوري ان الامثلا مثل ثيابا نظرا في المتعقب بن فضال الرطب اذا بيب كان لا يكون امد امثلا مثل اذا كان النضال مغيبا لا يوفي فكان يجمع معنيين احدهما التقاض في المثل وادخر انه روي بيع ما يوفى كعلم بما يحمل ليل من جنسه فكانت فيها عنه الحسين بن علي روي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع العرايا بالتمر لم تعد العرايا ان تكون رخصة من شيء بل عنه او لم يكن النبي عنه في الرابض والرطب بالتمر الا معصودا بها الي غير العرايا فيكون هذا من الكلام العام الذي يرد له الخاص

باب في وجه تسمية بعض الفدية قبله

قال الشافعي اخبرنا سعيد بن سالم القداح عن جريح عن عطاء بن رباح عن صفوان بن وهيب انه اخبره عن عبد الله بن محمد بن حبيب عن حكيم بن حزام انه قال قال في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انسا او لم يبلغني او كما شاء الله من ذلك ان ان يبيع الطعام قال حكيم بن رباح رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيعن طعاما حتى تشكين به وتستقويه اخبرنا سعيد بن سالم عن جريح قال اخبرني عطاء ذلك ايضا عن عبد الله بن عاصم الكندي عن حكيم بن حزام انه سمع من عن النبي صلى الله عليه وسلم واخبرنا الثقة عن ايوب بن ابي حمزة عن يوسف ابن ماهزك عن حكيم بن حزام قال روي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما ليس عندني يبيع بيع ما ليس عندك وليس يبيعن به عليل اخبرنا سفيان بن عيينة عن بن ابي بكير عن عبد الله بن كثر عن ابي المزناك عن بن عيسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيعن المذنبين ولا يبيعن في التمر السنة والسنتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم سلفي سلفي فليسع في كتاب معلوم ووزن معلوم واجل معلوم

معلوم

معلوم قال الشافعي وحفظي واجل معلوم وقال عمر بن قنديل ما قلت فقال والي اجل معلوم قال الشافعي ذلك لا يبيع ما ليس عنده عليه وسلم ان يبيع المذنب ما ليس عنده يحتمل ان يبيع ما ليس عنده في بيعه ما ليس عنده ملكه ببيعة فلا يكون موصوفا موصوفا موصوفا على البيع يوجد به ولا في ملكه فيلزمه ان يسله اليه ببيعة وعنه في هذا الحديث في امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من سلف ان يسلف في مثل معلوم ووزن معلوم واجل معلوم او في اجل معلوم دخل في هذا ما ليس عنده المذنب حاضر او لا مملوكا حتى يأكده فليما كان هذا موصوفا على البيع ببيعة يوجد به عندك الاجل في الاجل

ان اعمالي عن بيع عين الشئ ليس في ملك الرباع والله اعلم وقد يحتمل ان يكون الرباع عن بيع العين الغائبة كانت في ملكه الرجل في بيعه ملكه لانه قد تركه وتبقى قبل ان يراها المشتري قال الشافعي فكل كلاما كان عاما ظاهرا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو على طوره وعمومه حتى يعلم حاشية ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يبي هو وامر بول عليه انه اذا اراد ان يبيع العاقر في الظاهر بعين الحقة دون بعض ما وصفت من هذا الكلام وما كان في مثل معناه ولم يصر اجل العلم ان يخصص الخبر على وجهي والا مصابها وجهها ولا يبعد وما

مختلف وفيما يحتمل ان يخصص ذلك اذا امكن فيما ان يخصصها او وجد السبيل الي ان يخصصها ولم يكن منها واحدنا واجب من الآخر ولا يخصص الحديثان الي الاختلاف ما كان لهما وجه متعين فيه مما اما الخلف ما لم يخصص احد الا بسقوط غيره مثل ان يكون الحجر ثمان في الشئ الواحد هذا كله وهذا خبره قال الشافعي فقال فصف في حرام الله حل شأ وقع ذكره النبي صلى الله عليه وسلم عام اذ اتفق منه شيئا قال الشافعي فقلت لم يجمع ربه صلى الله عليه وسلم معناه حديثا ان يكون الشئ الذي يباعه محله الاجل الا ووجه

دل الله جل ثناؤه عليه في كتابه اوعلى لسان رسوله صلى الله عليه وسلم
 فانما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النبي من هذا الذي يحرم الاوجه
 لغيره التقرير الا ان يكون علي تعالي كما وصفت قال نصف هذا الوجه الذي
 بدأت بذكره من النبي بمثل يدل علي ما كان مثل معناه فقلت له كل
 النساء محرمات الوجوه الا بواحد من المعنيين النكاح او الوطى بمكك البهي
 وهما المعنىان اللذان اذن الله فيهما من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم كيف النكاح الذي يدل به الفرج المحرم قبله فمن فيه وليا وهو
 ورضي من المتلوحه الشب رسته في رضاها دليل علي ان ذلك يكون
 برضى المتزوج ولا فرق بينهما قال الله تعالى فاذا جمع النكاح والبعث
 رضيه المتزوج والشب والمزوج وان تزوج المرأة وليها بشرب وحل
 النكاح الا في حالات سه ذكرها ان شاء الله اول نقص واحد من هذين
 كان النكاح فاسدا لانه لم يوثق به من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 به الوجه الذي يدل به النكاح ولو صلح صداقا كان احب الي ولا يفسد النكاح
 بترك تسمية الصداق لانه العمل بشاؤه اثبت النكاح في كتابه بغير
 مهر وهذا مكشوف في غيره هذا الموضوع في كتابي وسواي هذا
 المرأة الشريفة والذنية لان كل واحدة منهما فيها حل به وتحريم وجب
 له وعليه من الحلال والحرام والمحرور وسواء في كتابي والاول
 التي لولي بالنكاح قبل علي ما وصفت ان يجوز النكاح فيها لم يسه عنه من
 النكاح فانما اذا عقد هذه الاشياء كان النكاح منسوخا فمن الله عز وجل
 في كتابه وعلي لسان نبيه صلى الله عليه وسلم بما لا ينقضها وذلك
 مفصّل ان يتكلم الرجل بخت امراته وقد نهى الله عز وجل عن اجمع فعلها
 وان يتكلم خا مسه وقد انشأ الله به الى اربعه وبين الغير صلى الله عليه
 وسلم ان انشاء الله به خط علي ان يجمع بين النكاح والنكاح للمرأة علي
 محبتها او خالتها وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك او ان يخطب
 نكاح المرأة في عورتها

ان

انه قد نهى عن عقده وهذا اما لاختلاف فيه بين اهل العلم في
 والله اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن النكاح وان النبي صلى الله عليه
 وسلم نهى المحرم ان يتكلم او يتكلم قال الشافعي فنهى نفسه في هذه كله من
 النكاح في هذه الحالات التي نهى عنها فبطل ما كنا نحن به ما نهى عنه مما ذكرنا
 قبله وقد جئنا لفتا في هذه الخبر بان هو مكشوف في غير هذا الموضوع ومثله
 ان يتكلم الرجل المرأة بغير اذنها فتجوز بعد فلا يجوز لان العقد وقع
 من غير ما عهدها ان اشياء ومثل هذا ما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عنه من بيع القرو وبيع الرطب بالتمر الا في العرايا وغير ذلك مما نهى
 وذلك ان اصل مالي كل امرئ محرم علي غيره الا بما حل به وما حل به
 من البيع ما لم ينع عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم من البيع مما
 كان اصله محرما من مال الرجل واخيه ولا تكون المعصية بالبيع المنهية
 من الله عليه وسلم حل محرما ولا حل الا بما يكون معصية وهذا يدخل في عامة
 العلم قال الشافعي فان قال قائل فالوجه المباح الذي نهى المحرم فيه
 من شيء وهل يخالف التمسك الذي يكره قبله فنهى ان شاء الله مثل نهى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يشتم الرجل الصالح وان يجتبي
 بثوب واحد معصية بغيره الى السبل وان ايقظ ما اذا كان ينام بيديه
 ونهاه عن ان ياكل من اكل الصنفه ويروي عنه صلى الله عليه وسلم
 وليس كشوت ما قبله مما ذكرنا انه نهى ان يقرن الرجل اذا اكل ربت
 القربان فان تكشف الغرة كما في جوفها وان يدس علي ظهر الطرف
 قاله الشافعي فاما كانت التوب ساجدا لا يسه ولا يطعم مباحا لا يطعم
 حقيق ما في عليه كله ان شأ الله والارض مباحة اذا كانت لله لا لادبي
 وكان الناس فيها سرعا وهو عبيد لمن شئ ففعله وامر بها وان
 يفعل شيئا غير الذي نهى عنه والذين يدل علي انه امر الناس على افعال
 الصالحين والاحياء مفصلا بعدد غير معصية ان في ذلك كسنة عورة
 قيل لم تسترها يوم فلم يكن نهية عن كشف عورتها نهية عن ليس

وهو

في

ثوبه يجرم عليه ليسه بل امره ان يلبسه كما يستقر عودته ولم يكن امره ان
 ياكل من بين يديه ولا من راس الطعام اذا كان يماطله ان ياكل ما بين
 يديه وجميع الطعام الا اذا نافي الاكل من بين يديه لا من اجل به عند موافقه
 وابعد له من فم الطعمه والتمه واحسن ان لا ياكل من راس الطعام لان
 البركه تنزل منه على النظر له في ان يباركه له تركه ذميه مذوم فزولها
 له وهو يبيع له اذا اكل ما حول راس الطعام ان ياكل راسه وادناج له
 المبركي يظهر الطريق فالحرم عليه اذا كان مباحا لانه لا مال له يمنع المبركي
 فيجوز بيعه فانما نهاه لعنه ما ثبت نظر الله فانه قال فانها ما وهب الله
 وطريق الحرام على النظر له الا على ان التحريم من حرمة وجوده عن غيره اذا
 كان الطريق متصفا بغيره كالله اذا عرس عليه في ذلك الوقت مع
 غيره حقه في الحرام فان قال قائل في الفرق بين هذا والاوه قيل له من
 قامت عليه الحجة يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم من عا وصعدا ومن
 فعل ما نهى عنه فليس يستغفر الله ولا يعفو عنه وان قال في هذا عاصم والذي ذكرت
 في الكتابه فله في النكاح والبيع عاصم فكيف فرقته بين حالهما فقلت
 اما في المعصية فلم افرق بينهما لانه قد جعلتهما قاضيين وبعض المعاصي
 اعظم من بعض فانه قال فكيف لم يحرم علي هذا البسه واكله ومعه على
 الارض بمعه وحرم علي الاخر نكاحه وبيعه بمعه قيل هذا المراد
 في مباح حلال له فاحللت له ما حل له وحرمت عليه ما حرم عليه وما حرم
 عليه غير ما حل له ومعصيته في الشيء المباح له لا عزمه عليه بكل حال
 ولكن تحريم عليه ان يفعل فيه المعصية فان قال فاما مثل هذا
 قبل الرجل لم الزوجه والحارم وقد نهى ان يطأها فبعض وصايتها
 ولو فعل ذلك لم يحل ذلك الوطئ له في حاله قلده ولم تحرم واحد منهما
 عليه في حال غير تلك الحال اذا كان اعملا لمباحا حلالا قال الشافعي
 وصلى الله على الرجل يحرم علي غيره الا بما يبيع له به ما يحل وتزوج النساء
 حرمات الا بما بيعت له من النكاح والمالك قال اعذر عفة البيع والنكاح
 منها

بكره فالحق في عدم زوجه

بكره فالحق في عدم زوجه

منها عنهما على حرم لا جعل الا بما حل به لم يحل الحرام وكان على اصل تحريمه
 حتى يوثق بالوجه الذي احله الله حل شاره به في كتابه او على ما بين
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واجماع المسلمين او ما هو في مثل معناه قال
 الشافعي وقد مثلت قبل هذه النسخ الذي اراد به غير التحريم بل الدليل
 فانكفيت من ترويه واسئل الله العصمة والتوفيق

باب العلم

قال الشافعي قال لي قائل ما العلم وما يجب على الناس من العلم فقلت
 له العلم علم عام لا يبيع بالفاء غير مفلون على عقله جهله قال
 وماذا مثل قلت مثل ان الصلوات خمس وان الله جل شاره على الناس
 صوم شهر رمضان وحج البيت ان استطاعوا اليه سبيلا وزكاة في
 أموالهم وان يحرم عليهم الربا والزنا والقتل والسرقه والخمر وما كانت
 في معنى هذا مما كلف العباد ان يعقلوه ويعملوه ويدخلوه من انفسهم
 وأموالهم وان يكفوا عنه عما حرم الله عليهم منه وهذا الصنع من
 العلم كله موجود فصافي كماله حل شاره به موجودا عاما عند اهل
 الاسلام ينقله عوامهم من من معنيته عوامهم يحكون عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم والذين زعموا في كتابته ولا وجود عليهم وهذا العلم
 العام الذي لا يمكن فيه القاطن من الخبر ولا التأويل ولا يجوز فيه التنازع
 قال في الوجه الثاني فقلت لم ما يتوجب العباد من دفع العلم ايضا وحل
 يخص به من الاحكام وغيرهما ليس فيه نص كماله ولا في اكثره نص منه
 وان كانت في شئ منه سعة فانما هي من الاخبار الخاصة لا اجارا عاما
 وما كان منه يحتمل التأويل ويستند اليه كقوله تعالى فاعبدوا هذا
 يكون واجبا وجوب العلم قبله او موضوعا عن الناس عليه هي تكون من
 علمه متفلا ومن تركه عليه غير ان يتركه ومن وجب ثالث فتوجبوا
 حراما وقاسا قال الشافعي فقلت لم لم يصر من وجه ثالث قال قصفه
 واذكر الحجة فيه ما يلزم منه ومن يلزم ومن ليس بمتفلا فقلت لم هذه

ويعلم

وجه من العلم ليس يبلغها العامة ولم يكن لكل الخاصة ومنها حتم بلوغها
من الخاصة فلا يستقيم كلهم كاذبان عطلوا هذا إذا قام بها من خاصتهم من فيه
الكفائية لم يخرج غيره من تركها إن شاء الله والفضل قهرها على قام بها على من
عطلها قال الشافعي فقال فواجب في هذا خبر أو شئ في معناه ليكون
هذا أساسا عليه فقلت لم فرض الله عز وجل الجهاد في كتابه وأعطى لسانه
فيه صلى الله عليه وسلم ثم أكد الفرضين الجهاد فقال إن الله اشترى بعث
المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة فبايعوا في سبيل الله فقتلوا
ويقتلون وقال جل ثناؤه وقالوا المشركين كافة كما يقاتلونكم كافة
وقال جل ثناؤه فقاتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصوهم
واقعدوا لهم كل مرصد فان آمنوا أو آتوا أو أفلحوا أو نزلوا أو تخلوا
سبيهم الآية وقال جل ثناؤه فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله واليوم
الآخر ولا يرجعون ما حرم الله ورسوله الآية قال الشافعي أحرم ما عي
العزير من الجهاد لا ويرد يعني محمد بن عبد الرحمن بن سلفة عن أبي هريرة
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزال إيمان الناس حتى يتولوا
لأله الله فإذا قالوا لا اله الا الله عصبوا من دماهم وأموالهم لا تعصوا
وحسبهم على الله وقال جل ثناؤه ما لكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل
الله أنفقتم إلى الأرض ارضهم بالحياة الدنيا من الآخر وقال جل
ثناؤه أنفروا خفافا وثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله
قال الشافعي فادخلت الآية أن يكون الجهاد كله والفتح خاصة ثم
على كل مطلق ولا يبيح أحد منهم التخلي عنه كما كانت الصلوات ورج
والزكاة فلم يخرج أحد وجب عليه فرض منها أن يودي غيره الفرض عن
نفسه لأن على أحدي هذا ألا يكتب للغير وحملت أن يكون فرضا غير
فرض الصلوات وذلك إن يكون قصدا بالفرض فيها قصد الكفائية فيكون
من قام بالكفائية في جهاد من جاهد من المشركين مدركا تادية
العرض وناظرة العنقل ونخرج من تخلف من المانم ولم يسو الله بينها

قال

تقريب

قال الله تبارك وتعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر
والجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأولادهم أنفسهم وفضل الله الجاهدين بأموالهم
وأولادهم على القاعد من راحة إلى آخره فليعلم الآية قال الشافعي فقال
أسأل الظاهر في الآية أنه لا فرض على العامة فإين الدلالة أنه إذا قام
بعض العامة بالكفائية أخرج المتخلفين من الجاهدين قال الشافعي فقلت
لبي هذه الآية قال لا يفرق بين القاعد والجاهدين قال الله جل ثناؤه ولما وعد
الله المحسنين من بعد المتخلفين الحسن من الجهاد على الإيمان وأبان فضيلة
الجاهدين على القاعدين ولو كانوا المؤمنين بالتخلف إذا قعدا غيرهم كانت
العقوبة بالآثم إن لم يفعل الله ولي يرضى الله أن يرضى الله فليعمل بهذا
غيره أقلت نعم قال الله جل ثناؤه وما كان المؤمنون لينفروا كافة
فلولا دفع من قبل دفعهم لما سمعوا للدعوة إلى الدين ولعذبوا قومهم
إذا رجعوا إليهم لعلهم يخشون وعزاز رسول الله صلى الله عليه وسلم
وعزامة أصحابه جماعة وخلف آخره حتى خلف علي بن أبي طالب رضي
الله عنه فخرجوا بغيره بغيره وأخبر أنه جل ثناؤه أن المسلمين لم يكونوا ينفروا
كافة ولا يولون بعضهم كل فرقة منهم طائفة فاختاروا للتخلف على بعضهم
بعض وإن التفتد أنما هو على بعضهم وإن بعضه وكذلك ما عدا الفرض
في عظم التماس التي لا يسع جملها والله أعلم قال الشافعي وهكذا
كل ما كان الدين فيه مقصودا فيه قصد الكفائية كما ينبو وإذا قام بمن
المسلمين من فيه الكفائية خرج من تخلف عنه من أمانه ولو سجدوا
خفت أن لا يخرج واحد منهم مطلق فيه من المانم بل لا أشك أن شاء الله
لعله لا يتم وأبعدكم عبد الله قال فاعفها ما قلت الدلالة عليها
أن تخلفهم عنها لا يذركه لا لا يسعهم وغير بعضهم إذا كانت في غير
كفائية يخرج من تخلف من المانم أن شاء الله لأنه إذا نفر بعضهم وقع
عليه اسم الشفيع قال وشيئ ماسويي الجهاد قلت الصلوة على
الجسار يروى أنها لا تجزئ بها ولا يجب على كل من حضرها تكلم حضورها

الجملة على أن فرض
الكفائية تسقط
الخرج من قام به
عند دم

ويخرج من تحت عذرا من المنافقين فامر بكفها بها وهكذا ارد السلام قال الله
جل شانه واد اجبت بتيمة نحو ايا حسن منها اوردوها وقال رسول الله
صلي الله عليه وسلم يسلمنا لغنا من الغنا والفقير اذا سلم من الغنى واحد
اجزا عنده وانما اراد بهما الرد مردد القليل جامع لاسم الرد والكفاية
فيه مانع فلا يكون الرد معطلا ولم يرد المسجون علي ما وصفت من ذلك
الرجل جل شانه ونسبه صلي الله عليه وسلم فينا في اليوم يتفق اقليم
ويشهد الخبايز بعضهم ويحاهد بعضهم ورد السلام بعضهم ويقولون
ذلك عن غيرهم فيعرفون الفضل الله قارب العقبة والجهل وحصول الجناب ورد
السلام ولا يتصور من فسر عن ذلك ادا كان له اقوم قايمة بكفايته

خبر ابو جعد

قال المشافعي قال في تاليل احدث لي انك ما تقوم به الحجة علي اهل العلم
حتى يثبت عليهم حجة الخاصة فقلت خبروا عن الواحد حتى تنهي الي
النبي صلي الله عليه وسلم او من انتبه به اليه وونه ولا يتعم الحق بخبر
الخاصة حتى يجمع امور لا تكون من حديث به فقه في دينه معروف
بالصدق في حديثه عاقل لا يجد فيه علما لا يحمل مقامي لكهيه من
اللفظ وان يكون ممن يروي الحديث بخبره كما سمع لا يحدث به علي الله
لا به احدث به علي المعنى وهو غير عالم بما يمكن معناه لم يرد لعله جميل
الحلال الي الكرام والكرام الي الحلال واذا اراه بخبره فلم يثق وحينئذ
فيه احاطة الحديث كما قلنا ان حدث من حفظه حافظا فكذا به ان
حدث من كتابه اذا شاركه اهل الحفظ الحديث واقتضوا حديثهم من ان
يكون مدلسا يحدث عن النبي صلي الله عليه وسلم حديثه عن النبي صلي الله
عليه وسلم ويكون هكذا من تعرف من حديثه حتى ينتهي بالحديث موصولا
الي النبي صلي الله عليه وسلم او الي من انتبه به اليه وونه لان كل واحد
منهم مثبت لمن حدثه وصنف علي من حديثه فلا يستغنى في كل واحد
منهم عما وصفت قال المشافعي فوضع في هذا بشي لعلي ان يكون به اوف

حكم

من

عن هذا الخبر في رواية واحدة خبر في رواية واحدة في الحديث قال المشافعي فقلت له
ان زيدان احبرك بشي يكون هذه ايتسا علي قال نعم فقلت هذا اصل في
نفسه فلا يكون قياسا علي غيره لان القياس انصف من الاصل قال فاست
اريد ان يجعله قياسا ولكن جعله في علي بن خنيس من الشراذم التي العلم بها عام
قلت قد يخالفه الشراذم التي في ايتسا ونحوها في غيرها قال واما في بيانها
قلت اقبل في الحديث الواحد والا مرة ولا اقبل واحدا منها وحده في الشراذم
واقبل في الحديث حديث فلان عن فلان ان لم يكن مدلسا ولا اقبل في الشراذم
الا معصية ورايت واسهدين وحجتك الاجاريك فاخذ بعضهم استدلالا
بكتاب او سنة او اجماع او قبا من ربه الامويخذ به في الشراذم ان هكذا ولا
يؤخذ فيما يحال ثم يكون بشي يعلم بخبره وونه ولا اقبل حديثه من قيل
ما يدخل في الحديث من كثرة الاحاطة والازالة بعض الفاظها كما فيتم بهر جامع
الشراذم في ايتسا وغيره وصفت قال المشافعي فقال اما ما قلت من ان
لا يقبل الحديث الا من ثقة حافظ عالم بما يحمل يعني الحديث فكيف قلت
فانك تقول هذا هكذا في الشراذم فقلت ان احاطت بعين الحديث اخفا من
احاله معنى الشراذم وانهما الصنف في الحديث اكثر مما اخفيت به في الشراذم
قال ويدها وصفت وكذا ان كان من يروي عنه ثقة فحدث عنه كل
رجل او تعرف انت ثقته او استأذنه من ان تقلد الله بحسن الظن به فلا
فلا تتركه يروي الا من ثقة وان لم تعرفه انت قال المشافعي فقلت له ان
اربعه نفر عروك قبا وشهدوا لك علي شراذم شهادته حتى يثبت لرجل علي رجل
انك تقياسا ولم تقل لك الا اربعة ان الشراذم من عدلان قاي لا ولا قطع
بشيء وانهما شيا حتى اعرف خبرهما اما بتدليل الاربعة لها واما بتدليل غيرهم
او يعرفه حتى بعد لها قال المشافعي فقلت له لم لم تقبلها علي المعنى الذي
امرني ان اقبل عليه الحديث فتعول لم يكونوا لتشهدوا والاعني من هو عدل
عندهم قال المشافعي فقال قد يشهدون علي من هو عدل عندهم ومن عروك
ولم يعرفوا عدل فلما كان هذا امره واداني شراذم لم يكن لي قبول شراذم

من شهد واعلمه حتى يعدلوه او يعرف عدله وعمل من شهد عدي علي عدل غيره
فلا يقبل بعدل الشاهد بل الشاهد عدل الشاهد غيره ولم اعرف عدل قاضي
الشاهد فقلت له انه في هذا الحق المحقق عليك في ان لا تقبل خبر الصادق
عن من حلفنا صدقه والناس من ان يشهدوا الا على شراة من عرفوا
دوله ان تصحها منهم ان يقبلوا الا حديث من عرفوا صدقه حديثه وذلك
ان الرجل يروي عليه سيما غير فيحسب الخبي يعقل حديثه ويقبل وهو لا يروى
حاله بعد نراة وجعل يقال له فلا تن حديثي كذا ما علي وجدير حوان يجحد
عالم له الحديث عند ثقة فتعقله من الثقة وما علي ان يحدث به علي
انكاره والتعقب منه وما يعقل في الحديث عنه ولا اعلمني اي لغيت احدا
بريا من ان يحدث ثقة فقلوا هو خالفه ثقة فقلت في هذا ما يجب
علي ولم يكن طلبي الا للايل علي معرفة صدق من حديثي ما وجب علي من
طلبي ذلك علي معرفة صدق من موقفي لا اي اصاح في كلامي ما احتج
اليه فيمن لغيت منهم لا كلام مثبت في خبر اعد من موقفي ولين دونه
قال انما في فقال ما لك قلت تمت لا تحقره بالقد ليس ان يقول
عن وقد يمكن فيه ان يكون لم يسجد فقلت له المسطور العبد اول
عدول اصحا الامر في انفسهم وحالهم في انفسهم غير حالهم في غيرهم
الا تفرق بين اذا عرفت بالعدل في انفسهم قلت شراة وادهم واذا
شهدوا علي شراة غيرهم لا يقبل شراة غيرهم في اي حاله ولم
تكن معرفة عدلهم معرفة عدل من شهدوا علي شراة وادهم وقولهم
عن خبر انفسهم وتسميتهم علي الصدق حتى يستدل من فعلهم
بما يتجلى له ذلك فليس منهم في الموضع الذي خالف فعلهم فيه
ما يجب عليهم ولم تعرف بالقد ليس سبلنا فحين مصي ولا من ادر كذا
من اصحا ما الاحاديث فان منهم من قبله عن من لو ترك عليه كان خبره
وكان قول الرجل سمعت فلانا ما قد كره حديثي فلان عن فلان سموا
عندهم لا يحدث واحد منهم عن من لقي الا ما سمع منه من عرفناه

فهم

مهم بهذه الطريق قبلنا منه حديثي فلان عن فلان ومن عرفناه وليس مرة
فقد ايانا عورته في روايته وليست تلك العورة بكذب فخرها حديثه
ولا انصاحها بالصدق فتقبل منه ما قلناه فلنا من اهل النصيحة في العلم
فقلنا لا نقبل من مدلس حديثي يقول فيه حديثي او سمعت فقال
نقد انك نقبل شراة من لا نقبل حديثه فقلت له كبر الامر الحديث
وموقعه من المسلمين والعربي بين قال وما هو قلت ان يكون النقط
ترك من الحديث فحمل معناه او ينطق بها بغير لفظ الحديث والنطق
بها غير هامد لا حال الحديث فحمل معناه فاذا كان الذي يحمل الحديث
يحمل هذا المعنى وكان غير عاقل الحديث فلم يقبل حديثه اذا كان
يحمل ما لا يعقل اذا كان من لا يروي الحديث بحرفه وكان يلحق
تاريخه علي معانيه وهو لا يعقل المعنى يقال قال فيكون عدلا غير
مقبول الحديث فقلت نعم اذا كان كما وصفته كان هذا موضع طمحه
بمنه بدها حديثه وقد يكون له حيل عدلا علي غيره فظنني في نفسه
ومعنى اقربيه واعلم ان بعض من بعد اهل البيت عليه السلام ان شهد
بباطل وكب الظنة كما دخلت عليه تركت بها شراة وادته فالتفت
نفسه لا يروي الحديث بحرفه ولا يعقل معانيه ادين منها في الشاهد
لمن تد شراة وادته لو خفي هو فظننت فيه بحاله وقد يفتن علي الشرور
فيما شهدوا فيه فان استدل لنا علي ميل نستبينه او حياطة
بمجاورة قصد المشهود لم نقبل شراة وادهم وان شهدوا في شيء من
يدق ويدهب فخره عليهم في مثل ما شهدوا عليه لم نقبل شراة وادهم
لانهم لا يعقلون عندنا معي ما شهدوا وعليه قال الشافعي ومن
كره غلط من الحديث ولم يكن له اصل كتاب صحيح لم يقبل حديثه في
يكون من اكثر الغلط في الامور فاعلم الحديث فقلنا شراة وادهم اهل الحديث
متباينون ففهم المروفي فاعلم الحديث فقلنا شراة وادهم اهل الحديث
الا بوالعزم والارحم والصدق وطول مجلسنا اهل التمسك

فيقولون كان هكذا كان مقدما في الحديث ان خالفه من يفرض عنه فيه
 كان اولي ان يقبل حديثه من خالفه من اهل التصديق قال الشافعي
 ويثبت علي اهل الحديث باننا اذا شتركونا في الحديث عن الرجل باس
 يستدل علي حفظ احدهم بما افقه اهل الحفظ له وعلي خلاف حفظه
 خلاف حفظ اهل الحفظ له واذا اختلفت الرواية استدلت علي
 الجمول منها واقتل بهذا او وضع سواء تدل علي الصدق والحفظ
 والغلط فديناها في غير هذا الموضع واسئل الله التوفيق في
 الشافعي فقال لما اجمع لك في قبول خبر الواحد واستلخ خبر شهادة
 شاهد وحده وما حجتك في ان نسبته بالشهادة في العلم وفرقت
 بينه وبين الشهادة في بعض امر فقلت له انت نصية علي ما فيه
 ظلمت يا زك فرغت منه ولم اقسه بالشهادة انما سالت ان امثله
 لك بشي تعرفه انت به اخبرتك بالحديث فملت لك بذلك
 الشيء لا ان اجمعت ان يكون قاسا عليه وبثت خبر الواحد
 اقوي من ان احتاج الي ان امثله بغيره بل هو اصل في نفسه قال
 وكيف يكون الحديث كالشهادة في شي ثم يبارق بعض معانها
 في غيره فقلت له هو مفارق الشهادة كما وصفت لك في بعض امر
 دون بعض كانت الحجج في فيه بعنه ان شاء الله قال وكيف ذلك
 وسئل الشهادة سبيل واحد فقلت له اني في بعض امرها ذو
 بعض ام في كل امرها قال بل في كل امرها قلت فكم ما يقبل علي الزنا
 قال اربعة فقلت وان نقصوا واحد اجله ثم قال نعم قلت فكم
 نهي علي القتل والكفر وقطع الطريق الذي نفس به كله قال شاهد
 قلت له لم يقبل علي المال قال شاهد وامرأتين قلت فكم يقبل
 في عيوب النساء قال امرأة قلت ولم يثبت شاهدتين وشاهدا
 وامرأتين لم يخلع كما حدثت شهود الزنا قال نعم قلت له امرها
 محتمة قال نعم في ان اقبلها وسفرته في عدها وفي ان لا تجله الا

شهود

شهود الزنا فعلت له فلو قلت لك هذا في خبر الواحد هو جامع للزنا
 في ان قبله وصفا في لحي في عده هل كانت لك حجة الاكبر عليك
 قال ما عاقل قلت بالحق في بين عده الشهادتين خبرا واستدلالا قلت
 وكذلك قلت في قبول خبر الواحد خبرا واستدلالا وقلت ارايت
 شهادة النساء في الولادة في امرها ولا تجزها في درهم فقلت
 ما ان قبل لك لم يذكر في القرآن اقل من شاهد وامرأتين قال ولما
 يحظر ان يجوز اقل من ذلك فاجزها ما اجاز للمسلمون ولم يكن هذا
 خلافا للقرآن قلت وهكذا قلنا في تثبيت خبر الواحد استدلالا
 با شيئا اخر من اجازة شهادة النساء فقال فلي من حجة يقول
 من الخبر والشهادة سواء الاتباع قلت نعم من مالا اعلم من اهل
 العلم فيه مما لقا قال وما هو قلت العدل يكون جاز الشهادة في
 امور مرد وهما في امور قال فابن هو مرد وهما قلت اذا شروا
 في موضع يجره الي نفسه زنا ومن امي وجد مسكان الجراويد في بها
 عن نفسه عما والي ولده او والده او يد في بها عنهما ومواضع الظن
 سواء وفيه في الشهادة ادا الشاهد انما يشهد بها علي واحد لانه
 عنهما وعقوبة وللرجل ليوخذ له عزم او عقوبة وهو جاني ما لزم
 فيه من عزم غير داخل في عزمه ولا عقوبته ولا العار الذي لزمه
 ولعله يحرر لك في من لعله ان يكون اشد حيا ملاه منه لولده او
 والده فقبل شهادته لا لادلة فلتة فلما خرج كلفته في عصبه ولده
 والدة وعبد لك مما تبين فيه مواضع الظن والحدث بما جلي ويجوز
 لا يجر الي نفسه ولا الي غيره ولا يد في عده ولا عزم غيره شيئا مما
 يتحول الي الناس ولا ما فيه عقوبة عليهم ولا لهم وهو من حدته
 ذلك الحديث من المسلمين سواء ان كان باس محلي ويجوز به
 شركه العامة فيه لا يختلف حاله ثمه ويكون ظني امر مرد
 الخبر وغير ظني اخر عيقتول الخبر كما تختلف حالات انشاه

لعمام المسلمين وخو اسعوا للمناسن حالات يكون اخبارهم فيها اصح
 واخبرني ان محمد بن الحنفية في اخباره في نيات تدوير النيات فيها
 اصح وفكرهم فيها ادرور وعقلهم فيها اقل ولله عند حدوث الموت
 بالرضى والسمو وعند ذكره وغير تلك الحالات من الحيات المنصبة عن
 العقل قال الشافعي قلت له قد يكون غير ذى الصدق من المسلمين
 حادوا في هذه الحيات وفي ان يوتن علي خبر فيرى انه يفقد على خبره
 فيه فيصدق غاية الصدق انكم يكن تقوي نحياس ان ينصب الامانة
 في خبر لا يذفع مد عن نفسه ولا يجر انما ثم يكذب بعد او يدع ان يحفظ
 في بعض الصدق فيه فاذا كان موجودا في الامانة وفي اهل الكذب
 الخ لا يصح قوت بها الصدق الذي يطيب به انفس المؤمنين كانت
 اهل التقوي والصدق في كل حال انتم اولي ان تحفظوا عند اول الامور
 بهم ان تحفظوا عند ما في انهم وضعوا موضع الامانة ونصبوا لعلما
 الحديث وكانوا غايبين بما الزمهم الله من الصدق في كل امر من الحديث
 في الخلا والخرام اعلا الامور واعدا ما ان يكون فيه موضع شبه وقد
 قدم العلم في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بشي لم تقدر
 العلم في غيره فوجد علي الكذب علي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اخبرنا اذ روي عن محمد بن مخلد عن عبيد الله بن عمار بن عبد
 الواحد المصري عن وائل بن الاسقع عن النبي صلى الله عليه وسلم
 قال ان اول الفريسة من دولي ما لم اقل ومن ادري عيسى في المنام ما لم يرو
 او عن ابي عبد الله اخبرنا عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عمرو بن علقمة
 عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال من قال علي ما لم اقل فليسوا بمفقهة من الناس اخبرنا محمد بن
 سليم الطائفي عن عبيد الله بن عمر بن ابي بكر عن سالم عن بن عمر ان
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي يكذب علي بي يكره في الناس
 احبنا عن عمرو بن ابي سلمة التنقيص عن عبد العزيز بن محمد عن اسيد بن

اسيد بن امه قالت قلت لابي قتادة مالك لا يحدث عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه الناس قالت فقال ابو قتادة
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب علي وليلتص
 لجبهه مضجعا من النار فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 ذلك ويسمع الارض بيده اخبرنا سفيان عن محمد بن عمرو بن علقمة
 عن ابن سنان عن ابي بصير عن ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال حدثنا عن بني اسرائيل ولا حرج وجد ثواغني ولا تكذبوا علي قال
 الشافعي هذا اشد حديث روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا وعليه اعتمد ما مع غيره في ان لا نقل حديثا الا من ثقة وعرف
 بصدقه في حمل الحديث من حين ابتداء الي ان يبلغ به مستنداه كانت
 قال قاتيل يوما في هذا الحديث من الالة علي ما وصفت قاتيل له
 قد احاط العلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يرا واحد اجمالا ان يكذب
 علي بني اسرائيل ولا علي غيره فواذا اناج الحديث عن بني اسرائيل
 وليس ان يعطوا الكذب علي بني اسرائيل وانما اناج بقول ذلك عن من
 حدث به من مجهل صدقه وكذبه ولم يجد ايضا من يعرف كذبه الا انه يروي
 عنه انه قال من حدث بحديث وهو يراه انه يراه واحد الكاذبين ومن
 حدث عن كذاب لم يرو من الكاذب الا انه يروي الكاذب في حديثه كاذبا ولا انه
 لا يستدل علي كذب صدق الحديث وكذب به الا بصدق الخبر وكذب به
 الا في الخاص القليل من الحديث وذلك ان يستدل علي الصدق
 والكذب فيه بان يحدث بالحدث بما لا يجوز ان يكون مثله او ما يخالفه
 ما لم يثبت واكثره الاالات بالصدق منه وافترق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بين الحديث عنه والحديث عن بني اسرائيل فقال وجد ثوا
 عن بني اسرائيل ولا حرج حدثنا عني ولا تكذبوا علي والاعلم ان شأ
 الله يحيط اب الكذب الذي نزل الله عنه هو الكذب الخفي وذلك الحديث
 عن لا يعرف صدقه لان الكذب اذا كان منهي عنه علي حاله ولا كذب

انقلبه من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب في تثبيت خبر الواحد

قال الشافعي قال في تأويل اذكر الحجة في تثبيت خبر الواحد بنحو خبر او
دلالة فيه او اجماع فقلت له اخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك
ابن عيسى عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابيه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فمر الله عبد الله سمع مقالتي فحفظها ووعاها
واذاها فرت حامل فقهه الي غير فقيهه ورب حامل فقهه الى من هو افقه منه
ثلاث لا يعمل عيسى قلت مسلم اخلاص العمل لله والنصيحة للمسلمين
وجماعتهم فان دعوتهم تحيط من ولازم قال الشافعي في رد
رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اسمع مقالتي وحفظها وادائها
امرا يورثها والامر واحد الى علي ان لا يامر ان يودي عنه الامن تقوم
به الحجة علي من ادعى اليه لانه امر يودي عنه حلان في وجها
يجتنب وحده قيام ومال يودخ ويخطي ونصيحة في دين ودينه وول
علي انه قد عمل الفقه غير الفقيه يكون له حافظا ولا يكون فقهه
وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلزوم جماعة المسلمين
مما يحتاج به في ان اجتمع المسلمون ان سئل لا زعم اخبرنا سفيان قال
سلم اخبرنا الترمذي عن عيسى بن خنيد الله انه سمع عبيد الله بن ابي رافع
يخبر عنه ابيه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لا افيق احدكم
مقلدا علي اركب دابة الا من امرى مما سمعت عنه وامر به فيقول
لا زعمي ما اخبرنا في كتاب الله متعنه قال سفيان واخبرني
محمد بن النكدي وشريك عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل قال
الشافعي وفي هذا التثبيت الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
واعلم ان لا زعم لهم وان لم يجدوا له نص حكيم في كتاب الله وهو
موسوع في غير هذا الموضع اخبرنا ما ذكره زيد بن اسلم عن علي بن
يسار بن رجل فاعلى امراته وهو ضاير وجود من ذلك وجد اشهد
فاوسل

فاوسل امراته يسيل عن ذلك فدخلت عليا ام سلمة ام المؤمنين واخبرتها
فغابت ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو ضاير وجئت
المرأة الي زوجها فاخبرته بفراده سئل وقال ليسا مثل رسول الله صلى الله
عليه وسلم يحل له رسول الله ما شاء من حيث المرأة الي ام سلمة فوجدت
رسول الله صلى الله عليه وسلم عندها فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما لك يا امرأة يا خيرة ام سلمة فقال الا اخبرتها في الفعل
ذلك فقالت ام سلمة قد اخبرتها قد هببت الي زوجها فاحبرته فراده
ذلك سئل وقال لست مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحل له
لرسول الله ما شاء فقص رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال والله
اني لا نقام لله واحكم بعد وده قال الشافعي وقسمت من يصل هذا
الحديث ولا يحرم في ذكر من يوصله ذل الشافعي في قول النبي صلى الله
عليه وسلم الا اخبر بها الي الفعل ذلك دلالة علي ان خبرا ما يكون
عنه مما يجوز قبوله الا لا يامر بها بان يخبر عنه الا وفي خبرها ما يكون
به الحجة لان اخبرته وبه الحجة امراته ان كانت من اهل الصدق
عنه اخبرنا ما لك عن عبد الله بن دينار عن بن عمر قال سمع
الانس يقول في صلاة الصبح اذا تفرقت فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم فداوكم عليه فان وقد امر ان يستقبل الكعبة وتقبلوها
وكانت وهو هم الى الشام فاستداروا الي الكعبة قال الشافعي واهل
قد اهل سابتة من الارها ورفقه وقد نوا علي قبله فبين الله عليهم
استقبلوها ولم يكن لهم ان يدعوا بوض الله عليهم استقبلوها في القبة
الا بما تقوم به عليهم الحجة ولم يلعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يسمعوا ما امر الله عليه في الله تحويل القبة فيكون مستقبلي
كتاب الله او سمع بيده صلى الله عليه وسلم يستقبلان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولا يخبر غامة وانقلوا خبرا واحد اذا كان عدلهم
من اهل الصدق عن طريق كان عليهم وتركوا الي ما اخبرهم عن

حيث
يكونون

التي صلى الله عليه وسلم انه حدث عليهم من قول بل القلة ولم يكونوا
ليقلوه ان شاء الله خير واحد الا ان علم بان الحجة تثبت بمثله اذا كانت
من اصل الصدوق والي عهدنا ايضا مثل هذا التعظيم في دينهم الا ان علم
بان لهم احدا له ولا يدعون ان خير وارسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
بما صنعوا منه ولو كان ما تناول من حبل الواحد من رسول الله صلى الله
عليه وسلم في قول بل القلة وهو فوض مما لا يجوز لهم فقال لهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله قد كنتم علي قبلة ولم يكن لكم
مكرها الا ان علم يقوم به عليهم حجة من سواكم ما اوجبه عامة او اكثر من
خير واحد عنى احبونا ما شاء عن اسحاق بن عبد الله بن ابي طلحة عن
انيس بن مالك قال كنت اسقى ابا عبد الله بن الجراح واباطحة وابي بن
كعب شرا با من فصاح وخرجا بهم ان فقال ان الحمد لله جرت فقال
ابو طلحة تم قال انيس الى هذه الجوار فانكراها فغضب الي سرا من لسان
فوضيها با سفل حتى تكسرت قال الشافعي وهو لا في العلم والمكان
من النبي صلى الله عليه وسلم وقدم مكنه بالي منها الذي لا يكره
عالم وقد كان الشرا عندهم خلا لا يشر بونه فجاها ثم فاخبرهم
بمخبرهم الخ فلو ابو طلحة وهو ما لك الخوار ولم يقل هو ولا هم ولا واحد
منهم نحن علي عجلها حتى ناتي رسول الله صلى الله عليه وسلم
مع قديرينا اوا ثبنا خير عامة وذلك انهم لا يعرفون خلا لا افرقه
سري وليسوا منا هله والحال في انهم لا يدعون اخبار رسول
الله صلى الله عليه وسلم فافعلوا ولا بدع لولا انوما فقلوا ما خير
الواحد منكم لهم ان يراهم عن قول مثله قال الشافعي واما
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان شاء الله بان يفدوا على امره رجل
ذكوا نهارا زنت فان اعترفت فارجمها فاعترفت فوجرها قال الشافعي
اخبرنا بذلك مالك بن انس وسفيان بن عيينة عن ابن شريك
عن عبيد الله بن عبد الله عن ابي هريرة وزيد بن خالد الجهني

وساقاه

وساقاه عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد سفيان مع ابي هريرة
وزيد بن خالد سسلا واخبرنا عبد العزيز بن ابراهيم عن ابي زيد بن
الهاد عن عبد الله بن ابي مسلمة عن عمرو بن سليم الزرقي عن ابيه قال
قالت بنتا تحت عينا ادا علي بن ابي طالب رضي الله عنه علي جلي
يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان هذه ابام طها
وشواب فلا يصوم احدكم فاتبعت الناس وهو علي حيلة يصير
فيهم بذلك قال الشافعي ورسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يبعث بعثهم واحدا صادقا الا ليرزقهم عن النبي صلى الله عليه
وسلم بعد قد عتد المنهين عما اخبرهم ان النبي صلى الله عليه وسلم
نراهم عنه ومع رسول الله صلى الله عليه وسلم الحج وقد كانت
قادران يشعروا بهم فبهم وببعض اليهم عدا فبعت واحدا يعرفه
بالصدق وهو لا يبعث ان شاء الله ما من الا الحجة المبعوث اليهم
وعليهم قايمة فتقول خبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا
كان هذا هلك امعا وصفت من معيرة النبي صلى الله عليه وسلم
علي بعضه جماعة اليهم كان ذلك ان شاء الله فمن بعدهم من لا يمكن
ما مكفهم وامكن فيهم اني ان شئت به خبر الواحد الاخبارنا
سفيان عن عمرو بن دينار عن عمرو بن عبد الله بن صفوان عن
خالد بن ابي شاة الله يقال له شيبان قال كنا في موقف لنا يعرفه
ببعل عمرو ومن وقف الامام جادا قاتنا بن مويج الانصار
فقال لنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم الكرم اكرمك ان تقفوا
علي مشا عرك ففعلنا فامرنا ان نركب اركبنا فركبنا فركبنا
عليه وسلم قال الشافعي وبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابا بكر رضي الله عنه واليا علي الحج في سنة تسع وحضره الحج من
اهل بلدان فخلعوه وشعوبه متفرقة قاتنا فركبنا منهم واخبرهم
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما فعلوه وما عليهم وبعث

اخبرنا الرازي

في نسخة
عن

علي بن ابي طالب رضي الله عنه في تلك السنة فقال عليهم في مجهر
يوم النخرايات من سورة براءة وسداني قوم على سوا وجعل لقوم مددا
ونهاهم عن اسود فكان ابو بكر وعلي رضي الله عنهما مدونين عنده
اهل مكة بالفضل والدين والصدق وكان من جعلها واحدها من
الحاج وحده من غيره عن صدقها وقضائها ولم يكن رسول الله صلى
الله عليه وسلم يبعث واحدا الا والحجة قائمة بخبره علي من بعث اليه
ان شاء الله قال الشافعي ووجه النبي صلى الله عليه وسلم على الاعلى
نواحي عرفتنا اسماءه والمواضع التي فرقه عليها فبعث فليسا بن عامر
والزبير بن بدر وابي نعيم الي عسكهم ليعلمهم بقصد قهرهم
عنهم وقدم عليهم وفد البحر بن فخر فوا من معه فبعث معهم بن سعيه
ابن العاص وبعث معاذ بن جبل الي اليمن وامر ان يقاتل بين الطاه
من عساره ويعلمهم ما فرض الله عليهم وما جازهم ما وجب عليهم
لقرتهم معاذ وكان منهم وصدة وكل من ولاه فقد امره ياخذ
ما اوجب الله علي من ولاه عليه ولم يكن لاحد عنده نافي احد من
قدم عليه من اهل الصدق ان يقول انت واحد وليس لك احد
تاخذ ما مالك تسبيح رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انه عليا
ولا احسبه بعثهم مشهورين في النواحي التي بعثهم اليها بالهدى
الا لما وصفت من ان يقوم بمثلهم الحجة علي من بعث اليه قال
الشافعي في شيعته بعد امير اسرايا رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد بعث المعين مودة فولاه زيد بن حارثة وقال فابن اصبيا
لمجهر فان اصبيا فان رواجه وبعث بن ابيس سريره وحده
وبعد امير اسراياه كلهم حاكم فيما بعثه فيه لان عليهم ان يدعوا من لم
تبلغه الدعوة وفيما نوا من حل قباله وكذلك كل ذاك بعثه او
صاحب سريره ولم يزل يبعث طائفة وطلائع واربعة
واكثر وبعث في دعو واحد اثني عشر رسولا الي اثني عشر ملكا
يدعوم

يدعوم الي الاسلام ولم يبعثهم الا الي من قد بلغته الدعوة وقامت
عليه الحجة وان لا يكون منه في هذا الا لانت بعثه اليه علي انما كتبه
وقد عرفتهم ما عرفت في املة من ان يكونوا من قين فبعث راحة
الكلبي الي الناحية التي هو ذابها عن وقال الشافعي ولو ان المبعوث
اليه جعل الرسول كان عليه طلبة علم ان الذي صلى الله عليه وسلم
بعثه ليس يري شك في خبر الرسول وكان علي الرسول الوتوق حين
يستمره المبعوث اليه ولم يزل كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم
بنفذ الي ولائها بالامر والنهي ولم يكن لاحد من ولائه ترك انفاذ امره
ولم يكن يبعث رسولا الا صار قاعده من بعثه اليه واذا طلب
المبعوث اليه علم كدقه وجده حيث هو ولو شك في كتابه بتغير
في الكتاب او حال يدل علي تهمة من غفلة رسول حمل الكتاب
كان عليهم ان يطلب علم ما شك فيه حتي ينفذ ما ثبت عنده من
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشافعي وهكذا اكانه خلفا
بعده وعملهم وما اجمع المسلمون عليه من ان يكون الخليفة واحدا
والعاصي واحدا والامام واحدا والامير واحدا فاستخلفوا ابا بكر
رضي الله عنه ثم استخلف ابو بكر عمر رضي الله عنه ثم عمر اهل
الشورى ليختاروا واحدا واختار عبد الرحمن بن عثمان بن عفان
رضي الله عنه قال الشافعي والولاية من القضاة وغيرهم يقصده
وتنفذ احكامهم ويقعون الحدود وينفذ من بعدهم احكامهم
واحكام اخبارهم قال الشافعي فقيما وصفت من سنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم فيما اجمع المسلمون عليه منه دلالة علي
فروق بين الشراة والخبر ولكم الامر ان قضا المفاضي علي
الرجل للرجل اما هو خير من غيره عن بيعة تثبت منه اقرار من
حكم اقرار عنه وانفذ لغيره فلي كان يلائمه غيره ان ينفذه
بعده كان في معنى الخبر على احوال قدر من ان يحمله او يتركه

بما سدد منه ولو كان القاضي المخبر عن شهود وشهد واعنده علي رجل لم
 يجأكم الله او اقرار من ختم الايل مدان بكم بغير يدي ان لا يهاجم اليه او انه
 ممعنا يهاجم الي غيره فحكم بينه وبين خصمه بما يلزم شاهد الشهاد علي رجل
 ان با خذ منه ما شهد به علي يشهد له به كان في معنى شاهد عدده غيره
 فلم يقبل قاضيا كان او غيره الا يشهد معه كما لو شهد عنه غيره لم يقبله
 الا يشاهد وطلب معه غيره ولم يكن للغير الا ان كان شاهدا ان ينفذ
 شهادته وحده قال السامعي اخبرنا سفيان بن عيينة وعبد الوهاب
 القتيبي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب
 رضي الله عنه قضى في الامام عيسى بن عيسى وفي التي تليها بعثوني
 الوسطي بعثوني وفي التي تلي الخضر بن عيسى وفي الخضر بن عيسى
 بن يحيى ما كان من وفاقا والله اعلم عند عمر بن الخطاب رضي الله عليه وسلم
 قضى في اليد عشرين وكانت اليد خمسة اطراف مختلفة النما والمناظر
 نزلها من اهلها فحكم لكل واحد من الاطراف بقدره من دية الكف
 وهذا قياس علي الخبر قال الشافعي ما وجدنا بال عمر في حرره
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وفي كل اصبع مما هناك
 عشرين الا ايل صار واليه ولم يقبلوا كتاب ال عربي خمر والله اعلم
 حتى ثبت لهم ان كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا
 الحديث ولا لسان احدا يقول الخبر الاخر ان يقبل الخبر في الوقت
 الذي يشبه فيه وان لم ينفذ عمل من الامة عمل الخبر الذي قبلوا
 ودلالة علي انه لو مضى ايضا عمل من احد الامة ثم وجد خبر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم يخالف عمله ترك عمله الخبر رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ودلالة علي ان حديث رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يثبت بنفسه لا بغير غيره بعده قال الشافعي ولم يقبل
 المسلمون قد عمل قضا عمر بن الخطاب في هذا بين المهاجرين والانصار
 ولم يذكر ولا يتم ان عندكم خلافة ولا غيركم بل صاروا اليها ما وجب عليهم

ما يقول الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك كل عمل خالفه
 ولو بلغ هذا عمر صار اليه ان شأ الله كما صار الي غيره من بلغه عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ببقواه لله وادبته الواجب عليه في انما امر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه بان ليس لاحد مع رسول الله
 صلى الله عليه وسلم امر وان طاعة الله في اتباع امر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال الشافعي قال في قائل فادلني علي ان عمر عمل شيا
 ثم صار الي غيره خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنت
 فاب وجد نكته قال فني ايجادك اني اذكر ذلك دليل علي امر من احدهما
 انه قد عمل من جهة الراي اذا لم يجد سنة ولا اخرا ان السنة اذا وجدت
 وجب عليه ترك عمل نفسه ووجب علي الناس ترك كل عمل وجدت
 السنة بخلافه وبطلان ان السنة لا تقب الا بخبر بعدها ولم انه
 لا يوجد شي ان حالها احبنا سفيان بن عيسى عن الزهري عن سعيد
 ابن المسيب ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول الدابة
 للعاقلة ولا تترك المرأة من دية زوجها شيئا حتي اخبروا الضحاك بن
 سفيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبه اليه ان يورث
 امورة الضحايا من دية اليه عمر قال الشافعي وقد فسرت هذا
 بقتل هذا الموضع اخبرنا سفيان بن عيسى عن عمر بن دينار وابن طاووس عن
 طاووس ان عمر قال اذكر الله امر سمع من النبي صلى الله عليه وسلم
 في الجبين شيئا فقال حملت ما لك من النافعة فقال كنت بين جارين
 لي يعني ضريرتين فزيت احدهما الاخر بمسح فالتقت جنيتا
 ميتا فقتلته رسول الله صلى الله عليه وسلم بغيره فقال عمر رضي
 الله عنه لو سمع هذا القضيته فيه بعد هذا وقال غيره ان كذا
 ان نقصني في مثل هذا انا ليقا قال الشافعي في نقد رجع عمر عما كان
 يقضي به الحديث الضحاك اني ان خالف حكم نفسه واخبره الجبين
 انه لو سمع هذا القضا فيه بغيره وقال ان كذا ان نقصني

في مثل هذا لا يثبت قال الشيخ في خبره والله اعلم ان الستة ان كانت
موجودة بان في النفس مائة من الابل ولا بعد والخمين ان يكون
حياء فيكون فيمن الابل او مائة ثلاث في فلهما خبره عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه لم يزل ولم يحصل لنفسه الا ابتاعه
فيها مصني حكمه فلا يخرجه فيها كان ذلك لم يبلغه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم فحدثني فلهما بلغه خلاف فعله صار لي حكم رسول
الله صلى الله عليه وسلم وترك حكم نفسه وكذا كان في كل مرة
وكذا كان يلزم الناس ان يكونوا قال الشيخ في خبره ما لك من بنت
سألت عن سالم بن عبد الله ان عمرا راجع بالناس عن خبره عن
اسم عوف قال الشيخ في يعني حتى خرج الي الشام فبلغه ونوع العلم
بها خبرنا ما لك عن جعفر بن محمد بن ابيان عمر رضي الله عنه
ذكر الجوس فقال ما ادري كيف اصنع في امرهم فقال له عبد الرحمن
عوف اشهد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سمعنا
براهم ستة اهل الكتاب اخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار انه سمع عالة
يقول ولم يكن عمرا اخذ الجزية من الجوس حتى اخبره عبد الرحمن بن
عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذ الجزية من جوك هي قال
الشيخ في وكل حديث كتبت منه قطعا فقد سمعته مسمعا او مسروبا
من روي عنه ينقل عامة من اهل العلم يروونه عن عامة وكذا
كرويت وصح حديث لا اتقنه حفظا فهو قول الكتاب وغاب عني
بعض الشيء وتحقق بما يرويه اهل العلم مما حفظت فاحتمل خوف
طول الكتاب فانيت ببعض ما يبدى الكفاية دون نقص العلم
في كل مرة قال الشيخ في فتقبل عمر خبر عبد الرحمن بن عوف في الجوس
فأخذ منهم وهو يتلو القرآن من الذين اودوا الكتاب حتى يظفروا
الجزية عن يديهم صاعون وربع الا ان يقال ان الكافيين
حتى يسلموا وهو لا يعرف قيم عن النبي صلى الله عليه وسلم

شبا

خبرهم عنه من الكافيين غير اهل الكتاب فتقبل خبر عبد الرحمن بن عوف
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما بعده وحديث يقال موصول قد ادرت
عمر بن الخطاب وجلا وكان كائنا لبعض ولائته قال الشيخ في ان قال
قائل قد طلب عمر بن الخطاب اخبره خبرا اخر قبل له لا يطلب عمر رضي الله
مع رجل اخبره خبرا اخر لا على احدي ثلاث معان اما ان يحاط فيكون
وان كان قد اتى تحت ثعبت خبر الواحد في ثمانين اكثر وهو لا يروها الا
ثبوتها وقد رأت من است خبر الواحد من يطلب معه خبرا ثانيا ويكون
في به الستة من النبي صلى الله عليه وسلم من خمسة وجوه فتحدث
مسألة في كنت ملان الاخبار وكما توارت وتظاهرت كان اثبت للحجة
والجيب لنفس السامع وقد رأت من الكلام من بين عند الشاهدان
العدلان والثلاث فتقول المشهود له في شهود وانما يريد ذلك
ان يكون له طيب لنفسه ولو لم يروه المشهود له على شهود من حكم بهما
ويحتمل ان يكون لم يعرف الخبر ويقف عن خبره حتى ياتي بخبر يروه وهكذا
من اخبر من لا يعرف لم يقبل خبره ولا يقبل الخبر الا عن معروف بالامتنان
لان يقبل خبره ويحتمل ان يكون الخبر له غير مقبول القول عنه فبر
خبره حتى يجد غيره فمن يقبل قوله فان قال قائل فالي الاماميين
ذهب عمر عنكم قلنا اما في خبر ابي موسى فالي الاحتياط لانه
موسى ثقة امين فله انشا الله فان قال قائل ما دل على ذلك
قلنا قد روي ما لك عن ربيعة بن غير واحد من علماءهم حديث ابن
موسى وان عمر رضي الله عنه قال لابي موسى اني لم اتكلم وكنتي
حسيت ان تقولوا الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان قال هذا منقطع فالحجة فيه ثابتة لانه لا يجوز على امام في الدين
غير ولا غير ان يقبل خبرا واحدا مرفقا وقبوله لا يكون الا بما تقوم به
الحجة عنه ثم يرد مثله حذرا ولا يجوز هذا على عالم عاقل ابدا ولا يجوز
على حاكم ان يقضي بشاهدين مرفقين ويمنع بهما حتى لا الامن خمسة

وتسعا وعشرين فكانت الدلالة في هذا كالدلالة في الآيتين . وكان في
الآيتين قبله ربادة متين جامع العدد قال الشافعي وأشد الامور
ربادة تبين جملة العدد في السبع والثلاث وفي الثلاثين والعشرين
تكون زيادة في التبيين لانهم من الزواجر يفتون بهذين العددين وجماعه
كلهم يزولون من شهر رمضان

كتاب البيان الثاني

قال الشافعي قال الله تعالى اذا قمتم الي الصلوة فاغسلوا وجوهكم
وايديكم الي المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الي الكعبين وان كنتم جنبا
فاطهروا وقالوا لا نجس الا عاري سئل حتى تغسلوا قال لا شيء
فاي كتاب الله على البيان في الوضوء دون الاستنجاء بالحجارة وفي
الغسل من الجنابة ثم كان قال يغسل الوجه والاعضاء مرة مرة
واحتل ما هو اكثر منها فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم
الوضوء مرة وتوضأ ثلاثا فدل على ان اقل غسل الاعضاء جزء وان
اقل عدد الغسل واحدة وان اجزأت واحدة فالثلاث اخيرا وردت
الستة على انه جزء في الاستنجاء ثلاثا في حجار ودل النبي صلى الله
عليه وسلم على ما يكون منه الوضوء وما يكون منه الغسل ودل على
ان الكعبين والكروقيين ما يغسل لانه لا يهمل ان يكونا حديثي
للفعل وان يكونا داخليين في الغسل ولما قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويل للأعقاب من النار دل على انه غسل لاصبع **قال**
الشافعي رضي الله عنه وقال الله تعالى ولا يؤيد لكل واحد منهما
السبب من منكره ان كان له ولد فانه لم يكن له ولد وورثه امواه
والامه الثلث فان كان له اخوة فللامه السدس من بعد وصية
يوصي بها وورثه وقال ولكن نصف ما نكره انزوا حكم ان لم يكن لغير
ولد فانه كان لغيره ولغيره الربع مما تركن الآية **قال الشافعي**
رضي الله عنه فاستفتي بالميزان في هذا عن الخبر وعنده

ثم كان له جل ثناؤه فيه شرط ان يكون بعد الوصية والدين فدل الخبر
على الاستحباب وزموا الوصية **الثالث**

كتاب البيان الثالث

قال الشافعي قال الله تبارك وتعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين
كتيوبا وقوتا وقال واقموا الصلوة واتوا الزكاة وقال واتوا الحج والعمرة
لله فمرتب على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم عدد ما فرض من
الصلوات ومواقيتها وسننها وعدد الزكاة ومواقيتها وكيف عمل
الحج والعمرة وحيث يروى هذا ويختلف سننه ونافقه ولله الشيا
كثيرة في القرآن والسنة

كتاب البيان الرابع

قال الشافعي رضي الله عنه كل ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم
مما ليس فيه كتاب وفيما كتبنا هذا من ذكر ما سن الله به
على العباد من تعلم الكتاب والحكمة دل على ان الحكمة سنة رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع ما ذكرنا مما افترض الله على خلقه من طاعة
رسوله صلى الله عليه وسلم وبين موضع الذي وضعه به من دينه
الدليل على ان البيان في الغرض من المصنوعة في كتاب الله عز وجل
من احدها الوجه منها ما في في الكتاب على غائبة البيان فيه فلم
يخرج مع التبريل فدل في غيره ومما ما اتي على غائبة البيان في وضوء
فا فرض طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله عليه وسلم عن الله
كيف فرضه وعلى من فرضه وفي يروى فرضه وبثبت وجوب ومنها
ما بينه من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم لما نص كتاب **قال**
الشافعي رضي الله عنه ولكل شيء ما بان في كتاب الله وكل من قبل
عن الله ففرضه في كتابه قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
سننه من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلقه وان
ينتهي الي حكمه فيمن قبل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

رواه

فقلت ما اذعها فقال ابن عباس وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى
الله ورسوله امرا ان يكون لهم الخيرة من امرهم **الاية قال الشافعي** قوله
ابن عباس الحجة قائمه علي علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
ودله بطلاوة آية ان الله علي ان فرضا عليه ان لا يكون له الخيرة اذا قضى
الله ورسوله امرا وطلو من حيث لا يعلم **قضا رسول الله صلى**
الله عليه وسلم خبر ابن عباس وحده ولم يرفعه طائوس بان يقول
هذه خبره وحده فلا تثبت عنه النبي صلى الله عليه وسلم لا فقه
يكن ان يضاف قال قائل كره ان يقول هذا الامام عباس فان يضاف
اقض من ان يضاف احد ان يقول له فصار له وقد نهي عن الكيفين بعد
المصروفين انه لا بد من اخذ قيل ان يعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم
نهي عنه ما قال الشافعي خبر ما سفيان عن عمار بن ديار عن ابن عمر
قال كنت غاصر ولا يري ذلك باسما حتى زعم راغب من خروج ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم نهي عنها فذكرها عن اهل ذلك **قال**
الشافعي فان لم يرد ان ينفع بالجملة بوجه وبها خلا ولا يتوسع
اذا خبره واحد لانه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهي
عنها ان يخاف بعد خبره ولا يستعمل رايه مع ما جاء عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم ان نهي عنها ولا يقول لمعاب هذه اعلمنا احد ونحن
نعمل به الى اليوم ونحي هذا ما يبين ان العمل بالشيء بعد النبي صلى الله
عليه وسلم اذا لم يكن خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم بوقعت
الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم به اجرينا ما كان عن زيد بن اسلم
عن عطاء بن يسار ان معاوية باع سقاية من ذهب او ورق ما كثر
من وزنها فقال له ابو الدرداء من بعد ربي من معاوية اخبره عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وخبرني عن رايه لا ساكنك عاصم
قال الشافعي في رد الورد الحجة يقوم على معاوية بخبره ولما لم
يري ذلك معاوية فارق ابو الدرداء الارض التي هو بها اعظاما

لان ترك خبر ثقف عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي واخبرنا
ابن ابي سعيد الخدري لقي رجلا فاجابته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
شافعي ثم الرجل خبرنا لقيه فقال ابو سعيد الخدري اوتي اياك سقفة
بيت ابي اقال الشافعي كان يري ان سقفا على الخبر ان يقبل خبره
وقد ذكر خبرنا لقيه خبرنا من سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولكن
في خبره وجهان احدهما عمل خلا خبرنا من سعيد والاحول لا يعمل قال
الشافعي واخبرني من لا اتم عن ابن ابي زينة قال اخبرني ثقف من حلف
قال ان سقفة فلاما قال يستعمله في طهر من علي عيب في صحة فيه الي
عن عبد العزيز فقصاني بودة ووضعي علي بودة غلته فابنت عروة بن
الزبير واخبرته فقال اروح اليه العشي فاجابه ان عابشة اخبرني
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في مثل هذا ان الخراج
بالضمان فعملت الي عن اخبرته ما اخبرني عروة عن عابشة عن
النبي صلى الله عليه وسلم فقال عمار بن عبد العزيز فما ليس علي من
قضا قضيت الله يعلم اني لم ارد فيه الا الحق فعملتني فيه ستة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم فارد قضا عمار واخذ ستة رسول
الله صلى الله عليه وسلم فارجع اليه وقصاني ان احد الخراج
من الذي فصار علي له واخبرني من لا اتم من اهل المدينة عن بنت
ابن زب قال قضا سعد بن ابراهيم علي رجل بقضية براء ربيعة
ابن ابي عبد الرحمن فاجابته عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف
ما نصي به فقال سعد لربيعه هذا ابن ابي ذيب وهو عندي
ثقة خبرني عن النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف ما قضيت به فقال
له ربيعة قد اجرتك وعصيت حكك فقال سعد واغيا انفذ قضا
سعد بن ابراهيم سعدوا انفذ قضيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
فدعا سعد بكاتب القضية فشق وقضى للقضية عليه قال
الشافعي اخبرني ابو حنيفة بن سفيان عن ابن ابي عمير الشافعي قال

قال حدثني بن أبي ذئب عن القميري عن بن أبي شريح الكندي ان النبي صلى
الله عليه وسلم قال لما اخرج من قتل له قاتل فنهضوا النظر عن آت
احب اخذ العقل وان احب فله العود قال ابو حنيفة فقلت لابن ابي
ذئب ان اخذ هذا يا ابا الحارث فخر به صدري ومباح علي صاحبك ان
وتال مني وقال اهو تكل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ويقول ان اخذ به ثم اخذ به ذلك القرض علي وعلي من سعد ان الله
تبارك وتعالى اخذ ربحه اصلي الله عليه وسلم من الناس بعد ام
علي يديه واختر ربحه ما اخذ ربه وعلي لسانه فعلي الخلق ان يتبعوه
طامعين او اذ حارب لا يخرج لمسلم من ذلك قال وما سكنت حتى
تميت اثم يتبعوه طامعين ان يسكن قال الشافعي وفي تميم خير
الواحد احدث تكمي بعض هذا منها ولم يزل سبيل لسانه والقرن
بعدهم الي من شاء هذا السبيل وكذلك كان لنا عن من كان لنا
عنه من اجل العلم بالبلدان قال الشافعي ووجدنا سعيها بالمدنية
يقول اخبرني ابو سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
في العرف في شتت حد يثبته ويروي عن الواحد عن علي في شتت
حد يثبته ووجدنا عروبة يقول حدثني عابشة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قضى ان الخارج بالاهلية في شتت سنة
ويروي عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ما كثيرا في شتت سنة
يحل بها ويجزم وكذلك وجدناه يقول حدثني اسامة بن زيد عن
النبي صلى الله عليه وسلم ومقول حدثني عبد الله بن عمر عن النبي
صلى الله عليه وسلم وغيرهما في شتت خبر كل واحد منهم غير الاخر
سنة ثم وجدناه ايضا يصير الي ان يقول حدثني عبد الرحمن بن عبد
القاري عن عمر ويقول حدثني يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن
اسيد عن عمر وبنيت كل واحد من هذا اخبرنا عن عمر ووجدنا القاسم
محمد يقول حدثني عابشة عن النبي صلى الله عليه وسلم ويقول

في حديث غيره حدثني بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وبنيت
كل واحد منهما علي الاخر اذ سنة ويقول حدثني عبد الرحمن بن عمار
يزيد بن حاربه عن خنساء ابنة خدام عن النبي صلى الله عليه وسلم
في شتت خبرها سنة وخبر امرأة واحدة ووجدنا علي بن حسين
يقول اخبرني عمر بن عثمان عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لا يرد المسلم الكافر ولا الكافر المسلم في شتت سنة
ووجدنا كذلك محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله
عليه وسلم وعن عبيد الله بن ابي رافع عن ابي رافع عن النبي صلى
الله عليه وسلم وبنيت كل ذلك سنة ووجدنا محمد بن جبير بن مطعم
وناقد بن جبير بن مطعم ويزيد بن طلحة بن دكان ويزيد بن طلحة بن دكان
وناقد بن جبير بن عبد يزيد واباسم بن عبد الرحمن بن عبد
الرحمن وطلحة بن عبد الله بن عوف وسميع بن سعد بن ابي وقاص
وابو اهرم بن عبد الرحمن بن عوف وخارج بن ابي زيد بن ثابت وعبد
الرحمن بن كعب بن مالك وعبد الله بن ابي قتادة وسليمان بن
يسار وعطاء بن يسار وغيرهم من حديث اهل المدينة كلهم يقول حدثني
فلان لرجل منا عن النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه
وسلم او عن التابعين من رجالنا عن النبي صلى الله عليه وسلم
في شتت ذلك سنة ووجدنا عطاء واسباطا واسباطا واسباطا واسباطا
وخرقة بن خلد وعبيد الله بن ابي يزيد وعبد الله بن اياه وابت
ابي غار ومحمد بن الحسين ووجدنا وهيب بن منبه راى ابي تكل
وكعب بن الاشعث وعبد الرحمن بن غنم والحسن وابت سمر بن ابي
والاسود وعلقم والشمس بالكوكة ومحمد بن الناس وعلامة
بالاهل كلهم يفتن عنه فتشت خبر الواحد عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم والافها اليه والافها اليه ويقبله كل واحد منهم من
موقعه ويقبله عن من تحته ولو جاز لا واحد ان يقول في علم انما صفة

احتج المسلمون بغير ما وجدوا في كتابهم من خبر الواحد الا انه لم يعلم من
 فيه المسلمون بعد الا وقد ثبت حارثي ولكن اقول ان حجة من فيها المسلمون انهم
 اختلفوا في شئ من خبر الواحد فثبت من ان ذلك موجود على كلام فان
 شئ على رجل ان يقول قد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث كذا او حديث
 كذا في ذلك فلا يقول في ذلك كذا الحديث فلا يجوز عدي علي عالم ان يشهد
 خبر واحد كثيرا ويحل به ويحرم به مثله الا ان خبره ان يكون عنده خبره
 في الخبر فيكون ما سمع ومن سمع منه وثق عنه فمن هذه خلافة او يكون
 حديثه ليس كما قلنا او يكون معناه او من من فوقه من حديثه او يكون
 الحديث تحت ملامع من قبلنا وله فيه حديث في احداهما او في الاخر قلنا ان
 يتوهم متوهم ان خبر الواحد لا يشهد به خبر واحد من او من روى عنه خبر
 مثله او اوثق به لا واحد من هذه الوجوه التي تشبه ما قلنا وبطلان ما شبه
 علي المتأولين في القرآن او غيره او غير مخالف فلا يجوز ان يشهد الله
 وان قال ان شئ قل فثبت في بلد الا وقد روي كثير لا يخذ به وعليه ما ذكره فلا
 يجوز عليه الا من الوجوه التي وصفت او من ان يروي عن رجل من المتابعين او
 من روى عنه الا لا يرويه الاخذ به فيكون انما رواه عنه فلو لا انه سمع عليه
 وواقعه او حاله فان لم يسلكه واحدا من هذه السبل فيجوز به خبره
 وقد اخطأ على الاخذ به فيه عندنا والله اعلم فان قال قائل فيقول معنى
 قولك سمع قيس بن كلاب ان الله صلى الله عليه وسلم قال فاس ذلك قلت اما ما لا
 يصح كذا بغير او شئ سمع عليه فانما لا يرويه مقلوع ولا يسمع الشك
 في واحد منهما ومن استمع مما قيل له استثبت فما كان من ستة من خبر
 الواحد الذي قد يختلف الخبر فيه فيكون ان الخبر محتمل للتأويل وحال الخبر
 من طريقه الا انما لا يجوز فيه عندنا ان يبرز ان العالمين حتى لا يكون ما يرويه
 ما كان منصوصا عنهم كما يبرز من ان يقولوا شهادة العدل الا ان ذلك
 احاطة كما يكون في الكتاب وخبر العامة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولو ثبت في هذا شئ لم يعلم لم يثبت وقولنا ليس كذا انما كانت عالما ان شئ كما

ليس

ليس كذلك الا ان يقضي بشهادة الشهود الدوول وان امكن فهم الظاهر ولكن
 يقضي بذلك على الظاهر من صدرهم ما روي في ما غاب عنك منهم قال
 انما في فقال قيل تقوم بالحديث المقتطع حجة علي من عليه وعلى يختلف
 المقتطع او هو غيره سواء قال انما في فقلت له المقتطع يختلف في
 شاهد صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من المتابعين في حديث
 حديثا مقتطعا عن النبي صلى الله عليه وسلم اعني عليه ما روي ان ينظر
 الي ما روي عن الحديث وان شئ من خبره كالحفاظ المأمون فاسدوه الي رسله
 الله صلى الله عليه وسلم يميل معني ما روي كانت هذه دلالة على صحة من قبل
 عنه وحفظه وان انظر ما روي حديث لم يثبت فيه من بسند قبل ما ينظر
 بدعي ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافق رسل غيره ممن قبل العلم عنه
 من غير حاله الذين قبل عنهم فان وجد ذلك كانت دلالة تقوي له من رسله
 وهي اصعب من الاولى وان لم يوجد ذلك نظر الي بعض ما يرويه عن
 بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قوله فان وجد يوافق ما روي
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت في هذا دلالة على انه لم يخذ
 رسله الا عن اصل يروي عن الله قال انما في وقد كان ان وجدوا من
 من انظر العالم فيقول مثل معنى ما روي عنه النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم يقضي عليه بان يكون انما سمع من روي عنه لم يسمع به ولا يرويه فاعن
 الرواية عنه فليست كذلك في حجة فيما روي عنه قال انما في ويكوب
 اذا شئ من الحفاظ في حديث لم يخالعه فان خالفه ووجد حديثه
 انقص كانت في هذه دلالة على صحة حجة حقه وخالفه ما وصفت
 ان خبره حجة حتى لا يسمع احد منهم قوله رسله واذا وجدت الدلائل
 ان خبره حجة ما وصفت احببنا ان نقتل رسله ولا نستطيع ان نراه فانما
 انما ثبت به فهو ما يالمو نصل وذلك ان معني المقتطع مفيض فمجهول
 ان يكون حمل عن من يروي عن الرواية عنه انما سمع وان بعض المتأولين
 وان وافقه من رسله فقد يجهل ان يكون خبرا واحدا من حديثه

من حديثه

من المؤمنين لم يقبل وان بعض قول الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم اذ قال بوابه
لو اوفدكم بدلا على صفة يخرج الحديث دلالة قوية اذا نظر فيها وعلم ان يكون انما
غلط به حين سمع قول بعض الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم بواقعة وعلم
مثل هذا فيمن وافقه بعض القضاة فاما من بعدكم بالانساب الذين كثرت
مشاهدتهم لبعض الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا علم واحد منهم
بقبول مرسله لا مورا احدثا انهم اشد بقبول ما يفتن برونه والاحاديث يوجب
عليهم الازالة فيها ارسلا بضعف خبره والاخر كثرة الاحكام كما يمكن للوهج
وضعت من يقبل عنه قال سأفنى وقد خبرت بعض من خبرت من أهل العلم
في يوم اتوا من خبطة رصدها لانت الرجل يقطع تيس العلم او يوردها لا
يكور فيستفيد الامن حجة قد يترك من مثلها والارواح فيكون من اهل
التقصير في العلم وارت من عاك هذا السبل ورغب في التوسع في العلم
من دعه ذلك الى القول عن من لا يمكن عن القول عند خبره
ورأيت الفعلة قد تدخل على اكثرهم فيقبل من من يروى من وخبر عنه
وتدخل عليه فيقبل عن يعرف بضعفه اذا وافقه قول ابقوله برون حديث
الثقة اذا خالف قول ابقوله ودخل على بعضهم من جهات ومن نظري في العلم
يجوز وقلت غلطة واسمح من من مرسل كل من دون كذا انساب
ندلين طاهرة قال فلم ورقت بعين التابيعي للثقة من قبله
شاهدنا صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين مشاهير
بعضهم دون بعض قال الشافعي قلت بعد احواله من ان يشاهد اكثرهم
قال فلم لا يقبل المرسل منهم ومن كل فقيه دونهم قلت لما وصفت قال
فلم يحدث حديثا يتلوه برون رسول الله صلى الله عليه وسلم ومرسلان ثقة لم يقل
احد من اهل الثقة قلت نعم خبرنا بجان بن عيينة عن محمد بن السكندر
ابن رجل جاني النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله اناني ما لا ويدا لا
وان لا ين ما لا ويدا لا وانه يورده ان ياخذ مالي بطل عياله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما لك لا يملك فقال اما نحن فلا ياخذ به او كان

قال النبي صلى الله عليه وسلم في كتابه ما لم يقل حديثه انما هو قوله وقد رواه بعضنا عن ابن السكندر عن النبي صلى الله عليه وسلم
موصولا لا انما يضعف خطها والمخوط انما هو قوله ان لا ين ما لا ويدا لا وانه يورده ان ياخذ مالي بطل عياله فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وما لك لا يملك فقال اما نحن فلا ياخذ به او كان

من اصحابك من ياخذ به قلت لا لان من اخذ به اجعل لابن السكندر ما حد
سأله ابنه قال اجل وما يقول بهذا احدثنا ما خالفه الناس قلت لانه لا يثبت عن
النبي صلى الله عليه وسلم وان احدثنا ما خالفه لابن السكندر من ابنه
فجعل كوارثه وقد يكون اقل خطا من كثير من الرواية دل ذلك على ان
ابنه سلك الهادي دون قال في حديث السكندر عنك غاي في الثقة قلت اجل
والفضل في الدين والورع وكذا لا بد من غير قبل هذه الحديث وقد وصفت
لكن المشاهير الذين لم يشهدوا علي ان الرجل فلا يقبل شيئا منها حتى
بعدوا عنها او بعدا لم يجرى هذا قال فتدرك من حديثهم مثل هذا قلت نعم
افسنا الثقة من ابي ذر عن ابن شهاب ان ابا رسول الله صلى الله عليه وسلم
امر جلاضك في الصلاة ان يعيد الوضوء والصلاة فلم يقبل هذا الا انه
مرسل شوا خبرنا الثقة عن محمد بن شهاب عن ابن شهاب عن ابن ارقم
عن الحسن بن علي بن ابي حمزة عن محمد بن ابي حمزة عن بعض اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم ثم خبا لنا ما بعد ولا نعلم محمد بن ابي حمزة الا قبل ولا شهاب من حديث
عنه بن شهاب قال فما رانا ان في قبوله عن سليمان بن ارقم قلت
راه رجلا من اهل الحرة والعقل قد قبل عنه وحسن الظن به فسكت عن
اسمه اما لانه اضعف من ما لا خبر ذلك وسأله مهران حديثه عنه فاسأله
له فلم يكن في ابن شهاب ان يكون بروي عن سليمان بن ارقم ما وصفت له لان
شهاب لم يروى عن مثل هذه اعمية قال فلم في حديث رسول الله صلى الله
عليه وسلم من ثابته من جهة الاتصال خالفنا الناس كلهم قلت لا ولكن
قد احدثنا من مختلفين روايتهم يقول بها ومنهم من يقول بخلافها
فاما سنة ثابتة تكون بغير تبيين على القول بخلافها فلم اجد قط كما
وحدثنا من عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما سأفنى قلت لنت
فتسئل عن حديثه ورواه الحسن وترده ثم تجاوزت المسئلة الذي يتركه عندنا
الاخذ به بان فلم فقال لي قد فمت منه فبها في احكامه

الوطي

فما معنى امر النبي صلى الله عليه وسلم ان تبطل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والواحد قال قلنا لا تجعل الا واحدا قلت اذا كانت جماعة فمعرفة في الله
فما بعد واحد ان يلزم جماعة اية ان تكون معي فمن وقد جردنا الابدان
معرفة من المسلمين والا فليس والا فليس والحق انكم كنتم في لزوم الابدان
معرفة لا يمكن ولا يمكن اجتماع الابدان لا مضيق شيئا فكم يكن للزوم جاهد
معنى الامر عليه جماعة من التمسك والعزم والطاعة فيما بينكم قال
يقول به جماعة من المسلمين بعد لزوم جاهد ومن خالف ما يقول به جماعة
المسلمين فقد جاهد جماعة منهم التي امر يلزمها وانما يكون العقل في الزعم
فاما الخلق فلا يمكن وبما لا يمكن فلهذا معي كتاب ولا لامة ولا قياس ان
سلكه تعالى قال الشياخي فقال في انما قلنا بقاء ما بقي لا كما ينبغي
ولا لامة ولا اجتماع وانما القياس نص جاهد لزم فقلت لو كان انما نص
كتاب او سنة قبل في كل مكان ففمن كتاب هذا الحكم الله كذا تدرك في كل مكان
نص سنة قبل هذا الحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعل له قياس
قال القياس في هذا الاصل كلامهم فلهذا قال قلت هذا اسمعني واحد
قال في جماعة ما قلنا كلاما نزل به مسلم فقيه حكم الابرار علي سبيل الحق فيه
دلالة موجودة عليه ان ذلك فيه بعينه حكم اشياء وانما لم يكن فيه بعينه
بالمعاني لا لانه علي سبيل الحق فيه بالاحكام والاحكام القياس قال
افترس المفسر انما قالوا على الخط منهم من انهم امروا بالحق عند الله
وهل يسعهم ان يتخلفوا في القياس وهل كلوا في الامر من سبيل واحد
او من سبيل منفرد وما الحق ان الله امر بقبولنا على الظاهر دون الباطن
وانه يسعهم ان يتخلفوا وهل تختلف ما كلوا في انفسهم وما كلوا في غيرهم
ومن الله به ان لا يجتهد فتدبر في نفسه دون غيره والذي له ان نفس
في نفسه وغيره قالوا الشياخي قلنا له العلم من وجوه منها احكامه والظواهر
والباطن ومنها حق في الظاهر والباطن منها مكره مكان نص حكمه قد اريد
سنة لرسول الله صلى الله عليه وسلم بقبولنا العامة عن العامة وهذا

فما حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تبطل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم ففمن الله قبل فان الله جل ثناؤه امر من طاعة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم وقامت الحق بما قلنا وما لا يحل لمسلم علم كتابا ولا لامة ان يقول بخلاف
واحد وما علمت ان هذا امر من الله في محض ان تبطل ما جتمع الناس عليه
فما ليس فيه نص حكم الله ولم يحكمه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان يرضى بما
يقول غير كتابه انما حكم الله ان يكون الا على سنة ثابتة وان لم يحكمها فقلت
اما ما اجمعوا عليه فذكر كتابا في حكمه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فكم قالوا ان شاء الله واما ما لم يحكمه واحتمل ان يكون قالوا حكمه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم واحتمل غيره فلا يجوز ان تعد له حكمية لانه لا يجوز
ان يحكي الا ما سمعوا ولا يجوز ان يحكي احدا من غير ما كان فيه غير ما قال
وكذا نقول ما قالوا به انما على الجهر ومعلم انما اذا كانت سنة رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا تعرف عن عامتهم وقد تدبر عن بعضهم ونعلم ان عامتهم
الاجماع على خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا على خطا انما
الله فان قالوا قبل من شئ يدل علي ذلك وتشد به قلت
اجبرنا سبيل من عيسى بن عبد الملك بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله
ابن مسعود عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نفر الله عبدا
سرع مقالتي خطايا ووعاها فادها فزيتي حامل فقه غير فقهه ورب جاس
وقد ان من هو فقه ثلاث لا يفل عليه مسلم اخلاص العمل لله ولزوم
جماعة المسلمين وان العود في طموس ولا يرضى قال الشياخي واخبرنا سبيل
عن عبد الله بن ابي ليث عن سبيل بن جابر عن ابيه ان عمر بن الخطاب رضي
الله عنه قام للحاجة فخطب فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرنا
بقباض فكم فقال اكرهوا اني مني انما لم يزلوا فيهم ثم اكرهوا اني مني فكم
الكذا يعني ان الرجل لو خلف ولا سبيل خلفه في ربه ولا سبيل في الامن شدة
بحسب الخلف فليزوم الجماعة فان الشيطان جاء العدو وهو من الانبياء بعد لا يجوز
رجل ياخذ فان الشيطان انما لا يرضى من سره حسنة وسنة سبيله وهو من

السبلات اللذان شهدوا فيها اهل الاندلس وبنوا حرام وهذا الذي
لا يسمع احدنا من اجله ولا الشك فيه وعلمنا صدقته في غير الخاصة
يعرفها العلم ولا يكلفها غيرهم وهي موجودة فيهم اوني بعضهم بصدق الخ
عن النبي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بها وهذا الاثر لا اله الا الله
ان يصير واليه وهو الحق في الظاهر كما يقبل شاهدان واما حق
في الظاهر وقد يمكن في الشاهد من الغلط وعلم اجماع وعلم احكاما فبقيا
على طلب احكامه الحق فذلك حق في الظاهر عند قابلية لا عند الغرض
من العلم ولا يعلم الغيب فبذلك لا اله الا الله ولا اله الا الله ولا اله الا الله
بصدق يتفق القائلون في اكثرهم وقد يجرهم يختلفون والقباس من
وجهين احدهما ان يكون الشبهة في معنى الاصل فلا يحلف القياس فيه
وان يكون الشبهة في الاصول فاشياء فذلك لا يحلف بالاشياء والاشياء
شبهها وقد يختلف القائلون في هذا وقال ما وجدني ما اعرف به
ان العلم من وجهين احدهما احاطة بالحق في الظاهر والباطن والاخر
احاطة بحق في الظاهر واما الباطن بما اعرف فقلت لدا لايت
اذ كذا في السجدة الحرام ونرى الكعبة الكائنات يستقبلها احاطة
قال نعم قلت وذهبت علينا الصلوات والزكاة والحج وغير ذلك
الا حقا لاحاطة في ان ناتي بما علينا احاطة قال نعم قلت
وجي عرض علينا ان نخلد الدارين ما نية ونخلد العاقل في ثمانين وعشرين
كفر بعد اسلامه ويقطع من سرق الكفنا ان يفعل هذه اثنتي عشرة
باحتاطة حق فعملنا او اذ اخذناه منه قال نعم قلت واستوي ما كلفنا
في انفسنا وغيرنا اذ كذا نذكره من انفسنا ما نعلم من ما لا يعلم غيرنا
ومن غير ما لا يدركه علمنا عما ناكدا كذا العلم في انفسنا قال نعم
قلت وكلفنا في انفسنا ان ما كنا ان نتوجه الى البيت بالقبلة قال نعم
قلت ما وجدنا علي احاطة من اننا قد احبنا البيت سوجهنا قال انما
وجدناكم حبان ترون البيت فلا واما انتم فقد اذيتكم ما كلفتم فقلت

والذي

والذي كلفنا في طلب العين الغيب غير الذي كلفنا في طلب العين الحاشية
قال نعم قلت وكذا كلفنا ان يقبل عدل الرجل على ما يظهر له من
وشاكنه ونوارته على ما يظهر من اسلامه قال نعم قلت وقد يكون غير
عدل في الباطن قال قد يمكن هذا فيه ولكن كلفوا فيه الا انما اعد
قلت وحلال لنا ان شاكنه ونوارته ويجزئ شهادته ويحكم عليه اومه
بالظاهر وحرام على غيرنا ان علمه ان كافر الا قتله ومنعه الماشية
والكوارث وما اعطناه قال نعم قلت وعبد العرس علينا في رجل واحد
مختلفا علي سلف علما وعلم غيرنا قال نعم ولكم مودي ما عليه علي قدر
علي فقلت واخذنا اقلنا لا في الميسر فيه نفس حكم لازم وانما يطلب
باحكامه القياس وانما كلفنا فيه الحق عندنا قال افتجدك في الحكم بام
واحد من وجوه مختلفة قلت نعم اذا اختلفت اسبابه في قول فذكر منه شيئا
قلت قد يعرف الرجل عمدي علي نفسه بالحلف لله واليهين الا لا يبيت
فاخذه او قد اذره واليهين فاخذه يبيته تقوم عليه ولا تقوم عليه يبيت
غيره عليه فاصد بان يحلف ويبرأ فيمنع فلم خصص بان يحلف واحده
ما حلف عليه خصمه اذ ان التمين اني نذريه ومن يعلم ان افتراء علي
نفسه لشئ علي ما له وانه يحلف بالشيء عليه اصدق عليه من
شهادة غيره لانه غيره قد يخطئ وكذب عليه وشهادة العدل عليه
اقرب منه الصدق منه امتنا عن ابن التمين ومن خصص وهو غير عدل
فاعلم منه باسباب بعضه اقرب من بعض قال هذه اكله هكذا غيرنا
اذا نكح بمنزلة الميسر اعطينا منه بالنكاح قلت فقد اعطيت منه
باضعف مما اعطينا قال اجل ولكن احكامك في الاصل قلت واقرب
ما اعطيت به منه افتراءه قال وقد يمكن ان يقر بحق مسلم ما ساء او
غلاطيا فاخذه به وقال اجل ولكنك اكله كلفنا به اقلت اقلست
نؤايبك كلفت الى الحق من وجهين احدهما حق باحاطة في الظاهر
والباطن والاخر حق بالظاهر دون الباطن قال بلي ولكن هل تجد

في هذه القوة كتابا اوست قلت نعم ما وصفت مما خلفت في القبة وفي نفسي
 وفي عهدي قال الله جل ثناؤه ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء وانما هم عليه
 يشارفون وكما شاء لا عقيد بحكمه وهو سر عجب الحساب وقال جل ثناؤه انبياءه
 صلى الله عليه وسلم يسئلونك عن الساعة اان من مبلغها نيم اميت من
 ذكرها الى ربك مستهاقنا قال **الشهيد** فاني احب ان اسفوا من عيني عن الرهي
 عن عروة قال لم يزل الذي صلى الله عليه وسلم يسئل عنه الساعة حتى انزل
 الله عليه بها انت من ذكرها فانتهى وقال الله جل ثناؤه قل لا يعلم من
 في السموات والارض الغيب الا الله وقال ان الله عنده علم الساعة
 وينزل الغيث ويعلم باي الارجام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا وما
 تدري نفس باي ارض تموت ان الله علم خبير قال **الشهيد** فاني فانس
 سبعة وثلاثون يقولوا ويقولوا ما امرؤا به فيقولوا اليه لا يجاب وروى
 الاثم في بعض الانفس شيئا انما هو عطا الله جل ثناؤه ففسل الله علماء
 سوادا بحقه موعجا في ربيع **باب**
 قال في تجد توب من ما قلت من الاحسان مع ما وصفت فتذكره قلت
 نعم استر لا اتقول الله جل ثناؤه ومن حيث خرجت قول وجوبك شرط
 المشهور الحرام وحش ما كنتم قولوا وجوهكم شرط قال فما شرط قلت
 تلكما قال **الشاهد**

ان العيب بها اذا جارها فسبها من العيبين سيجور
 قال **الشافعي** قال العلم يحيطان من توجبه قلت المسجد الحرام من نأت
 دار عنه علي صواب ما لا جبراد للوجه الي البيت بال لابل عليه
 لان الذي كلف التوجه اليه وهو لا يدري اى صان يتوجه فقصده
 المسجد الحرام ام احطاه وقد دبري لابل يعرفه يتوجه فيدري يعرف
 وان اختلفت في جزمها قال فان اجز لك هذا اجز لك في يدك
 الى ان اختلفت فقلت فقل فغير ما ثبت قال اقول لا يجوز
 قلت فهو انا وانت ونحن بال طريق عالمان قلت هذه القبة
 وزعمت

صلى

ورعيت ذلاني علي انما يتبع صاحبه قال ما علي واحد سدا ان يتبع صاحبه
 فالت صاحب عليها قال ان قلت لا يجب عليها ان يعيها حتى يعيها باحاطة
 بها لا يعيها ابد والمغيب باحاطة ويحلي اذا يدع ان الصلاة او يرتفع
 عنها ومن الصلاة فيصليان حيث شاءا ولا قول واحد (من تعديت
 وما احد مداسن ان اقول لم يعي كل واحد منهما كما يريد ولم يكلفا غير هذا
 اولا قول كلف الصواب في الظاهر والباطن وروى عن علي بن ابي طالب
 روى الطاهر قلت فابدا قلت فهو حجة عليك لانك تروى بين
 حكم الظاهر والباطن وذلك الذي انكرت عليا وانت تقول اذا اختلفت
 قلت ولا بد ان يكون احد ما خطيا قال اجل قلت فقد اجزمت
 الصلاة وانت تعلم ان احد بها خطي وقد يكن ان يكونا معا خطيين قال
الشهيد فاني قلت لا وهذا يلزمك في الشهادتان وفي القياس قال ما احد
 من هذا ابد ولكني اقول هو خطا منوع قلت له قال الله جل ثناؤه
 لا تقبلوا الهدية واتم حرم ومن قبله منكم متوليا فخر امثل ما قبلت
 البع يحكم به وروى عدل سمع هديا بالغ الكعبة فامرهم بالمثل وجعل
 المثل ابي عدل لانه يحكم به فاما حرم ما كوله الفقيه عما كانت له وانت
 الحيد امثال علي الا بدان فيكم من حكم اصحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم علي ذلك فقصص في الصنيع ككش وفي الغزال بعد زوي الاربع
 بعنا وفي البريوع جبرن تر العلم يحيط اثم ارادوا في هذا المثل شيئا
 باقيد لا لا القسم ولو حكوا علي القسم اختلف احكامهم لاختلاف
 ايمان الصيدي في البلدان وفي الازمان واحكامهم فيها واحدة والعلم يحيط
 ان البريوع ليس مثل الجوع في البدن ولكنه ما كانت قرب من الاشياء شبيها
 فجعلت مثله وهذا امثل من القياس ببقارب تقارب العنق من الظبي
 وبعد قليل بعد الحفر من البريوع فلما كان المثل في الايمان وفي الدواب
 من الصيادون الظاهر لم يحضره الا ما قال عمر رضي الله عنه والله اعلم
 من ان ينظر الي المتقول من الصياد فيجر ما في الايمان منه شيئا

في الدين فادواته ما شئ رفع الي اقرب الاشياء شبه الملائكة الصنع العز
فرفعت الي الكيش وصنع البردوع من العناق تخفض الي الحزم قال الشافعي
وكان طاهر الصمد لا يسل له في الذم لا اختلاف خلقتة وحلفتة فخر في قيته
جوار قيسه على ما كان ممنوعا للناس وانتم انما ان فعلية فقيه المالكه
قال الشافعي ولكم بالفتنة فجمع في انه يفتقر بقيقة يرموه وولده ويختلف
في الارزاق من الملائكة حتى يكون الظاهر عليه عن درهم وفي المبدأ الاخر
ثم بعض درهم قال الشافعي ولما راجازة شواذة العدل وانما شرط
علينا ان نقبل العدل فقيه دلالة على ان يرد الذي خالفه وليس للعدل
علامه تفرقة بعبه وبين غير العدل في بدنه ولا عقله وانما علامة صدقه
بما يقتضيه حاله في نفسه فان كان الاغلب من امر ظاهر الخبر قس
وان كان فيه تقصير عن بعض امر لانه لا دعاء له من الزنوب
واذا اخطأ الزنوب والمعال الصالح فليس فيه الا الاجتهاد على الاغلب من امر
بالقيمين بين حسنة وقبيحة واذا كان كذلك فلا بد من ان يختلف المحدث
فيه واذا اظهر حسنة فقبلت شواذته مما حاكم غيرنا فعلى من ظهور
الشيء كان عليه درهم وقد حكم الحاكم في امر واحد يرد وقبول وهذا اختلاف
وكان على قد فعله ما عليه قال الله كرهت في جوار الاجتهاد فقلت
من اخبرنا بعد العز من محمد الدار وربي عن يزيد عن عبد الله بن الجهاد
عن محمد بن ابراهيم بن الحارث السمين عن يسرين سعيد عن ابي ديس مولى
عمر بن العاص عن عمر بن العاص انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اذا حكم الحاكم واخبره فاصاب فله اجران واذا حكم فاجتهد فاقطع
قلما جوا خبرنا بعد العز من محمد بن يزيد الجاهل قال فحدثت هذه الحديث
ابا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم فقال هكذا حدثني ابو سلمة بن عبد الرحمن
عن ابي هريرة قال قال الشافعي فقال هذه رواية شاذة يرد بها على
وعليكم غيركم وغيركم والشافعي عليه السلام قال فاصاب ما لم يرد بها على
تحت وانتم ممن تفتت قال نعم قلت والذين يردونها بظهورها وما وصفنا

يشترها وغيره قلت واني موضع المطالبة فيها قال فسمي رسول الله صلى
الله عليه وسلم فيما روت من الاجتهاد خطأ وصوابا فقلت فذلك الحق
عليك فقال وكيف قلت ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يشأب
على احدهما اكثر مما يشأب على الآخر ولا يكون الشواب فيما لا يسير ولا الشواب
في الخطا الموصوفا له ان كان اذا اقبل له اجتهاد على الله فاجتهد كما امر
عليه الظاهر كما في الخطا خطا موصوفا كما قلت كانت الفتوى في الخطا فيها
دوي والله اعلم اولى به وكان اكثر من ان يفرقه ولم يشبهه ان يكون له
شواب على خطأ لا يسعه وفي هذا دليل على ما قلنا انه انما كان في الحكم
الاجتهاد على الظاهر دون المقتب وأما علم قال ان هذا لا يجوز ان
يكون كما قلت ولكن ما معنى صواب وخطا قلت له مثل معنى التقابل
الكعبة يصير من الاعاوي يتجلى بها من عابث عنه بعد اقرب من
فيصير بعض ويخطا بعض بنفس الشرح مجتهد صوابا وخطا اذا
قصدت بالاجتهاد من الصواب والخطا قصدت ان تقول فلان اصاب وقصد
ما طلب وقد جهد خطابه تعالى في هذا فكذا اذا ريت الاجتهاد ان يقال له
صواب على غير هذا المعنى قلت نعم على انه انما كان على عاب عنه
الاجتهاد فاذا فعل فقد اصاب بالاشارة كما كنت وهو صواب عنده
على ان ظاهر ولا يعلم الماكن الا الله حل شأوع ونحن نعلم ان المختلفين
في القبلة وان اصابا ما الاجتهاد لاذ الاختلاف يور ان عيلا يكونا مصيبين
المعنى ابا ومصيبا في الاجتهاد وهذا اما صدقنا في الشهود وغيرهم
فيجوز ان يقال صواب على معنى خطأ اعي الاخر قال ما حسب هذا
موضح ما يفتي من هذه قلت فادرك غير هذا اهل الله جل ثناؤه
لما ان يتكلم من النساء من ثلاث وربع وما ملكك ايماننا وجرم
الامارات واكتنا ولا الاحوات قلت نعم قال فلوان رجلا استزى طائفة
فاستبرها اهل التحل لم اصابها قال نعم قلت فاصابها وولدت له دهر
ثم علم انها اخته كيف القول فيه قلت كان ذلك خطأ لا ربي علم بها

فلا يحل له ان يعود اليها ^{في} فقال له في اسرة واحدة حلال له حرام عليه
 غير واحد شي واحد هو ولا احدته علي قلت اما في المغييب فلم ينزل
 اخته ولا واخرا واما في الظاهر فكانت له حلالا لما لم يعلم وعليه حرما
 حين علم وقال ان غير ما يقول لم ينزل انما اصابها ولكنه ما منه
 مرفوع عنه قلت طله اعلم وابها كان فقد فرقوا فيه بين حكم
 الظاهر والباطن والفقهاء اختلفوا في الجهد علي الظاهر وان اخطأ عنهم
 ولم يعلم عن العامة قال اجل وقلت لم مثل هذا الرجل ينكر ان يحرق
 ولا يعلم وخامسه وقد بلغت وفاهه وابيعه وكانت زوجة له واسما
 لجمه ا قال نعم اسماه هذا الكبر ^{في} فقال انه ليس بعد من ينبت
 الرواية منكم انه لا يكون الاحتياط اذ لا الاصل طلبه في غاية تعسبه بدلالة
 وانه قد يسع الاختلاف منه له الاحتياط ^{في} فكيف الاحتياط قلت
 ان الله جل ثناؤه من علي العباد يقول قد علم علي ان في بين المختلف
 وهذا هم السبل الي الحق فصولا ولا له قال فقل من ذكر شي قلت
 نصيب لهم البيت الحرام وارضهم بالتوجه اليه اذ اراوه وتأخذا ذابوا
 عنده وخلف لهم سوا وارضوا وشعبا وقرا وخجوا واربوا واربوا واربوا
 فقال جل ثناؤه وهذا الذي جعل لكم الخيرة لستم واربوا في ظلمات والبر والبر
 وقال جل ثناؤه وعلماؤهم وبلغهم هو يهدون فافهم انهم يهدون
 بالخيرة والعلماؤة فكانوا يعرفون عنه جهة البيت بموتته فلم يتوقف
 اياهم بان قد رآه من رآه سمع في مكانه واخبر من رآه منهم من لم يره
 وابصر ما يهتد به اليه من جبل فيقصد قصده ويخرج بوجهه ويشتال
 وجنوبه وتشمس يعرف مظهرها ويغربها وان يكون من المصلي بالشمس
 ويجوز ان لا يتكلم عليهم تكلفا لالالات بما خلق لهم هذا العقول التي
 وكبرياها ليقصدوا ليقصدوا التوجه للبعين التي فرض عليهم بتقاسمها
 فانما طلبوها ليجزى بها يعقوبهم وعلمهم بالذلال بعد استقامته الله
 والرغبة اليه في تزييتهم فقد ادوا ما عليهم واما ان لهم ان رضه عليهم
 التوجه

عن و

التوجه شرط المسجد الحرام والتوجه شرط الاصابه البيت بعينه بكل حال

الاستحسان

في الاستحسان ولم يكن لهم اذ كان لا يمكن الاطاعة في العواصم امكن من
 عاين البيت ان يقولوا نتوجه حيث لا يتبادر لانه هذا كما قلت
 ولا احتياط ولا يكون الا على مطلوب والمطلوب لا يكون اذ لا يكون الا على
 عين تقع عموما يعني ان كل ما على احد ان يقول ان الاستحسان استلزم
 خالفنا الاستحسان الخبر والخبر من الكتاب والسنة يعني يتأخضاها
 المحند لوصيه كما السنة يتأخضاها من كتاب عنه ليعبر بقصده بالقياس
 وان ليس لاحد ان يقول الا من جهة الاحتياط والا جزمه ما وصفت
 من طلب الحق قال فقل تجوز ان يقول رجل استحسن بغير
 قياس قلت لا يجوز قصده اعني والله اعلم لاحد وانما كان لا يهل
 العلم ان يقولوا دون غيرهم لا يقولوا في الخبريات اذ هو علم ليس فيه خبر
 بالقياس علي الخبر ولو جاز تعطيل القياس جاز لاهل العقول من غير
 اهل العلم ان يقولوا في القياس خبره بما يحضرهم من الاستحسان وانه
 القول بغير خبر ولا قياسا لغيره ايضا ذكرت من كتاب الله وسنة نبيه
 محمد صلى الله عليه وسلم ولا في القياس فقال اما الكتاب والسنة فملا
 علي ولكن لانه اذا امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاحتياط فلا احتياط
 اذ لا يكون الا على طلب شيء وطلعه الشيء لا يكون الا بالليل والليل
 فهي القياسات قال فاني القياس مع الادل علي ما وصفت
 قلت لا اترى ان اهل العلم اذا اصاب رجل لرجل هذا لم يقولوا
 له جلي اقم هذا ولا امة الا وهو خاير من المسوق ليعم بمفهومه
 فخير من من مثله في يومه ولا يكون ذلك الا بان يترظنه بغيره
 فيقبض عليه ولا يقال لاصحاب سبلقة اقم الا وهو خاير من القيم ولا
 يجوز ان يقول لغيره عدل غير عالم بغيره الرقيق اقم هذا القيد ولا يفتي
 الامة ولا اجازة هذا القابل لانه اذا اقامه علي غير صالح يدل علي شئته

اخر الخبر السادس

فمن الله قبل ما افترض الله من طاعته فجميع القول لما في كتاب الله وسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم القول لكل واحد منهما من الله وان تفرقت
فروع الاسباب التي قبل بها عنهما كما اخل وحرم وفرض وحدها بسبب
متفرقة كما شا اجل تناوذه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون

قائمة البیان الخامس

قال الشافعي رضي الله عنه قال الله تبارك وتعالى ومن حيث
خرجت نولي وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
شطره ففر من عليهم حيث ما كانوا يولوا وجوههم شطره وشطرت
جهته في كلام العرب اذا قلت اقصد شطر كذا معروفا انك تعقل
اقصد عين كذا يعني اقصد نفس كذا او كذا تلكه تلقاه جهته اي استقبال
تلقاه وجهه وان كانا معاني واحد وان كانتا بالغا فمختلفة وقال
خفاف بن ندبه

اقول لار ذراع اقبني صدور العيس بني عجم

وقال لقطب الايام عجب

وقد ظلمت شطر بعكم هول لم ظم نفسيكم قطعا

وقال بديع الكرم

ان العيس يرد انتمارها فسطرها بصير العيس مسجور
قال الشافعي رضي الله عنه يريد تلقاها بصور العيين وتحوطها تلقا
جهتها وان اشافني رضي الله عنه وهذا كلام مع غيره من اشعارهم
يبين معنى ان شطر الاشياء قصد عين الشيء اذا كان معينا فبالاصواب
اذا كان معينا فبالاجتهاد بالتوجيه اليه وذلك اكثر ما يمكنه فيه
قاله شافعي وقال الله تعالى جعل لكم السموم لتهتموا بها وفي ظلمات
البر والبحر وقال جل ثناؤه وعلم ما من وبال لخدمهم بهتدون قاله
شافعي فخلق لهم العلامات ونصب لهم المسجد الحرام وامرهم ان
يتوجهوا اليه وانما توجهوا اليه بالعلامات التي خلق لهم والاعمال

الغيبية النافذة
المرسومة
هاتية

التي ركبها فيهم القيا استدلوا بها على معرفة العلامات وكل هذه ابيان وبعثة
منه جل ثناؤه واشهدوا ذلك على عدل منكم وقال جل ثناؤه من ترضون
من الشهود اوابان ان العدل العادل بطاعة الله في تراوهم علاماتها
كانت عدلا ومن عمل بجلالها كان خلافا للعدل وقال جل ثناؤه ولا تقتلوا
الصيد وانتم حرره ومن قتل منكم متعمدا فجزاؤه مثل ما قتل من النعم يحكم به
ذو العدل منكم هدايا بالغ الكعبة فكان المثل عين الظاهر اقرب الاشياء
شعبا في المعظم من البدين فانفتحت من اذهب من تكلم به الصيد من
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على اقرب الاشياء شيئا من
البدن فسطروا الى ما قتل من ذان الصيد اي شي كان من النعم اقرب منه
شيئا فديناه به ولو لم يحتمل المثل من النعم القيمة فيها لم يقدر مثل والبدن
من النعم الاستكرها بالهنا فكان الظاهر لاعا والى المعين بها قاله
شافعي رضي الله عنه وهذا الاحتياط الذي بطله الحاكم بالادلة التي
المثل وهذا الصنف من العلم دليل على ما وصفت قبل هدا على ان
لعمري لا احد ابدان يقول في شيء حل ولا حرم الا من جهة العلم وجوبه
العلم المحض في الكتاب او السنة او الاجماع والقباس ومعنى هذه الارب
معني القياس لانه يطلب فيه الدلائل على صواب العقلة والعدس
والمثل والقباس ما طلب بالادلة لا على موافقة الخبر المتقدم من الكتب
او السنة لانهما علم الحق المعترف من طلبه كطلب ما وصفت قبله من العقلة
والعدل والمثل وموافقته تكون من وجهين احدهما ان يكون الله عز
وجل او رسوله صلى الله عليه وسلم حرموا الشيء منه فهو صواب واجله
لعمري فاذا وجدنا ما في مثل ذلك المعنى فاما ان ينقض منه بعينه كتاب ولا
سنة اطلاقا او حرمناه لانه في معنى الحلال والحرام ويحد الشيء بشبه
الشيء منه والشيء من غيب ولا يجد شيئا اقرب به شيئا من احكامه في
ما ولي الاشياء به شيئا كما قلنا في الصييد يشبه الشيء منه من الناس ويشبه
الشيء من غيره مثل المسبح

العلم

كان متعسفاً اذا كان هذا هكذا فيها يقبل قيمته من المال ويصير الخطا فيه علي الختام والمقام عليه كان حلال الله وحرامه اولى بالاعتقال منه بالتعسف والاستفسار وانما الاستفسار ثلث ولا يقول فيه الاعلام بالاجابة عاقل للتشبيه عليها وان كان هذا هكذا كان علي العلم ان لا يقول الامن جهة العلم وجهته الجهر للآمن والقياس بالادلة علي الصواب حتي يكون صاحب العلم ادياً مستعاضاً خبراً وطالبه الجهر بالقياس كما يكون مستعاضاً البيت بالعباد وطلابه ما قصده بالاستدلال بالاعلام بحجة مدلوله قال بلاخر لازم ولا قياس كان آخره من الاشهر من الذي قال وهو عالم ولما كان القول لغير اهل العلم حائزاً ولم يجعل الله احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقولوا الامن جهة علم مضائقه وجهته العلم بعد الكثرة بالاستدلال والاجماع والآثار ثم ما وصف منه القياس عليه ولا تقتبس الا من جمع الالة في العلم القياس بها وهي العلم باحكام كتابه فنه وادبه وناسخه ومنسوخه وعامه وخاصة وارشاده ويستدل علي ما قيل النادل من بعين رسول الله صلى الله عليه وسلم

فا قال محمد بنه في اجماع المسلمين وانما يكن اجماع في القياس ولا يكون الا حدان يقيس حتي يكون بما مضى قبله من السلف وقاويل السلف واجماع الناس ولا يخلافهم ولسان العرب ولا يكون له ان يقيس حتي يكون صحيح العقل حتي يعرف بين المشتبه والاصل بالقول له دون التثبت ولا يمتنع من الاستماع ممن خالفه لانه قد يشبهه الاستماع بتركه الغفلة ونحوه اذ به تشبهاً في التثبت من الصواب وخليه في ذلك بلوغ غاية جهده والاضا فان نفسه حتي يعرف من اين قال ما يقول ويتركه ما يتركه ولا يكون بما قال اعني منه بما خالفه حتي يعرف فضل ما يصير اليه فليكن ما يتركه ان شاء الله فاما من تم عقله ولم يكن عالماً بما وصفنا فلا يحل له ان يقول بقياس وذلك انه لا يعرف ما يقتبس عليه كما لا يحل لغفلة عاقل ان يقول في ثمن درهم ولا خيرة له يسوقه من كان ناعماً بما وصفنا

بالحفظ

لا يجوز ولا حقيقة المعرف فليست له ان يقول ايضا بقياس لانه قد يذهب عليه عقل المعاني ولذلك لو كان حاقلاً مقصراً العقل ومقصراً عن علم لسان العرب لم يكن له يقيس من قبل نقص عقله عن الالة التي يجوز فيها القياس ولا يقول بسبع هذه او الله اعلم ان يقول اياد الالاجاع لا قياساً فان قالوا قاذرون لا اخباراً التي يقتبس عليها وكيف يقتبس قيل لانه ان شاء الله قل حكم الله اول رسوله وحدت عليه دلالة فيه اوتي عيسى من احكام الله او رسولاً ما حكم به معني من المعاني فقلته في القياس فيها من حكم يحكم فيها حكم النازلة المحكوم فيها اذ كانت في معناها والقياس من وجوه يسمى باسم القياس ويتغير في هذا استدلال القياس كل واحد منها ومصدره اولها ويصيرها ارضع من بعض اقوي القياس ان يحرم الله في نفسه او يحرم رسوله القليل من الشيء فليعلم ان قليله اذ احرم كان كثره مثل قليله في التجريم او اكثر ففضل الكثرة علي الغلبة ولذلك اذا احرم شيء كان الاقل منه اولى ان يكون مباحاً فاما قولنا ناذر من كل واحد من هذا شيئاً بين لثاني مثل معناه قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه الله جل ثناؤه خرج من الموت وما له وما له وانك بعد الاجراء واحرم ان ينظن بظننا عما افلا للتجريم نظير كان ما هو اكثر من الثمن المظهر لثنا من التصريح له بقول غير الحق اولى بحرمته كيف ما في ريدية ذلك كان احرم وقال الله جل ثناؤه فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره فكان ما هو اكثر من مثقال ذرة من الخير احرم وما هو اكثر من مثقال ذرة من الشر اعظم في الماشر وواجب لنا وما اهل الكفر المقاتلين غير المعاهدين واموالهم ولم يخطر على ما فيها اكثر فكان ما نلتنا من ابدانهم دون الكما ومن اموالهم دون كذا اولى ان يكون مباحاً وقد يمتنع بعض اهل العلم من ان يبيح هذا قياساً ويقول هذا معني ما احل الله وحرم وجهه ورم لانه داخل في حمله فهو هو وبينه

لا قياسا على غيره ويقول مثل هذا القول في غيره هذا ما كان في معنى الحلال
فاحل الحرام لم يحرم قال في معنى ان يمين القياس لا يمكن ان يحتمل ان
يشبه بما احتمل ان يكون فيه شبهة من معنيين مختلفين وهو ان
يقع عليه على وجهه دون الاخر فيقول غير من اهل العلم ما عدنا الله
من الكفاية والمسته وكان في مضاهي قياسي والله اعلم وان قال
قال فما ذكر من وجه القياس ما يدل على اختلافه في البان والاسما
والنحو فيه هذا الاول الذي تدبره العامة فله قبل ان يشاء الله قال
الله جل ثناؤه والوالدان يرضعن اولادهن حولين كاملين الى ما لم يوف
وقال وان اردت ان تفسر رضعوا اولادكم فلا جناح عليكم اذا سلبتم
ما اتيتم به لم يوف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه ابنت غنم
ان تاخذ من مال زوجها ابي سبعين ما يكفيها ولدها ولم تأمل ولدها لم يوف
بغير امره فدل كتاب الله جل ثناؤه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم
على ان عليا والوالدان يرضعن اولاده ونفقة من صغار كل من الولدان الاولاد
يخرج علي صلواته في الحال الى ان لا يفي الولد فيمن نفسه فقلنا اذا
بلغ الاب ان لا يفي نفسه فكسب ولما لم يفعل ولده صلواته في
نفقته وكسوته قياسي على الولد وذلك ان الولد من الوالد فلا يضيع
شاهدا منه كما لم يكن للوالدان يضيع شيئا من ولده اذا كان الولد منه
وكذلك الوالدان وان بعدوا والولد وان غفلوا في هذا المعنى ولله علم
فقلنا يفيق على كل جناح منهم من غير محرق وله النفقة على العي
الخير وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم لغيره من المتباج فيه
بعبق فظهر عليه بعد ما استغله ان المتباج رده بالعبق وله جميع
الفعل يعني انه العبد فاستد لنا اذا كانت الفعلة لم تقع عليها صدقة
البيع ويكون لها حصص من الثمن وكانت في ملك المشتري في الوقت
الذي مات فيه العبد من مال المشتري انما جناح له لانها حادثة
في ملكه وصحنا فقلنا كذلك في عمل النخل والبنه لما شبهه وصونها

واولادها

واولادها وولد الجارية وكل ما عرفت في ملك المشتري وصحنا وكذلك وعلى الامة
الشعب وخدمتها قال في معنى فقلنا بعض اصحابنا وغيرهم في هذا
فقلنا بعض الناس الخراج والحزمة والمنافع غير الوطى من الملوكة والمالوكه
لما لاها الذي اشتراها ولدها بالعبق وقال لا يكون له ان يرد الامة بعد
ان يطاها وان كانت ذيبا ولا يكون له ثمر النخل والبن الغنم والاصوفى
ولا ولد الجارية لان كل هذا من الماشية والجارية والنخل والخراج ليس
بشي من العبد فقلنا لبعض من يقول هذا القول اريد قوله
الخراج ليس من العبد والتم من النخل والولد من الجارية ليس من
في ان كل واحد منهما كان حاد في ملك المشتري لم يقع عليه صدقة
البيع قال في معنى ولكن يتفرق في ان ما وصل الي السيد منها ما يفرق
وغير النخل منها وولد الجارية والاشية منها وكسب الغنم ليس منه
انما هو شي يخرج فيه واكتبه فقلنا له اريد ان عارضك معارض
مثل حجتك فقال قضى النبي صلى الله عليه وسلم ان الخراج بالتم
والخراج لا يكون الاما وصفت من التوي وذلك يشق على حكمة
مولاه فباخذ له الخراج عوض من الحزمة ومن نفقة على مملوكه فان
وهبت له هبة فالهبة لا تشق عن شيء لم تكن لما ملكه الاخر وروى في
الاول قال لا يملك الاخر الذي وهب له وهو في ملكه فقلت هذا
ليس بخراج هذه امن رجوعه الخراج قال وان كان فليس من له به
قلت ولكنه يفارق بعض الخراج لانه من غيره وجه الخراج فهو حاد
في ملك المشتري والتمرة اذا اياها النخل فليس من النخل فله
شاع الثمرة ولا يتبعها النخل ولا النخل ولا يتبعها الثمرة وكذلك شاع
الماشية والخراج اول ان يرد مع العبد لانه قد يتكلف فيه ما يتكلف
ثمر النخل لو طازان يرد واحد منهما قال النبي وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مقولنا في الخراج ووطن الشيب وثمر النخل واما لغنا في ولد الجارية
قال في معنى وسواء ذلك كله لانه حاد في ملك المشتري الاستعانة

فيه الا هذا ولا يكون للمالك العبد المشتري شي الا الحراج والخدمة ولا يكون له
ما وهب له العبد ولا لا التقط ولا غيره ذلك مت شي انا قد من كبر لا غير الا
الحراج والخدمة ولا ثمر الخقل ولا ثمن الشاة ولا غيره ذلك لان هذه البس بحراج
قال انشا في روى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي عبد الله ذهب
والنحو بالخير والبريا ليرى الشيعر بالشيعر الا شاة على نذر بيد فلان حد من
رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الاوصاف المذكورة التي سمع الناس
عليها حتى باعوها كالباعين احدها ان يباع منها شيء بمثلها احدى احدى
والاخر دين والاشاء ان يرد في واحد منها شيء على مثله مد ابيد
كان ما كان في معناها حتى ما قيسا عليها وذلك على كل مما يبيع موزونا
لا في واحدتها جمعة المعاني في انها ما كوله ومشرابه والمشراب في
معنى المأكول لانه على الناس اما قوت واما غذا واماها ووجدت
الناس شعرا عليه باعوها وزنوا بالوزن اوزي من الاحاطة
عن الكيل اوزي مثل حتى الكيل وذلك مثل العسل والسنن والزيت
والسكر وغيره مما يوزن ويشرب ويباع موزونا فان انا في فان قال
قائل ان يوزن ما يبيع موزونا ان يقياس على الوزن من الذهب والورق
فيكون الوزن بالوزن اوزي ان يقياس من الوزن بالكيل فيسأل له ان
شاة الله ان الذي منعها صلا وصفت من قياس الوزن بالوزن ان يصح
القياس اذا قسست الشيء بالشيء ان يحكم له حكمه فلو قسست العسل
والسمن بالذنا نير والدرهم فقلت انما هو من الفضل في بعضه على بعض
اذا كانت جنسا واحدا قيسا على الذنا نير والدرهم ان كان يوزن بشيء
بالذنا نير والدرهم ان كان يوزن بشيء بالذنا نير والدرهم فقد اعسل
وسمنا اني اجل فان قال فخير مما اجاز به المسلمون قبل ان شاة الله
فاجاز له المسلمين له لنتيق عليه انه غير قياس عليه لو كان قياسا عليه
كان حكمه فلم يحل ان يباع الا لا بيد كما لا يحل الذنا نير بالدرهم الا اذا
فان قال ان هذا كمن قسست على الكيل حكمت له حكمه قلت ثم لا اوزي

بينة

بينة ثم يحال فان قال فلا يجوز ان يشتري به حصة نقد الثلاثة
ارطال فبينة اني اجل قلت لا يجوز ان يشتري به الا ثمن من المأكول والمشروب
بشئ من غير صفه الي اجل حكم المأكول المكمل حكم المأكول الموزون
فان قال فما يقول في الذنا نير والدرهم قلت فبينة اني انفسا
لا يقاس شيء من المأكول عليه الا ان ليس في معناها والمأكول المكمل يحكم
في نفسه ويقاس به ما في معناه من الكيل والموزون عليه لانه في معناه
فان قال فما ذوق بين الذنا نير والدرهم قلت لم اعلم بخلافه من اهل
العلم في ان يوزن بشيء ماله ذنا نير والدرهم الطاهر المكمل والموزون
الي اجل وذلك لا يحل في الذنا نير والدرهم وان لم اعلم منهم بخلافه اني
لو علمت معدنا فادبته الحق فيما خرج منه ثم اقامت فضته او زعبه
عندي رهي كان عليه في كل سنة ادا وكانها ولو حصدت طعام ارضي
فما خرجت عشرة ثم اقامت عنده في كل سنة ادا وكانها ولو حصدت طعام ارضي
استنكت لرجل شيا فبق على ذنا نير والدرهم لانه الايمان في كل ماله
للمس الا لادبته فان قال فقلت فلا خياستة في باق سما وصفت
لك في شامي ووجدنا عاصمي اهل العلم ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قضى في جنابة الحر المسلم على الحر خطا يمة من الا بل على عاقلته
الحامي وبما فيه انما في مصفى ثلاث سنين في كل سنة ثلثها وباسان
معلومة فان شامي فذل علي معاني من القياس سا ذكرها ان شاة
الله بعض ما يحضر من شاة راجعنا عاصمي اهل العلم انما في الحر
المسلم من جنابة عدا او فساد امال الاعد على نفس او غيره ففي ماله
دون عاقلته وبما كان من جنابة في نفس خطا فعلى عاقلته شاة
وجوبها مع جميعه على ان يعقل العاقل ما بلغ ثلث الدية ثم
جنابته في الحراج فصا عدا عاقلته فورا فيما دون الثلث فقلت
بعض اصحابنا لا يعقل العاقل ما دون الثلث وقال غيرهم
يعقل العاقله الموصفة وهي نصف العشر فصا عدا ولا يعقل

ما دونها قال انشا فحي فقلت ليعلم من قلنا يعقل فهدى الله ولا يعقل
دونه هل يستعمل القياس على السنة الابا وحدهم قال وما هي الفلة
ان يقول لنا وجدنا النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدين على العاقلة
قلت به اتباعا لما كان دون الدية ففي مال الجاني ولا تقضى على الدية
غيرها الا بالاصل ان الجاني اولى ان يعزم جنايته منه غيره كما يعزم
في غير الخطا في الجراح وقد اوجب الله على القاتل خطا بدورته فزعمت
ان الدية بما لا يلزم من جنايته واخرجت الدية من هذه المذمة
انما عا وكذا لك انبي في الدية وامر في ما دونها ان يكون في ماله لانه
اولي بعزم ما جني منه غيره وكما اقول في المسيح على الجفان بخصه
بالخير عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا اوجب عليه غيره او يكون
القياس من وجه ثامن قال وما هو قلت اذ اخرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم الجنانية خطا على النفس مما جبا الجاني على غير
النفس ومما جني على نفسه عظم فعمل عاقلة يفهمه ولو هو الاكثر
جعلت عاقلة يفهمه الا في من جنانية الخطا لان الاقل اولى ان
يفهمه من من الاكثر اولى من مثل معناه قال هذا اولى المعنيين
قياسا عليه ولا يثبت هذا المسيح على الفهم فقلت هذه
كما قلت ان شاء الله واهل العلم مجمعون على ان يعزم العاقلة
الثلثة واكثر واجامعهم دليل على انهم قد قاسوا بعض ما هو اقل
منه الدية بالدين قال اجل قال انشا فحي فقلت له فقد قال صاحبنا
ما سمعت ان يعزم العاقلة ثلث الدية قصا عذر حتى انه الامر
عندكم اتوايت ان اخرج له محقق يحتمل قال وما هي قلت انما
وانت بعد ان علي ان يعزم العاقلة الثلث فاكثروا بملفان فيما هو
اقل منه وانما فاجتبت الحجة باجماعي واجماعك على الثلث ولا خير
عندك في اقل منه ما تقول له قال اقول ان اجماعي من غير الوجه
الذي ذهبت اليه اجماعي انما هو قياسا على ان العاقلة اذ لم يمت
الاكثر

الاكثر ضمنت ما هو اقل منه فمن حرك الثلث ارايت ان قال لك غيرك
بل يعزم تسعة اعشار ولا مفر ما دونه قلت فاذ قال لك الثلث
مفر من عزمه واما قلت يعزم معه او عنه لانه قادم ولا يعزم ما دونه
لونه غير قادم قال اتوايت من الامال له الا درهمين اما بقدره ان
يعزم الثلث يعزم الدرهمين فيقال له الامال له او رايت من له دينا عظمه
هل يقدره الثلث فقلت له اتوايت لو قال لك هو لا يقول الامر
عندنا الا بالامر جميع عليه بالمدينة قال والامر جميع عليه بالمدينة
اقوم من الاجار المتفرج فكيف تكلفه ان يحكي لنا الاضعف من
الاجار المتفرج وامنع من ان يحكي لنا الا نوقم الامر من الامر
الحق عليه قلت افاذا قال لك ما قبل لقلة الخبر وكثرة الاجماع
عن ان يحكي وانت قد صنعت مثل هذا فنقول هذا امر جميع عليه
قال لست اقول ولا احسم اهل العلم هذا جميع عليه الا لما لا يملك
علما به الا قال لك وحكمه عن من قبله كما ظهر اربع وكثير من الخبر
وما اشته هذا او قد ادره يقول الجميع عليه واحد ما لم يمت من اهل
العلم كثير يقولون بخلافه واحد عامة اهل البلاد ان علي خلا ف
ما يقول الجميع عليه فقلت له فقد يلزمك في قولك لا يعقل ما دون
الوجه مثل ما زعم في الثلث قال ان في فيه حجة بان رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم يقض فيما دون الموضحة بشي فقلت له
له اتوايت ان عارضك معا ومن فقال فلا قضيت فيما دون الموضحة
بشي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقض فيه بشي قال
لست ذلك له وهذا اقل من قضيت فيما دونها يسعون فامرهم ما دونها
من الجراح قلت فلكه يقول لك وهذا اقل من يعقل العاقلة
ما دون الموضحة فامرهم ان تعقل العاقلة ما دونها ولو قضى
في الموضحة لم يقض فيما دونها على العاقلة ما منع ذلك العاقلة
ان تفرم ما دونها اذ اعزمت الاكثر من الاقل كما قلنا نحن وانت

واجتمع علي صاحبنا ولو جاز هذا لك جاز عليك ولو قصصه النبي صلى الله عليه وسلم
بشخص العبد علي العاقلة ان يقول قائل في نفس العبد والديه ولا
يخرج ما بينهما ويكون ذلك في مال النبي ولكن هذا غير جائز والعقل فيه ان
جميع ما كان خطأ علي العاقلة وان كان درهماً وقتاً له
قد قال بعض اصحابنا اذا جاني العبد جناية فاني علي نفسي او
ما دونها خطأ ان في ماله دون عاقلة ولا تعقل العاقلة عما فعلها هي
جناية حر وان قصص رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عاقلة الحر تحمل
جنايته في حرا اذا كانت عموماً لا جناية به خطأ وكذا في جناية في العبد
اذا كانت عموماً من خطأ والله اعلم وقلت يقولنا فيه وقلت من قال
لا تعقل العاقلة علي تحمل قوله لا يعقل جناية عبيد لانها في عفة دون
مال سيده وسيد غيره فقلت يقولنا ورايت ما اجمعنا به من هذا
صحيحه فخلط في بعض السنة قال اجل قال قلت له وقال
صاحبك وغيره من اصحابنا جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دينه
ففي عينه نصف ثمنه وفي موصيته نصف عشر ثمنه والضا فيه
قلت في جراح العبد ما نقص من ثمنه قال فانا ابدأ فاسلك عن
حجبتك في قول العبد جاني ثمنه كجراح الحر في دينه اذ عاقلة ام قايما
قلت اما الحر في رسول الله فمن سعيد بن المسيب قال فاذا ذكره
قلت اخبرنا سفيان بن عيينة عن من شربا بن سعيد بن المسيب
انه قال عقل العبد في ثمنه فسمعته منه هكذا الكبر اور بما قال جراح
العبد في دينه قال اخبرنا الشافعي يعني يحيى بن حسان عن
الليث بن سعد عن ابن شهاب عن بن المسيب انه قال جراح العبد
في ثمنه كجراح الحر في دينه قال بن شهاب وان ناسا يقولون يقوم
مسلمه قال فكما ناسا لنك خبرا تقوم به حجبتك فقلت قد
اخبرني ابن الاعرج في خبره عن احمد بن ابي المصيب قال فليس
في قوله جرح قلت وما اذ عبت ذلك فترده علي قال فاذا ذكر المحرم فيه

قلت

قلت قلت فيلسا علي الجناية علي الحر قال قد بقار الحر في اذنية الحر
موقنة ودينه ثمنه فيكونها السلب من الاب والذواب وغير ذلك اسبه
لان في كل واحد منهما ثمنه فقلت فبما هذا احد قال لا تعقل العاقلة ثمن
العبد عليك قال ومن اين قلت يقول لك لم قلت تعقل العاقلة ثمن
العبد اذا جني علي الحر بيمينته وهو عندك بمنزلة الثمن اذا جني عليه
الموقنة وهو عندك بمنزلة الثمن ولو جني علي بغير ضمانه فمهما
في ماله قال هو بنفس بيمينته قلت والبغير بنفس بيمينته علي قال قلت
قال ليست بيمينته المومن قلت ويقول لك ولا العبد حرمة الحر في كل
امر قال الساجدي فقلت له هو عندك بما مع الحر في هذا المعنى
فتعقله العاقلة قال نعم قلت وحكم الله في المومن يقتل خطا بدينه
وتحريم رقية قال نعم قلت وزعمت ان في العبد عزم رقية كفي في الحر
وتن وان الثمن كالدية قال نعم قلت وزعمت انك يقتل الحر بالعبد
قال نعم قلت وزعمت انما يقتل العبد بالعبد قال فانا اقول قلت
قد جامع الحر في هذه الما في عندنا وعندك في ان دينه وبين الملوك
ملكه فصار في كل جرح وجامع البغير في معنى ان دينه ثمن فكيف
اخرت جراحته ان يجعلها كجراحة البغير فيجعل فيه ما نقص ولم يجعل
جراحته في ثمنه كجراح الحر في دينه وهو جامع الحر في خمسة معاني
وقرار في معنى واحد البس ان تقصه علي ما جامع خمسة معاني
اولي يك من ان نفسه علي ما اجمع في معنى واحد من ان جامع الكفر
في اكثر من هذا ان ما حرم علي الحر حرم عليه والحد والصلاة
والصوم وغيرها من الفرائض وان ليس من البراءة بغير البس قال
اريت دينه ثمنه قلت وقد رايته دية المرأة نصف دية
الرجل فامسك ذلك جراحا ان يكون في دينه كما كانت جراح الرجل بدينه
وقلت له اذا كانت الدية في ثلاث سنين اطلاقا فلا تأخذين قد
زعمت ان لا يل تكون بصغة دية فكيف اكثر ان تستمر بال

بعضه الى اجل ولم تقسمه على الدية ولا على الكتابة ولا على المهر وان
تخير في هذا كله ان تكون الابل نصفه وديار الجاهل ثلثه القاس وحالعت
الحديث نها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه اذا استسلف بعيرا
من بني قنبر بعد قال السر بعد من مسعود قلت وفيه اجمع النبي صلى
الله عليه وسلم حجة قال لان ثقت عن النبي صلى الله عليه وسلم
قلت هو ثابت باستسلافه بعيرا وقضاه حبل منه وثابت في الديان
عندنا وعندكم وهذا في معنى السنة قال فما الخبر الذي يقاس عليه
قلت اخبرنا ابي عبد الله بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي رافع ان
النبي صلى الله عليه وسلم استسلف من رجل بعيرا فجاءه ابل قال
قامون انما قضيه اياه فان خي الناس احسنهم قضا قال فما الخبر
الذي لا يقاس عليه قلت ما كان الله فيه حكم منصوص ثم كانت رسول
الله صلى الله عليه وسلم سنة بتحقيق في بعضه الفرض دون بعضه
بالرخصة فيما رخص فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم دون
ما سواه وانما تقضى ما سواه عليه وهكذا ما كان لرسول الله صلى الله
عليه وسلم من حكم عام بشي ثم من جهة تفرقة حكم العام قال وتلك
ما اذا قلت فرض الله تباركه وتعالى الوضوء على من قام الى الصلاة
من يومه فقال اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى
المرافق واسجروا برؤسكم ولا يحكم اليكم في الكعبين فقصده الرخلة
بالفرض كما قصده ما سواه فانما من اعضاء الوضوء فاما مسح رسول
الله صلى الله عليه وسلم على الخفين لم يكن لنا ولا الله علم ان مسح على
هما ولا يرفع ولا يرفع ولا يرفع قياسا عليهما وثبتنا الفرض في اعضاء الوضوء
كلها وارخصنا مسح النبي صلى الله عليه وسلم في المسح على الخفين
دون ما سواه قال فبعد هذا خلافا لما ان قلت لا يخالف سنة
لرسول الله صلى الله عليه وسلم كتاب الله حال قال فامعني هذا عندك
قلت نعم ان يكون بفرضه ما سواه القديمين انما من لاهني عليه

للمسما

للمسما كامل الطهارة قال ويجوز هذا في اللسان قلت نعم كما اذا لم يقوم
الي الصلاة من هو عليه وضوءه فلا يكون له الواجب الوضوء استسلافه
وسمى الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاتي وصلاة بوضوء واحد
قال الشافعي قال الله تعالى والسارفة والسارفة باقطعوا ايديهما الاية
قلت السنة على ان الله لم يورد باقطع كل السارفة ذلك لكنه دلل سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم بان مسح اية يده في الغرض في غسل القدمين
من لاهني عليه المسما كامل الطهارة قال فاما مثل هذا في السنة قلت
نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم على بيع الثور والقر الا مثلا بثلث وسيل
عن الربيع بالقر فقال استقص الربيع اذا لم يسقط فقلت نعم فري عنه
وزي عن المواتية وهي كل ما عر كبله مما فيه الواسن الجنس الواحد
يجزى لا يبر في كبله منه وهذا كله يجمع المعاني وخص ان يتبع العمل بها
تخصها بما لا يملكها بالهنا بالهنا فخصنا في الواجبات ما خاصه وهي بيع الربيع
بالقر ودخله في المخرصة ما خاصه فاستثنينا التخييم مما عاين في كل
شي من صنف واحد ما كان له بضعة جزاء وبضعة تكيل للمراينة واختلفنا
الربيع ما خاصه ما طالع من الجمال التي حرروكم احد الخمرين بالآخر وله
يعمل قياسا عليه قال فما وجه هذا قلت يتجمل وجهين اولهما وجه
عندي والتمس علم ان يكون ما عر عليه حمله اراد به ما سوى الواجبات
وتجمل ان يكون تخصص فيه بعد وجوبها في جملة الربيع وانما ما سواه
فعلينا طاعة ما حلال ما حلال وتخييم ما حرمنا ان الشافعي رحمه الله
رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية في الحر المسلم يقتل خطا مائة
من الابل وقضى بها على العاقلة قال الشافعي وكان العبد يخلع
للخطاي العود والماء خروجا فدية فانه يكون فدية فدية كان قضا
رسول الله صلى الله عليه وسلم على كل امرئ دما الزمة انما هو في ماله
دون ماله غير الا في الحر يقتل خطا فخصنا على العاقلة في الحر يقتل
خطا بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلنا الحر يقتل عمدا

أهل

إذا كانت فيه دية في ماله الجاني كما كان كل جاني ماله غير الخطأ لم تقص الزمة
من عزيم بغير حرج خطا على ما زعم بعض الخطاة ^{الشأن} وإن قال قائل
وما الذي يفرم الرجل من جنايته وما زعم غير الخطأ قلت قال الله تعالى
وأقول النفس صدقانهن محلة وقال وأحقوا العصاة وأتوا الزكاة وقال
فإن جهرتم بما استثنيتم من الهدى وقال والذين يظاهرون منكم من
نساءهم ثم يعودون لما فعلوا فتيروا فيه من قبل إن يمسوا وقال
قتل منكم متحدا فجزا مثل ما قتل من النعم وقال فكفارته إطعام عشرة
مساكين من أوسط ما قطروا عليهم وقصص رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن عليا الأموال حقه بالنها وما أفسدنا ألو شيئا الليل ضامن علي
أهلها فدل الكتاب والسنن وما لم يختلف المسلمون فيه أن هذا كله يقع على
الرجل بغير وجوب الله عليه وأوجبه الله عليه فلا دم عليه بوجوه أربعة
وأما لا يكلف أحد من عباده ولا يجوز أن يجزى رجل بغير غير الجاني إلا في الموضع
الذي سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه خاصة من قبل الخطأ
وجبايته على الأديمين خطأ والقياس فيما جاز على بهيمة أو متاع أو
غيره على ما صنعت أن ذلك في ماله لأن الأكثر المحروق أن ما جنى
في ماله ولا يقياس على الأقل ويترك الأكثر المحقول ويخص الرجل
المحرق بقتل المحرق خطأ فتعقله العاقلة ويحكم من جنايته خطأ على
نفسه وأجرح خبرا وقينا سابقا ^{الشأن} وقصص رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الجنين بغيره عبدا أو حرة وقوم أهل العلم أنهم حسنا من
الأهل فلم يلحقه إن رسول الله صلى الله عليه وسلم سأل عن الجنين
أذكر أم أنثى إذ قضيت فمساوا بين الذكر والأنثى إذ سقط ميتا ولم
سقط صانعات جعلوا في الرجل سابعة من الأمل وفي المرأة خمس سنين
فلم يجز أن يفا من علي الجنين شيئا من قتل الزنا بل علي من عرقته
جنايته موفتان موفات تغفر في ماله بين الذكر والأنثى وإن لا يختلف
الأناس في أن لو سقط الجنين حيا لم مات كانت فيه دية كاملة إن كان

ذكر

ذكرنا فدية من الأمل وإن كان أنثى فخمسون من الأمل وإن المسلم ميتا
علمت لا يختلفون في أن الرجل لو قطع الموي لم تكن في أحد منهم دية
ولا أرش والجنين لا بعدوان يكون حيا أو ميتا فلو أحكم فيه رسول الله
صلى الله عليه وسلم حكم فارق حكم السفوف والأحياء والأموات وكانت
مغيب الأركان الحكم مما حكم به علي الناس اتباعا لأمر رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فلو قتل رجلا وجرحا قاتل وجرحا واحد والله أعلم
قال ما حو قتل يقال إذا لم تعرف له حياة وكان لا يصلح عليه ولا يرث
ما حكم فيه أن جانيه علي إمره وقت فبرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئا قوم المسلمون كما وقت في الموضع قال فهذا وجه قلت لا يبين
المحدث أنه حكم به بهذا المعنى قال هو المدة دية الرجل وهو الأمل دون
إيمه لأنه عليه جاني ولا حكم للجنين يكون بعد موته أو لا يورث من الإرث
قال فله أقول صحيح قلت الله أعلم قال فإن لم يكن هذا وجه فما
فعلى هذه الحكم قلت يقال له من بعد العبادان يحكموا بها قال وما
يقال لغيره مما دل الخبر على المعنى الذي حكم به فلو حكم سنده تعبدوا
بما لا يعرفوا المعنى الذي تعبدوا به في السنن فقد أساءوا عليه ما كانت
في مثل معناه قال فذكر ما وجب عليه هذا إن حفر في عجمه ما يقاس
عليه ولا يقاس فقلت له قصص رسول الله صلى الله عليه وسلم
في المرأة من الأمل والعلم إذا حبلها مشتمرا وإن أحسن أسكتها وإن أحب
ردوها وصاعا من تمر وقصصه أن أخرجه باللعان فكان معقولا
في الخراج باللعان إن أذا البنت عبدا فاذن له خراجا ثم طهر ميتة
عليه عيب يكون له رده فإذا ذن من الخراج والعبد مملوك فبغيره
خصصا من أصاها لأنه لم يكن في ملكه إلا تابع ولم يكن له حصه من
الثمن والآخرون في ملكه وفي الوقت الذي خرج فيه العبد من ضمان
بأبعد إلى ضمان فكان العبد لو مات مات من مالي وفي ملكه فلو شئت
حسنت بعبه فكذا كان الخراج فقلنا بالقياس على حديث أحمد ج

بالضمير نقلنا كما خرج من غير حيل استقرت وولد لها شبة او حارة
اشترت بها فهو في مثل الخراج لانه حدث في ملك مستأجره لا في ملك بائع
وقلت اني المصلحة انما عا لا يرسل الله صلى الله عليه وسلم
ولم نقس عليه وذلك ان الصفة وقعت على شاة بعينها في البيت
محمودا من غير المعنى والقيمة ونحوه فلو كان في البيت والقيم مختلف
والباقي كل واحد منهما مختلف بل انقص فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم بشئ موقت وهو صانع من ثم قلنا به انما عا لا يرسل الله
صلى الله عليه وسلم قال ولو اشترى رجل شاة مصره فباعها
ثم رضى بها بعد العلم ببيع الترخيص فامسكها اشرا فباعها ثم ظهر من افعلي
عيب دل عليه له البائع غير التصريح كان له ردها وكان له ان لا يرد
ثم عتله الخراج لانه لم يقع عليه صفقة البيع وانما هو حادث
في ملك المشتري وكان عليه ان يرد في اخذ من بين التصريح صاعا
من ثم كما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون قد قلنا
في لبن التصريح خبرا وفي اللبن بعد التصريح قيا ما على الخراج بالقرآن
ولبن التصريح بمقابلة اللبن الثلاث فبعض حادث في ملك المشتري
لم يقع عليه صفقة البيع فان قال قائل ويكون امر واحد يوجد
من وجهين قبل ثم اذا جمع امرين مختلفين او امورا مختلفة فان
قال فمثل في ذلك شاة غير هذه اقلت المراد بيلزها وفاء زوجها
فبعض ثم تزوج فبعض في الزوج له الصداق وعليها العدة
والولاء والحق ولا حد في واحد منهما وميراث بينهما ولا تنكاح وان
يكون الزوجة مسنحا بلا طلاق فيملك له اذا كان لها حلال الحال
في شئ من الطلاق والعدة وحقوق الولد ودر الحد وحكم عليه اذا كان
حيا كما في الماهن حكم الحراري ان لا يضر عليه ولا حد له انما يشاهد له
النكاح اذ علم به ولا تنكاح وان لا يكون الفسخ طلاقا لانه ليس
بزوجة ولهذا الشاة مثل المرأة تنكح في عدها قال وفي احد اهل
العلم

العلم قد سماه وحده شاة مختلفين في بعض امورهم فهل يسعهم ذلك فقلت
له الاختلاف وروى ان احدهما يحرم ولا يقول ذلك في الاخر قال فما الاختلاف
الحرم وقلت كل ما تأمر الله به المحرم في كتابه او على لسان نبيه صلى الله
عليه وسلم منصوصا بانما على الاختلاف فيه لمن علمه وما كان من ذلك
يحتل النساء ويل ويدرك قيا ساقذه المتأخره والقباس على معنى قوله
الخير والقباس وان خالفه فيه غيره لم اقل انه يفتى عليه حنيف
الاختلاف في المنصوص قال فهل في هذه من جهة شين وروى ابن الاختلاف
قلت قل الله جل ثناؤه في ذم التفريق وما تنفرق اليه او تفرقا
الا من بعد ما طه ثم البينة وقال جل ثناؤه ولا تكونوا كالكاذبين تفرعوا
واختلقوا من بعد ما جاءهم البينات فقدم الاختلاف فيما طهرت به
البينات فامسكوا لغوا فيه الاختلاف وقد مسئلة بالقتل والشهادة
وغيرها قال فمثل في بعض ما اختلف فيه من روى قوله من السلف
ما الله فيه من حكم يمثل التأويل وعلى ما وجد على الصواب فيه دلالة
فقلت قل ما اختلفوا فيه الا وجه فاعندنا فيه دلالة من كتاب الله او
سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم او قيا ساقذه او على واحد منهما قال
فاذكره شيئا فقلت له قال الله عز وجل والمعلقان يقرع من انفسهم
فلا تفرقوا فقال لست عابشة رضى الله عنه الا قرأه لا اظها روفا له
عنى معنى هو يهاز بدين ذابيت وابن عمر وغيرهما وقال نفع من اصاب
النبي صلى الله عليه وسلم الا قرأه الحيف ولا جعلوا المطلقة حتى
تغتسل من الحيف الثالث قال الله عز وجل وقال في امر من تزوجة
ذهب به لا وهو لا اقبلت بجمعه الا قرأه بها او كان والاوقات
في هذه الاعلامات ثم على المطلقة حبس في النكاح يباين النكاح
حتى يستكملها وذهب من قال الا انما الحيف فيما ارى والله اعلم
الي ان قال المواقف اقل الاسماء لانها الاوقات والاوقات اقل من
بينها والحيف اقل من الماظهر هو في اللغة او في العدة ان يكون وقتا

كما يكون اللهل وقتا فاصلا بين الشهرين ولعله ذهب الى ان النبي صلى
الله عليه وسلم امر في مي واطاس ان يستبرأين قبل ان يوطئوا بحضه
فذهب الى ان العده استبراء وان الاستبراء حين وان فرق بين استبراء
الامة والحرة وان الحرة تستبراء ثلاثا حين كمال تخرج منها الى الطهر
كما تستبراء الامة بحضه كاملة تخرج منها الى الطهر ان الله يقول فقال هذا
منه حين فكيف اخبر غيره والامة بحضه لمعين عندك قال الله تعالى
فقلت له ان الوقت برونه الهة انما هو علامة جديها الله للشهود
والهلال غير الليل والنهار وانما هو اجماع الثلاثين او تسع وعشرين
كما يكون اللهل ثلاثون والعشرة والعشرون جمعا بينا نفق
بعدة العدة ليس له معنى غير هذا وان العز وان كان وقتا فهو من عده
الليل والنهار والحيض والطهر في الليل والنهار من العده وكذلك شبه
الوقت بالحجود وقد تكون الحجود في اظلمة فيما حدث به وحارجه منه
غير ما من منه فهو وقت بمعنى قال وما المعنى قلت الحيض هو ان يرضي
الرحم الدم حتى يطهر والطهر ان تفرج الرحم الدم فلا يطهر والعمر
الحض لا ارسال فالطهر اذا كان يكون وقتا اولي في اللسان بمعنى
القرن لانه جلس الدم قال ايضا في واسر رسول الله صلى الله عليه
وسلم عمر حين طلق عبد الله بن عمر امراته حارضا انه يامره برجعتا
وحبسها حتى تطهر ثم يطلقها صامن غير جماع وقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم تملك العدة التي امر الله ان يطلق لها النساء يعني
والله اعلم قول الله اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن فان خبر
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله ان العدة الطهر دون
الحيض وقال الله جل ثناؤه ثلاثه فتره وكان علي المطلق ان تأتي
بثلاثة فتره فكانت الثالث لها طلع وقتها فان حمل حتى يكون
او يوتيس من الحيض او ينجف ذلك عليها فنعقد بالشهر والسنين
للفصل معني لان الغسل اربع غير الثلثة وبارز من قال الفصل

عليها

عليها ان يقول لو قامت ستة او اكثر لا تقفصل لم تحل فكان قول من قال
الاقدار للظهار شبه معنى الكتاب واللسان واصبح علي هذه المعاني والله
اعلم قال الشافعي فاما امر النبي صلى الله عليه وسلم ان تستبراء السنين
بحضه فان الظاهر لان الطهر اذا كان شقلا للحيض ثم حاضت الامة
حيضه كامله صحى حية انما يصح حيضه بان بكل الحيض فبأي شيء
الطهر كان قتل هذه شبه كامله صحى حية فبأي شيء من الحمل في الظاهر المقيد
تقته بمعنيين استبراء ومعني غير استبراء مع استبراء فقد جازت بعينين
وطهرين وطهر ثالث فالأول منها الاستبراء كانت قد جازت بالاستبراء
موتين ولكنه لا يريد بأصح الاستبراء التبعيد قال الشافعي فقال
او يتوجب اوضح وقد بينا بعض هذا في اختلاف الروايات في عده من السنة
وفيه دلالة للمعاني ما سالت عنه وما كان في معناه ان شاء الله تعالى
قال الشافعي وقال الله جل ثناؤه والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثه
فتره وقال والراعي يستبرأ من الحيض من نفسها ان ابرئتم فعدتهن
ثلاثه فتره والراعي لم يحض وان الاحمال اجلن ان يحض حملن
وقال والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجهن يتربصن بانفسهن اربعة
اشهر وعشرا وقال بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ذكر الله في المطلقات ان عده الحوامل ان يحضن حملن وذكر
في المتوفى عنها ان تعقد اربعة اشهر وعشرا وان تضع حملها حتى تأتي
العدتين فماذا لم يكن وضع الحمل انقضت العدة انما قال الله في
لا تدفعن الي ان وضع الحمل براءة وان الاربعه اشهر وعشرا تقيد
فان المتوفى عنها تكون في غير عدول بها وقتا في اربعة اشهر وعشرا
وانه وجب عليها شيء من وجهين فلا يسقط احداهما كل واحد وجب عليها
حقا لوجباين لا يسقط احداهما حتى لا يكونا كذا يكون في عدتها
واصبحت اعتدت من الاول ثم اعتدت من الاخر قال الشافعي
وقال غيره من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وضعت

ذابطنها فقد حلت والى نزوجها علي السدي وقال الشافعي وكان في الاربعة
معملة للمعنيين معا وكان الشهدا بالطلاق هذا ان يكون الخلق انقضا
العدة فقلت ستة رسولا الله صلى الله عليه وسلم علي ان وضع الحمل
اخرا لعدة في الموت وفي مثل معناه الطلاق في الشافعي اخبرنا
عن ابيه ان سبعة للاسجد بن جفث الحارث وضعت بعد وفاة زوجها
بلسان قريتها ابو السنا بل بن بعلك فقال قد تصنع للزوج
انها اربعة اشهر وعشرا فذكر ذلك سبعة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم فقال كذب ابو السنا بل اوليس كما قال ابو السنا بل قد حلت
فقد وجب قال الشافعي فقال امامنا دل عليه السنة فلا جرة في احد
خالف قول السنة ولكن اذكر من خلا فهم ما ليس فيه من سنة ما دل
عليه القرآن ونصا وسبقنا اذ دل عليه القياس فقلت له قال الله جل
جلاله والذين يقولون من نسا ثم يترفع اربعة اشهر فان قالوا فان
الله غفور رحيم وان غفر ما الطلاق فان الله سمع عليم فقال الاكثر
من روي عنه من اصحابنا النبي صلى الله عليه وسلم عننا اذ امنت
اربعة اشهر وقيل المولي فاما ما فينا وما ان يطلق وروي عن غيرهم
مننا احيانا النبي صلى الله عليه وسلم عن عمة الطلاق انقضا الاربعة
الاشهر قال الشافعي ولم يخلف في هذا عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم ما به هو واي شي قال فاني في المولى ذهبت قلت ذهبت
الي ان المولى لا يلزمه طلاق وان اموتة اذ طلقت عنها لم اعرض له
حتى يفتي الاربعة اشهر فاذا امنت اربعة اشهر قلت له في اطلاق
والقيمة الجماع قاله وكيف اخبرته عن القول الذي به قال قلت
رايتما شئ يعني كتاب الله والمعلق قال وما دل عليه كتاب الله
قلت لما قال الله عز وجل الذين يؤمنون من نسا له الاربعة كما
انما هي في الآية ان من انقطع الله عز وجل اربعة اشهر في سبي

لم يكن عليه سبي حتى يمضيه اربعة اشهر قال فقد يحتمل ان يكون الله
جعل له اربعة اشهر يعني فيها كما يقوله قد اجلتك في سابعه الاربعة
اشهر فتعني فيها سبعة فقلت له هذا لا يتصور من خطبه به حتى يشترط
في سياق الكلام ولو قال قد اجلتك في اربعة اشهر كان انما اجله اربعة
اشهر لا اربعة سبلاحي تنقضي ولم يفرغ منها فلا ينسب اليه ان له
يفرغ منه الاربعة فانه اخلف في الفراغ منها ما بقي من الاربعة الاشهر
شي فاما لم يبق منها شي لزمه احسن الخلف وقد يكون في هذا الدلالة
علي ان بقا الاربعة قد بقي منها ما يخط العلم انه لا يثبت فيما بقي
من الاربعة وليس في الغنة دلالة على ان لا يفي في الاربعة الا
بعضها لان الجماع يكون في طرفة عين فلو كان على ما وصفت تراه حاله
الاولي فاذا زال ما صار الي ان الله حقا عليه فاما ان يفي واما ان
يطلق فلم يكن في احوال الامة ما يدل على ان معناه غفرا وذهبت اليه
كان قولنا ولا نلزمها بما يوصف لانه ظاهر هذا القرآن على ظاهره
حتى ياتي دلالة منه او سنة او اجماع ما يدل على ما نلزمه فلو
واشي في الآية ما دل على ما وصفت قلست لما ذكر الله ان المولى
اربعة اشهر ثم قل فان قالوا فان الله غفور رحيم وان غفر ما الطلاق
فان الله سمع عليم فذكر الحكمي ما لا فصل بينهما انما يقعان
بعد الاربعة الاشهر لانه انما جعل عليه الغنة او الطلاق وجعل له
الحار فيها في وقت واحد فلا تقدم واحد منهما صاحبه وقد ذكر في
وقت واحد كما يقال له في الاربعة اشهر او يبعده عقبك بلا فصل وفي كل
ما خرفه اقول كذا وكذا بلا فصل قال الشافعي ولا يجوز ان يكون ذلك
بلا فصل فقال العدة فيما بين ان يولي الي اربعة اشهر وعزيمة
الطلاق انقضا الاربعة الاشهر يكونان حكمين ذكرنا معا يصح في
احدهما ويصح في الاخر قال فاستفتون في ان قال الاربعة في وقت
قلت نعم كما قول ان تنقضت حقا علي كالي اقبل قبل حله فقد برئت منه

او قتل كان فيه ثمن فلما وجدناه اكثر شبه بالناس لان عليه صوملا وصلاة وليس
ذلك على الهنايم ولا على السبع عليه حدود له ملك وله طلاق ومن قتل
خطا كانت عليه رقية وليس ذلك على من قتل مبيها فلم وجدناه بالناس
اكثر شبه قتلناه بالناس وكان من قتل خطا كانت القية على من قتلناه
لو قتل حرا كانت الدية على من قتلناه قال الشافعي وفي العلم وجها من
الاجماع والاختلاف وفيها موضوعان في غير هذا الموضع قال الشافعي
ومن جاع على كتاب الله انما نزل بلسان العرب والمعرفة بناس كتاب الله
ومسوخة والفرض في تربيته والادب والارشاد والاباحه والمعرفة
بالموضع الذي وضع الله به نبينا صلى الله عليه وسلم من الابدان عنه
فما احكم فرضه في كتابه وبينه على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم
وما اراكم جميعا فوايضا وما اراكم من بعضه من مواضع اكل خلقه من بعض
دواب بعض وما افترض على الناس من طاعته والائتمار الي امر الله
ومعرفة ما منير فيها من الامثال الدوال على طاعة المنيبة لاجتناب
معصيته وترك الفعلة عن الخط والافديا ومن نوافل الفضل قال
الشافعي رضي الله عنه والواجب على العالمين ان لا يقولوا الامن
حيث علموا وقاتلوا في العلم من الواجب على بعض ما تكلم فيه كذا
الامساك اولى به وقرب من السلامة ان شأنا الله فقال خايل
من ان في القرآن عربيا واجبا قال الشافعي رضي الله عنه والقرآن
يدل على ان ليس من كتاب الله شيء الا بلسان العرب قال الشافعي
ووجدنا خايل هذا القول ومن قبل ذلك منه تقليد الروث كالمسألة
له عن حجة ومسئلة فيمن خلفه وبالتقليد اغفل من اغفل منهم
والله يغفر لنا ولهم ولعل من قال ان في القرآن غير لسان العرب
وقيل ذلك منه ذهب الي ان من في القرآن خاصا يقول بعضه
بعض العرب وان الشافعي ولسان العرب واسع الاسنة مذهبها
والكثرها الفاخلا ولا يعلمه جميع جميع علم انسان فيرمي ولكن لا يذهب

منه

منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجودا فيها من يولده والعلم بعدد العرب
كالعلم بالسنة عند اهل العلم بالحق لانهم رجلا جمع السنة فلم يذهب عليه
منها شيء واذا جمع علم عامة اهل العلم بها اتا على السنة والافرق علم كل
واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجودا عند
غيره وهم في العلم بطق من الجماعة اكثر واكثر وان ذهب عليه بعضه ومنهم
الجماع مع لا قتل ما جمع غير وليس قليل ما ذهب من السنة على من جمع
اكثرها ولا يلا على ان يطلب علمه غير طريفة من اهل العلم بل يطلب عند
نظر ايه ما ذهب عليه حتى يوتا على جميع سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم يا اي وحي **تفتقر** جملة العلم بجمعها وهم درجات في وعومها
وهذا لسان العرب عند خاصتها وعامةها لا يذهب منه شيء عليها ولا
يطلب عند غيرها ولا يعلم الا من قبل عزمها ولا يشركها فيه الا من اتبعها
في تعلمي سرها ومن قبله منها فهو من اهل لسانها وانما خاصا وغيره من غير اهل
بتركها واذا صار اليه صار من اهل وعلم اكثر اللسان في اكثر العرب اعلم
من علم اكثر السنة في اكثر العلم **قال الشافعي** فان قال قائل فقد عجز
الجماع من ينطق باللسان لسان العرب فذلك يعمل ما وصفت من تعلمه
منهم وان لم يكن من قد تعلم منهم فلا يوجد من ينطق الا بالقليل منه
ومن ينطق بقليل منه فهو من العرب فيه ولا يشركا اذ كان الخطر قليل
تعلما ولا يطق به موضوعا ان يوافق لسان العجم وبعضها قليل
من لسان العرب كما ينفق القليل من السنة العجم المستانية واكثر
كلها ما عجز نداء في ديارها واختلاف لسانها بعد الاوامر منها وبين
من وافقت بعض لسانها **قال الشافعي** رضي الله عنه **فان**
قال قائل ما الحجة في ان كتاب الله محض بلسان العرب لا يخلطه فيه غيره
فالمجيب فيه كتاب الله تبارك وتعالى قال الله عز وجل وما ارسلناك
رسولا الا بلسان قومك فان قال قائل فان الرسل قبل محمد صلى الله
عليه وسلم كانوا بلسان قومهم خاصة وان محمد صلى الله عليه وسلم

وانت بحسن مشطوع بتقدمه قبل عمل عليك الاجل قال الشافعي قلت
له اوست من الاثم كان مني ما على الغنة في كل يوم الا ان لم يجمع حتى ينقضي
اربعة اشهر وقال فلا يكون الا ان يجمع على الغنة شافعي في الغنة الجاهل
ان كان قاضا عليه قلت ولو جامع في اشهر فنته خرج من طلاقه الا ان
لان المعنى في الجاهل قال نعم قلت كذا كذا لو كان عازما على ان لا يجمع
يخلف كل يوم ان لا يجمع ثم جامع قبل مضي اربعة اشهر موطقة عين خرج من
طلاقه الا ان كان جماعه لغية الغنة قال نعم قلت ولا يصح عزمه
على ان لا يجمع ولا يجمع جماعه لمدة لغية الغنة اذ اجاب بالجماع من ان
يخرج من طلاقه الا ان لا يجمع واما قلت واما قلت وخروج
بالجماع على اي معنى كان بالجماع قلت وكيف يكون عازما على ان يفي في كل
يوم فاذا مضت اربعة اشهر لم يجمع الطلاق وهو لم يجمع عليه ولم يتكلم به
اتري هذا اقوال يصح في المعقول لاحد قال فما ينسب من قبل للمعقول
قلت اريد اذ قال الرجل لامرأته والله لا اقربك ايدا هو يقول
انت طالق الى اربعة اشهر قال انت قلت نعم قلت وان جامع قبل
الاربعة قال فلا ليس مثل قولك انت طالق الى اربعة اشهر قلت
تتكلم المولى بالايلاء ليس وهو طلاق انما هي بين ثم جاءت غيرها مدة
جعلها طلاقا يجوز لاحد فعمل من نصيب يقول ان يقول مثل هذا
الايجب لا ازم قال فويده عليك مثل هذا قلت واين قال انت
تقول اذ مضت اربعة اشهر وقف فان قالوا لا خبرني ان يطلق
قلت ليس من قبل ان الايلاء طلاق ولكن ما عيى جعل الله لها وقتا
منع بها الزوج من العنار وتكبر عليه اذ كانت ان تجعل عليه اما ان يفي
واما ان يطلق وهذا حكم حاكم بمعنى اربعة اشهر غير الايلاء
وكنته موثقة بغير صاحبه على ما بينا من ان طلاقا فان استمتع
منها اخذ منه الذي يقدر على اخذه منه وذلك ان يطلق عليه لانه لا يعمل له
ان يجمع عنه

باب الموارث

قال

قال الشافعي واختلفوا في الموارث فقال زيد بن ثابت ومن ذهب منه
يعطى كل وارث ما سمي له فان فضل فضل ولا عصبية الميت ولا ولا ان كان
ما بقي لجماعة المسلمين وروى عن غيره منهم ان كان يرث فضل الموارث على
ذوي الارحام فاوان رجل ترك اخاه ورثة النصف وروى عنها النصف
قال الشافعي فقال بعض الناس لم يرد فضل الموارث قلت استدلوا
بكتاب الله قال واين ذلك كتاب الله على ما قلت قلت قال الله جل
شأنه ان اموالكم التي ليس له ولد وله اخات فلهما نصف ما ترك وهو
يرثها ان لم يكن لها ولد وقال وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل
حقه الانثيين فذكر الاخوات منفردة فانتهى بها الى النصف والاخ
منفردة فانتهى بها الى الكل وذكر الاخوة والاخوات تجعل للاخت نصف
مال الاخ وكان حكمه مثل شاذ في الاخوات منفردة ومع الاخ سواها نسا
لا تساوون الاخ وانها تاتخذ النصف مما تكون له من الميراث اريد الميراث
قالوا قلت في رجل مات وترك اخاه النصف بالميراث وارثا عليه
النصف كنت قد اعطيتها الكل منفردة واما جعل الله لها النصف
في الاغلا والاجتماع فقال فان لم تست اعطيتها النصف الباقي ميراثا
انما اعطيتها اياه ردا وما معنى رد الشيء استخسنته وكان اليك ان
تضعه حيث شئت قلت شئت ان يعطيه جيرانه او يعيد النصف منه
او يكون ذلك لك قال ليس ذلك الحكم ولكن جعلته ردا على ما بالرحم قلت
مروا قال وان قلته قلت اذا يكون ورثها غيره ورثها الله قال
فاقول ذلك لقول الله واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
قال الشافعي قلت واولوا الارحام منزلة بان الناس تقارنوا
بالخلق ثم توارثوا بالاسلام والهجرة فكانت لها جريث الميراث ولا
يرث من ورثة منكم لكن مهرها واولادها ورثه من ورثته فقلت
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فيما فرغه الله به
الاقرى من ذوي الارحام من يرث منهم من لا يرث وان الزوج

يكون الغرض انما هو ان تكونت احدى النور بالرحم كانت رحمة الميت من الاب كرحمة الابن
وكان قد وولاد ارحام يورثون معا ويكون احق به من الزوج الذي لا رحمه له ولو كانت
الابية كما وصفت كنت قد خالفنا فيما ذكرنا ان يتركه اخته ومواليه فمطلق
اخته النصف ومواليه النصف وليسوا بدين ولا ارحام ولا غرض لهم في ثواب
الله فرضا منصوبا

باب الاختلاف في الجود

قال الشافعي رحمه الله واختلفوا في الجود فقال زيد بن ثابت وروى عن
عمر وعثمان وعلي بن مسعود ورحمهم الله يورث معاه الاخوة وقال ابو بكر
الصديق وابن عباس وروى عن عائشة وابن الزبير وعنه الله بنعتيه
رحمهم الله انهم جعلوه بالاول سقطوا الاخوة معه **قال الشافعي** فقال
كيف صرح به ان ثبت ميراث الاخوة مع الجود ابدالا له من كتاب الله اوسنه
قلت اما شافعي مدين في كتاب الله اوسنه فلا اعلمه قال فالأخبار
متكافئة والدلائل بالقياس مع من جعله ابا ومحجب به الاخوة فقلت
واين الدلائل قال وجدته اسم الابوق يارحمه ووجدته كبحجهن علي ان
يجوز له بين الام ووجدته من السدس وهذا كله حكم الاب فقلت له
ليس باسم الابوق فقط نوره قال فكيف ذلك قلت قد اجاز اسم الابوق
يارحمه وهو لا يورث قال وان قلت قد يكون دونه اب واسم الابوق تارحمه
وتلزم ادم صلى الله عليه وسلم واذا كان دونه الجود لم يورث ويكون
مموكوا وكذا قد اوافقنا فلا يورث واسم الابوق في هذا كله لا يورث له ولو كان
باسم الابوق فقط لم يورث في هذه الحالات واما مجيبنا به بين الامر
فانما مجيبنا به خبر الاسم الابوق وذلك اننا نجيب بين الام بينة بين
مستغله واما انما لم نقصده من السدس فلست نشتبه الجود من
السدس واما فقلت هذا كله ابتداء لان حكم الجود اذا وافق حكم الاب
في معنى كان مثله في كل معنى ولو كان حكم الجود اذا وافق حكم الاب
في بعض المعاني كان مثله في كل المعاني كانت بنت الابن المستغلة
موافقة

موافقة ولانا نجيب بها بين الام وحكم الجود موافقة له باننا لا نفتقر احد السدس
قال فما جئكم في تركه قولنا نجيب بالجود الاخوة قلت بعد قولكم من القياس
قال فما كنا نراه الا القياس نفسه قلت الابن الجود والاخ ابدلي
واحد منهما بقرابة نفسه ام بقرابة غيره قال وما نعني قلت اليس انما
يقول الجود انما يورث الميت ويقول الاخ انما يورث ابي الميت قال بلى
قلت وتظاهرا به يدي بقرابة الاب بعد وقوعه من زمان قال نعم
قلت فاجعل الاب الميت وتوكل به بقرابة ما حكمه ميراثا منه قال
لا يشعنا حسنة اسداس ولا به السدس قلت فاذا كان الابن اولى
بكثرة الميراث من الاب وكان الاخ من الاب الذي يدي الاخ بقرابة
والجود ابو الاب من الاب الذي يدي بقرابته كما وصفت كيف تجب الاخ
بالجود ولو كان احدهما يكون محجبا بالآخر ابتداء ان يحجب الجود بالاخ لا انه
او لا طاهر كبر ميراث الذي يدلان معا بقرابته او يجعل للاخ ابا حسنة
اسداس والجود سدس قال وما منعك من هذا القول قلت كل المتخالفين
يجمعون على ان الجود الاخ مثله او اكثر خطا منه فلم يكن عنده فلا يورث
ولا الذوات الي القياس والقياس يخرج من جميع اقاويلهم فذهب الي
ان ابيات الاخوة مع الجود اولى الامر من لما وصفت من الادل
التي اوجد بها القياس مع ان ما ذهب اليه يقول الاكثر من اهل الفقه
في الملحة قد عاينوا جميع ان ميراث الاخوة ناس في الكتاب
ميراث الجود في اكثره وميراث الاخوة اثبت في السنة من ميراث
الجود قال الشافعي فقال قد سمعت قولك في الاجماع والقياس بعد
قولك في حكم كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ايتنا قال
احصوا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ اتوا فيها فقلت نصير منها
الي ما وافق كتابنا او السنة او الاجماع او كان في القياس
قال اولى بيت اذ قال الواحد منهم القول لا يحفظ عن غيره منهم فيه له
موافقه ولا خلافا فوجدت لك محجبا باتباعه في كتاب الله وسنة او امر اجمع

الناس عليه فتكون من الاسباب التي قلت بها غير اقلت لهما وجبتا في هذا
 كتابا ولا سنة ثابتة ولقد وجدنا اهل العلم يأخذون بقول واحد منهم
 ويتركونه افرجه ويستغفرون في بعض ما احدثوا به منه قال فاني ابي
 حرق من هذا اقلت الي اتباع قول واحد منهم اذ لم اجد كتابا ولا سنة ولا اجماعا
 ولا شيئا في معنى هذا فكله بحكمه او وجدته قياسي وقيل ما وجدته قولي
 الواضع منهم الخالفه غيره من هذا قال فقد حكيت بالكتاب والسنة فليبع
 حكيت بالاجماع ثم حكيت بالقياس فانما لم اجد مقام كتابي وسنة فقلت واني
 وان حكيت بها ما احكم بالكتاب والسنة فاصل ما احكم به فيها ما تفرق
 قال فيقولان يكونان قولك مفرقا لاسباب الحكم بالحكم والادلة فقلت
 نعم يحكم بكتاب الله وبالسنة المجتمعة عليهما الذي لا اختلاف فيها فيقول
 لهذا حكيت بالحكم في الظاهر والباطن وحكم بسنة قد رويت عن طريق
 الانفراد ولا يجمع الناس عليها فيقول حكيت بالحكم في الظاهر لانه قد
 يمكن الغلط فيه من روي الحديث وحكم بالاجماع ثم القياس وهو اضعف
 من هذا ولكنه ما تفرق لانه لا يحل القياس والخبر موجود كما يكون
 التيمم وما روي في السنن عنه الا عوارض الماء ولا يكون طارعا اذ وجه
 الماء انما يكون طارعا في الاعواز وكذلك يكون ما بعد السنة حجة اذ
 اعوزت السنة وقد وصفت الحجة في القياس وغيره قبل هذا قال فبعد
 شيئا تشبه به قلت ثم اقصي على الرجل بعلم ان ما ادعي عليه كما ادعي
 او اقتراره فان لم اعلم ولم تفرق قضيت عليه بشاهدين وقد يغلطان
 ورمكان وعلين واقرب اقرب فوي عليه من شاهدين واقضي عليه بشاهد
 ومعين وهو اضعف من شاهدين ثم اقصي عليه بكونه عن الهين
 ومعين صاحب وهو اضعف من شاهد ومعين لانه قد ينقل حقوق
 الشهادة واستصفاها ما يجلف عليه ويكون الخالف لنفسه غير ثقة
 وحريصا فلا جمل والله اعلم اخر كتاب الرسالة من كتب الامام
 ابي عبد الله الشافعي
 رضي الله عنه
 بمكة وكرمه

شفا

نقلت هذه الفسخة المباركة من نسخة بالكتيبانة الخديوية المصرية
 المجهولة التي هي بالكتب القليلة النافعة في الدنيا والاخر مشتمولة
 بسوايا دواب الجملين جعلها الله عامدا الي مستقي الزمان
 وعلي يد كاتبه المتوكل علي وربه الحاج محمد جاد القاسم الاشعري المالكي
 في غايه محرم سنة الف وثلثمائة وثلثه اتم الله اغفر له والوالديه ولجميع
 المسلمين واحمد لله رب العالمين وصلي الله علي سيدنا محمد وعلي آله
 وصحبه وسلم والله اعلم بالصواب
 منقولة من نسخة بخط ابن جماعة

ورث السنة العجم بعث إلى الناس كافة فقد جعل أن يكون بعث لسان
قومه خاصة ويكون على الناس كافة أن يعلموا لسانه وما أطاقوا سانه
ويجعل أن يكون بعث بالسنن قول من دليل على أنه بعث لسان قومه
خاصة وروى السنة العجم قال الشافعي رضي الله عنه قال لا تلي ذلك
بينه في كتاب الله في غير موضع في اللسان قال الشافعي فإذا كانت السنة
مختلفة بما لا يفهم بعضهم عن بعض فلا بد أن يكون بعضهم يتفهم لبعض
وأن يكون الفضل في اللسان المتبع على التابع وأولي الناس بالفضل
في اللسان من لسان لسان النبي صلى الله عليه وسلم والعهود يجوز أن يعلم
أن يكون أهل لسانه صلى الله عليه وسلم يتفهموا أهل لسان غيره لسانه
في حرق واحد بل كل لسان يتبع لسانه وكل أهل دين قبله فليعلموا أن
دنيه وقد بعث الله ذلك في غير كتب من كتاب الله قال الله عز وجل وإني
لنزل وبه القرآن نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنذرين
لسان عربي مبين وقال وكذلك أنزلناه حكما عربيا وقال وكذلك
أوحينا إليك قرآنا عربيا لتنذر ألام القرى ومن حولها وقال حم والكتاب
الأمين أنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون وقال قرآنا عربيا غير ذي
عوج لعلهم يفقهون قال الشافعي رضي الله عنه فإنه قام حجة ما من
كتاب عربي في كل آية ذكرناها ثم أكد ذلك بأن في عنده من شأوه على
لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه فقال تبارك وتعالى ولقد
نعلم أنهم يقولون إنما نزلنا القرآن الذي بلغنا به البعيا وعجم وهذا
لسان عربي مبين وقال ولقد علمناه قرآنا عجميا لعلهم يفقهون
آياته العجمي وعربي قال الشافعي رضي الله عنه وعرفنا قد عرفنا
خفاها من مكانة فقال لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه الأمانة
وقال هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلوا عليهم آياته قال
الشافعي وكان مما عرفت الله نبيه صلى الله عليه وسلم إنعامه عليه أن
قال وإنه لذكر كركت ولقد مررتك فخص قومه بالذكر معه بكتابه وقال وإنه لذكر

عشيرة نزل

عشيرة نزل الاثني عشر وقال ولتنذر ألام القرى ومن حولها وام القرى مكة
وهي بلدة وبلد قومه فجعلهم في كتابه خاصة وأدخلهم مع المنذرين عامة وقضا
أن ينزلوا بلسانهم للعربي لسان قومه منهم خاصة قال الشافعي رضي الله
عنه فعلى كل مسلم أن يتعلم لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهد به الله
والله لا يسهون محرابه ورسوله ويتلو به كتاب الله ويتلقى بالذكر في
أقرب عليه من التكبير وأمرهم من التوبيخ والتشهد وغدا ذلك وما أراد من
العلم باللسان الذي جعله الله لسان من ختم به نبوته وأمر له بآخر كونه
كما نفعهم الله كما علمه أن يتعلم الصلاة والذكر فيها وأمر بالبيت وما أمر بالآية
وتوجه لما وجه له ويكون شعا في الأمر فترضى عليه وتذهب إليه لامتدحا
قال الشافعي وإنما بدت بما وصفت من أن القرآن نزل بلسان العرب
دون غيره لأنه لا يعلم من أياض جهل علم الكتاب أحد جهل سبعة لسان
العرب وكثرة وجوده وجماع معانيه ومعرفة ما ومن علمه انتفت عنه
الشبهة التي دخلت على من جهل لسانها فكان تنبيه العامة على أنه
القرآن نزل بلسان العرب خاصة نصيحة للمسلمين والنصيحة لهم فرض
لا ينبغي تركه وإدراكه نافلة خير لا بد منها إلا سعة نفسه وتركه
موضع خطه وكان يجمع مع النصيحة لهم قداما بإيضاح حق وكان القيام
بالحق ونصيحة للمسلمين طاعة الله وطلاعة الله جامعة لغيره خبرنا
سفيان بن عيينة عن زيات بن علقمة قال سمعت جبريل بن عبد الله
البحري يقول يا بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم علي النصح لكل
مسلم وخبرنا سفيان بن عيينة عن سويل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد
اللبني عن حميد الدارقي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
الدين النصيحة الدين النصيحة الذي النصيحة قالوا لمن يا رسول الله
قال لله ولكتابه ولعليه ولآئمه المسلمين وعامة من قال الشافعي وأما
خالف الله بكتابه الذي بلسانها على ما نفع من معانيها وكان ما نفع
معانيها انتفاع لسانها وإن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاما ظاهرا وبالله